علي بن إبراهيم النَّملة

تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة منطقة الخليج العربية

الألوكة
www.alukah.net

بيرسان

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة

منطقة الخليج العربية

ⓒ علي بن إبراهيم النملة، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النملة، علي إبراهيم

تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة: منطقة الخليج العربية/ علي إبراهيم النملة. ـ ط٢. ـ الرياض، ١٤٣٤هـ

٢١٥ص؛ ٢١,٥ × ١٤,٥سم

ردمك: ٨ ـ ٣١٣٥ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ العولمة ٢ ـ القوى العاملة ـ تخطيط أ. العنوان

ديوي ٣٢٧ ٨٩٥٠/ ١٤٣٤

رقم الإيداع: ٨٩٥٠/ ١٤٣٤

ردمك: ٨ ـ ٣١٣٥ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

علي بن إبراهيم النَّملة

تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة

منطقة الخليج العربية

بيسان

● اسم الكتاب: تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة: منطقة الخليج العربية
● المؤلف: عَلِيٌّ بنِ إبراهيمَ النَّمْلَةِ
● الطبعة الثانية: آب (أغسطس) 2014م
● ISBN 978 - 614 - 417 - 993 - 2
● جميع الحقوق محفوظة للمؤلّف

● لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أيّ نحو، أو بأي طريقة سواء أكانت «إلكترونية» أم «ميكانيكية»، أم بالتصوير، أم بالتسجيل أم خلاف ذلك، إلّا بموافقة كتابية من الناشر ومقدّماً.

● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 00961 1 351291
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذه الوقفات ورقة قُدمت في مؤتمر العولمة وتنمية الموارد البشرية الذي نظمته وزارة الطاقة والصناعة بدولة قطر في المدة من ٢٣ ـ ٢٥/ ٢/ ١٤٢٣هـ، ٦ ـ ٨/ ٥/ ٢٠٠٢م. وقد جرى عليها بعض التعديلات والإضافات بعدئذٍ. وقد نشر الأصل بعد حذف المقدمة في مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي في عددها ٨٩ وسنتها ٢٣ (يوليو ٢٠٠٢م). ص ٥٨ ـ ٧٥. ثم نشرت في ملحق المجلة العربية، عدد رقم ٧٣ (محرم ١٤٢٤هـ/ فبراير ـ مارس ٢٠٠٣م). ـ في ٦٥ ص. ونشرتها مجلة العمل بجمهورية مصر العربية في ملحق العدد ٥٢٥ (أبريل ٢٠٠٣م). ـ في ٤٦ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المدخل

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله سيِّدنا محمد بن عبدالله المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

- فهذه وقفات حول موضوع مهم تتَّجه له الأمم اليوم بصورة مندفعة، اصطلح الناس على تسميته بالعولمة أو الكونية Globalizaition. ودار نقاش طويل وجادٌّ حول المفهوم ومدى قبوله على علاَّته وبأنواعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أوجدت رؤىً مختلفة حول هذا التوجُّه في مسألة قبول مفهوم العولمة أو رفضها أو التوقُّف لحين، بين المندفع والمتحفِّظ والمعتدل، هذا إذا كان هذا المصطلح واضحَ المعالم محدَّدَ المفهوم.
- فضَّلتُ أنْ تأخذ هذه الجولةُ صورةَ الوقفات؛ رغبةً في الميل إلى الاختصار، علمًا أنَّ كلَّ وقفة تستحقُّ أنْ تكون موضوعًا بعينه. كما فضَّلتُ أن يكون التركيز، هنا، على آثار العولمة على تهيئة الموارد البشرية، من دون الخوض المركَّز على المفهوم والآثار الأخرى، إلاَّ فيما يخدم التمهيد لذاك الغرض الذي ركَّزتْ عليه هذه الوقفات.

- لعلَّ الموقفَ المتحفِّظ من خلال هذه الوقفات قد بدا أكثر وضوحًا من الموقف المعتدل، ناهيك عن الموقف المندفع، مع أنَّنا عادة ما نتشبَّث بالاعتدال والوسطية نظريًا، لكنَّنا قد نميل إلى أحد الطرفين؛ الاندفاع أو التحفُّظ، من دون أنْ نتعمَّد ذلك، ولكن بحسب التوجُّه الثقافي الطاغي على المعالِج لمثل هذه الموضوعات الفكرية، لا سيَّما إذا كانت الفكرة المراد مناقشتها واردة من الخارج، والغرب تحديدًا، ما يجعلنا نتوجَّس من هذا الوارد، ونسعى إلى قراءة غير المكتوب والنظر في غير المطروح؛ لئلَّا نؤخذ على حين غرَّة من أمرنا.

- هذا ما جعلني أحرص على الوضوح في تقديم هذه الوقفات، التي بدت منها الرغبة في التوكيد على الانتماء الثقافي، الذي يُسيِّر النظرة إلى الأمور كلها، بما فيها العناية بالموارد البشرية، وطريقة تهيئتها لسوق العمل وتمكينها فيه وتأهيلها له، وبما فيها كذلك النظرة إلى العمل نفسه، من حيث مفهومُه ومتطلَّباتُه وشرعيَّته أو قانونيته أو نظاميته، أخذًا في الحسبان أنَّ البعد الثقافي والخلفيَّات الاجتماعية تمارس أثرًا لا يُستهان به في مسيرة العولمة.

- لذا، لا بُدَّ من التوكيد في هذه الوقفات على أنَّها ركَّزت على البعد الثقافي للعولمة، التي سيتبيَّن تعدُّد محاورها وأبعادها في الوقفات نفسها. وهذا التوكيد على هذا البُعد لم ينفِ ـ أو يتنافَ ـ مع التركيز على أثر العولمة في تهيئة الموارد البشرية، الذي هو المؤثِّر الأوَّل في ظهور هذه الوقفات.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- وقد اكتسبتُ المواقفَ هذه والرؤيةَ حولها من خلال عملي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لمدَّة خمس سنين، شاركت خلالها في مؤتمرات العمل الإقليمية والدولية، وحضرت العديد من اللقاءات الثنائية، وقدَّمت عددًا من المحاضرات والندوات حول هذا الموضوع في بيئة عانت - وما تزال تعاني ـ من خلل في هيكلة سوق العمل.

- بعد عرض مسوَّدة هذه الوقفات على عدد من المهتمِّين، وبينهم اقتصاديون ومفكِّرون، وردتني بعض الاقتراحات التي أخذتُ بمعظمها عند التعديل، ولكني تمسَّكتُ بأن تكون وقفاتٍ متعدِّدةً، بدلاً من جمعها جميعَها في وقفة واحدة ذات تفريعات عدَّة. وقد كثُرت بسبب ذلك الاقتباسات والاستشهادات، ومن ثمَّ كثُرت الهوامش والمراجع، التي استأنستُ بها في تكوين الرؤية حول مفهوم العولمة وتهيئة الموارد البشرية.

- هذه الكثرة في المراجع أسهمت في أنْ تكون سببًا من أسباب هذا القدر من الغموض الذي شاب هذه الوقفات، ذلك أنَّ الرؤى تعدَّدت والأفكار تنوَّعت، بحيث لم يحسم الموقف من العولمة. وأحسب أنَّ كثرة الاستشهادات والاقتباسات مؤشِّر على ضعف رسوخ الرؤية حول الموضوع في ذهن الباحث، كما هي الحال لدى الغالبية من المتلقِّين. وهذا ما لمسته من خلال المزيد من الاطلاع على أبعاد موضوع العولمة، وقد أدَّى هذا إلى الإصرار على توثيق الرؤى المتضاربة في ثنايا الوقفات، تقديرًا لتلك الرؤى، وإنْ لم يتَّفق الباحث مع معظمها.

- كما دعا التوجُّه نحو التوثيق إلى المزيد من البحث عن الآراء حول الموضوع. وأكاد أقول: إنَّه كلَّما كثُرت القراءات في هذا الموضوع زادت حدَّة الغموض في الذهن. ولعلَّ في هذا دلالةً على عدم استقرار المفهوم، ومن ثمَّ عدم استقرار الموقف منه.

- لم أشأ أنْ أعرِّف أكاديميًّا بدول منطقة الخليج العربية، على اعتبار أنَّ هذه المنطقة معلومة لمن توجَّهت لهم هذه الوقفات من المهتمِّين بهذا الشأن. وتكفي الإشارة إلى أنَّ المراد بهذه الدول هي تلك الدول الست التي انضوت تحت تنظيم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي، كما يظهر من سياق المعالجة؛ الإمارات العربية المتَّحدة ودولة قطر ودولة الكويت وسلطنة عُمان ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

- تعترف هذه الوقفات أنَّ الإحصائيات، لا سيَّما إحصائيات السكَّان والقوى العاملة المحلِّية والوافدة الواردة فيها تقريبية، ومن ثمَّ فهي غير دقيقة وغير منضبطة؛ بسبب التقصير في توافُر الإحصائيات البيانية الرسمية، وبسبب كثرة المراجع التي سعت إلى إيراد إحصائيات، وربَّما ظهر شيء من الاضطراب بين الأرقام المرصودة هنا.

- انطلقت هذه الوقفات من محاضرة ألقيت في الدوحة عاصمة دولة قطر، في مؤتمر العولمة وتنمية الموارد البشرية في المدَّة من ٢٣ ـ ١٤٢٣/٢/٢٥هـ الموافق ٦ ـ ٢٠٠٢/٥/٨م. ويطيب لي في مستهلِّ هذه الوقفات أنْ أزجي شكري وتقديري

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وامتناني للدعوة التي تلقيتها من أخي معالي الأستاذ/ عبدالله بن حمد العطية، وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر ـ في حينه ـ للمشاركة في هذا المنتدى.

- أزجي الشكر لزملائي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ـ وزارة العمل لاحقًا ـ الذين زوَّدوني بالمعلومات المطلوبة، وأعانوني على تحرير هذه الوقفات، وأخصُّ بالشكر الزملاءَ؛ الأستاذَ/ أحمد بن عبدالرحمن المنصور الزامل وكيل الوزارة لشؤون العمل السابق مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» سابقًا، والدكتور/ يوسف بن أحمد العثيمين، وزير الشؤون الاجتماعية. والأستاذ الدكتور/ إبراهيم بن محمد الحمد المزيني، والدكتور/ سعد بن عبدالرحمن العمَّار وكيل الوزارة المساعد لشؤون التوظيف سابقًا، والأستاذ/ عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق، مدير عام المنظَّمات الدولية في الوزارة سابقًا، عضو مجلس الشورى، والأستاذ/ محمد بن عبدالعزيز الهزَّاع، والأستاذ حمد بن عبدالله القاضي، رئيس تحرير المجلَّة العربية السابق، الذي تفضَّل بنشر هذه الوقفات في طبعتها الأولى ملحقًا للمجلَّة العربية.

- الشكر موصولٌ إلى جميع من زوَّدني برؤاه في الطرح الأوَّل لهذه الوقفات، وشجَّعني على إعادة النظر فيها، وإضافة بعض الأفكار عليها.

- أسأل الله تعالى أنْ يعيننا جميعًا على تكوين تصوُّر مؤصَّل للعولمة، ينطلق من مبادئنا ويعطيها الاعتبار الأوَّل في تلمُّسنا لموقعنا من العالم والعولمة، لا سيَّما أنَّ هذه المبادئ لا تتعارض مع روح العصر، وما يطرأ عليه من تطوُّرات يراد بها خير البشرية، ورفاهية المجتمع الإنساني، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، بحيث نؤثِّر في هذا المجتمع كما نتأثَّر، ونفيد كما نستفيد، ونُعلِّم كما نتعلَّم، فلا نزعم أنَّنا نريد أنْ نؤثِّر ولا نتأثَّر، وأنَّنا نعلِّم ولا نتعلَّم، وأنَّنا نفيد ولا نستفيد.
- ونحن قادرون على ذيْنِكَ الأخذ والعطاء، متى ما أظهرنا مكنونات ثقافتنا، وخدمناها بتمثُّلها أوَّلاً، ثم بتقديمها للآخر بالصورة المعتدلة السمحة، التي جاءت عليها، الصورة الوسطية التي لا تفتأ تدعو إليها قياداتنا السياسية والعلمية والفكرية. وكان الله في عون الجميع.

علي بن إبراهيم النملة

الرياض 1435هـ/ 2014م

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الأولى

العولمة: المفهوم المضطرب

- ينبغي أنْ نسعى إلى فهم العولمة الفهم الذي يخدمنا في منطقتنا، ولا يجرُّنا إلى التخلِّي عن عقيدتنا وثقافتنا وتقاليدنا وعاداتنا الحميدة المقبولة دينًا وعقلاً. ومع هذا كلِّه فما المقصود بالعولمة؟ الملحوظ أنَّ هناك تعريفاتٍ كثيرةً ومتعدِّدةً للعولمة؛ لأنَّ كلاً يدَّعي وصلاً بليلى، وكلاً، كذلك، يغنِّي على ليلاه.(١) إذ إنَّ للعولمة صوَرًا مختلفة؛ منها العولمة الثقافية، والعولمة الاتِّصالية، والعولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية.(٢)

- أخشى أنْ يكون هناك تداخُلٌ وخلطٌ لدى بعض المهتمِّين بالعولمة، دونما تفريقٍ بين صورها وتداعيات هذه الصور على

---

(١) انظر: هانز ـ بيتر مارتن وهارالد شومان، **فخُّ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية**/ ترجمة عدنان عبَّاس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، ٣٨٢ ص.

(٢) انظر: عبدالجليل كاظم الوالي، **جدلية العولمة بين الاختيار والرفض**، المستقبل العربي، ع ٢٧٥ مج ٢٤ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢م)، ص ٥٨ ـ ٧٩.

مدى قبول العولمة ورفضها. على أنَّه مع هذا التوجُّه لقبول العولمة على علاَّتها، إلا أنَّ عبدالجليل كاظم الوالي يؤكِّد أنَّه، فيما يتعلَّق بالقوى العاملة «ليست هناك عولمة حقيقية على مستوى انتقال قوَّة العمل البشري، فالقيود التي تمارسها الدول الرأسمالية والعراقيل التي تضعها أمام انتقال أو هجرة قوَّة العمل البشري، توحي بأنَّه لم تكن هناك عولمة على صعيد قوَّة العمل». (١)

- كذلك افتراضُ العولمة «وجودَ عمالة كاملة، أو شبه كاملة، في الاقتصاد، وسهولة انتقال القوى العاملة ضمن الدولة الواحدة من عمل لآخر، وسهولة تكيُّفها مع العمل الجديد. فإذا حدثت بطالة في صناعة النسيج، بسبب تعرُّضها لمنافسة خارجية، يمكن للعاملين في هذه الصناعة أنْ يجدوا عملاً في زراعة القطن مثلاً، فافتراض العمالة الكاملة غير واقعي». (٢)

- يعرِّف الاقتصاديون العولمة على أنَّها: «حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كسوق كونية». (٣)

---

(١) انظر: عبدالجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، المستقبل العربي، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٢) انظر: محمد الأطرش، حول تحدِّيات الاتِّجاه نحو العولمة الاقتصادية، ص ٢٢٥ ـ ٢٥٤، والنصُّ من ص ٢٢٩، في: هموم اقتصادية عربية: التنمية ـ التكامُل ـ النفط ـ العولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م.

(٣) انظر: إبراهيم بن مبارك الجوير، العولمة وحوار الحضارات، القاهرة: جامعة عين شمس، ورقة، صَفر ١٤٢٣هـ/ أبريل ٢٠٠٢م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- أمَّا السياسيون فيقولون عنها إنها: «التداخُل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دونما اعتداد يذكر بالحدود السياسيّة للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدَّد، أو دولة معيَّنة، أو الحاجة إلى إجراءات حكومية». (١)

- يعلِّق أحد المهتمِّين من الميَّالين إلى البعد الثقافي للعولمة على ذلك بقوله: «إنَّ العولمة ليست مجرَّد آلية من آليات التطوُّر الرأسمالي، بل هي أيضًا، وبالدرجة الأولى، أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم». (٢)

- الهيمنة شكل غير واضح، وغير معلن، من أشكال العولمة، وهي تعني تلك الانفرادية ذات الاتِّجاه الواحد، تلك التي تعني فرض الأفكار بالقوَّة والتهديد بإيجاد النزاعات والقلاقل، بما في ذلك زرع القابلية لهذه الهيمنة، وإيجاد الذرائع لبسط هذه الهيمنة/ العولمة، كما هي الحال في المنطقة العربية اليوم، لا سيَّما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٢٢هـ، وبعد ما أُطلق عليه تسمية الربيع العربي الذي لا يزال يتلمَّس طريقه في ضوء التحدِّيات التي تواجهه، بفعل التوجُّه الظاهر عليه، تلك الأحداث التي فتحت الأبواب مشرعة

---

(١) انظر: إسماعيل صبري عبدالله، نقلاً عن إبراهيم بن مبارك الجوير، العولمة وحوار الحضارات، مرجع سابق، ص ٢.

(٢) انظر: محمد العابد الجابري، نقلاً عن إبراهيم بن مبارك الجوير، العولمة وحوار الحضارات، مرجع سابق، ص ٢.

أمام مقتضيات الهيمنة على مرأى من القوى الأخرى التي صمتت، بفعل إيجاد المسوِّغات للهيمنة. فالهيمنة لا تعني تسريب العولمة بالإقناع والتمثُّل، مع الحفاظ على الثوابت، ودون المساس بالانتماءات.[1]

- من المهمِّ في هذه المعالجة التوكيد على أنَّ معظم من تطرَّقوا للعولمة بالنقد الإيجابي أو السلبي، كانت انتقاداتهم تنطلق من بُعد، ولا بأس في هذا. أمَّا الذين دخلوا في «معمعة» العولمة، من خلال الدخول في مفاوضات الانضمام لمنظَمة التجارة العالمية فإنَّ لهم وجهةَ نظر أخرى، قائمة على الاطِّلاع المباشر على متطلَّبات الانضمام، وظروفها، وتطويعها للخصوصيات الثقافية والاجتماعية. يقول فوَّاز عبدالستَّار العلمي الحسني: «ألا تشاركونني في أن العولمة تحتاج إلى نُخَبٍ بشرية مترابطة العزيمة، عميقة الثقافة، عظيمة الكفاءة، حاضرة الذهن والمعرفة؟ وهل نرضى أن نكون غير ذلك، ونحن من بدأت عقيدته بكلمة «اقرأ»، وتوحَّدت شعوبه تحت راية «السلام»، وأثرت عقول أجداده علوم الطبِّ والجبر والضوء والهندسة؟ وهل سنفقد سيادتنا إذا كانت هذه الاحتياجات أهمَّ أهداف زعمائنا وشعوبنا؟».[2]

---

(١) انظر: فهد العرابي الحارثي، **الولايات المتَّحدة الأمريكية والعالم: الهيمنة الخشنة**، محاضرة أُلقيت في النادي الأدبي بالرياض الأحد ١٧/٨/١٤٢٤هـ ـ ١٨/٥/٢٠٠٣م، ٤١ ص.

(٢) انظر: فوَّاز عبدالستَّار العلمي الحسني، **مفهوم العولمة بلغة مفهومة: تجربة المملكة العربية السعودية في منظَّمة التجارة العالمية**، الرياض: دار المؤيّد، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٤٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- هذه من وجهات النظر التي لا ترى في العولمة إلا جوانبها الإيجابية، وربَّما لا ترى فيها ـ عن اقتناع ـ جوانبَ سلبية، وإنَّما تنتقد من لا يرى فيها جوانب إيجابية بالتمترُس وراء أعذار واهية، فيها من الانتقاص من الذات ما لا ينبغي وجوده. وفي الوقفة الآتية ما ينبئ عن ذلك الهاجس.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثانية

العولمة والقوَّة

● هناك من ينظر إلى العولمة على أنها: «أفكار القوَّة، وهي نماذجها الثقافية والحضارية، وهي لسوء حظِّنا وحظِّ أمثالنا تسير دائمًا في اتِّجاه واحد، ولم نرَ مطلقًا أنّها سارت في الاتِّجاهين، الذهاب والإياب، لذا فإنَّ العولمة، بتعبير بسيط آخر، هي: أكذوبة القوي على الضعيف، وهي استدراج لـه إلـى ساحات معقَّدة من ساحات التعايُش الممكن، في الوقت الذي يعلم فيه أنه لا يدرك من قوانين الساحات أيَّ شيء». (١) إنَّها الهيمنة، أُلبست لباس العولمة، كما الحال مع الأفكار التي يراد فرضُها، فيُعمد إلى تسميتها بإطلاقات مقبولة، بل إنَّها تجد ـ لحداثتها ـ من يدعو لها من أولئك المستهدَفين بها. وإذا قيل إنها شكل من أشكال الغزو الفكري أو الثقافي قالت الوجهة الأخرى: ليس هناك شيء اسمه غزو فكري أو ثقافي، بل هو تلاقح الأفكار، ومن ثمَّ الثقافات، في منظومة التحالُف الحضاري التي تُعدُّ

(١) انظر: فهد العرابي الحارثي، موقعنا في الكونية الإعلامية الجديدة (العولمة والفضائيات العربية)، محاضرة، مرجع سابق، ٤١.

متطلَّبًا عصريًّا لا مندوحة عنه. فهي علاقات حضارية تبادُلية تقوم في انطلاقتها على التعاون والتحالُف الحضاري أكثر من كونها علاقة توجُّس بين غالب ومغلوب، كما هو الإحساس الذي فرضته بقية دول أوروبَّا الغربية أو دول الغرب الأوسط.[1] ـ كما ذكرت في موقف آخر ـ .[2]

● يُشير المنتدون في ندوة المنتدى العالمي حول العولمة والتجارة العالمية إلى أنَّه «قد تبيَّن بالممارسة أنَّ منظَّمة التجارة العالمية، جهةٌ مضمونةٌ اتفاقياتُها، وجهةُ آليات عملها، منحازة بالكامل لصالح الشركات الكبرى ورأس المال العالمي، وهي لا تولي أيّة أهمية لفكرة العدالة الدولية، ولمصالح البلدان النامية، ولمصالح شعوب بلدان الشمال نفسها. وهي تتناقض بشدَّة مع تحقيق التنمية، ومع حقِّ الشعوب فيها».[3] ويخرج المنتدون بعد ذلك

---

(١) دعا رئيس وزراء إسبانيا خوسيه ثاباتيرو في ١٩/ ١/ ١٤٢٥هـ ـ ١١/ ٣/ ٢٠٠٤م إلى التحالُف الحضاري من خلال قيام منتدى التحالُف، وأيده عليه رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي، وتبنَّت الأمم المتَّحدة هذه الدعوة. وعقد اللقاء الثاني للمنتدى في ٧ ـ ٨ محرَّم ١٤٢٩هـ/ ١٥ ـ ١٦ يناير ٢٠٠٨م. انظر: في فكرة التحالُف الحضاري: سعيد اللاوندي، **أمريكا ـ أوروبا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد**، القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٦م، ص ١٥٩ ـ ١٦٧.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم النملة، **مناحي التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب**، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١٩٠ ص.

(٣) انظر: المستقبل العربي، **تقرير عن ندوة المنتدى العالمي حول العولمة والتجارة العالمية**: بيروت ٥ ـ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م، المستقبل العربي، ع ٤٧٤ مج ٢٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١م)، ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بسبع توصياتٍ، كلها تصبُّ في التوكيد على أنَّ العولمة تسير في اتجاه واحد.

- ومع هذا، فالعولمة ليست شرًّا كلَّها، مهما ظهر هذا التوجُّس في الطرح الرافض لفرضها من جهة خارجية مهيمنة. يؤيِّد هذا التوجُّه محمد الجوهري حمد الجوهري بقولـه: «في الحقيقة العولمة ليست نبتًا طبيعيًا نشأ دونما تدخُّل من أحد، والدول الرأسمالية المتقدِّمة هي التي صنعت العولمة... فالعولمة إذن نظام موضوع بواسطة أمريكا والدول المتقدِّمة، وكما أنَّ لـه فوائدَ عظيمةً لأمريكا والدول المتقدِّمة، فإنَّ له فوائدَ أيضًا للدول النامية، التي تشارك في مضمار المنافسة الاقتصادية، ونتيجة لاستعمال الإنترنت وشبكة المعلومات والحواسب وتكنولوجيا المعلومات». (١)

- تميَّز هذا الطرح من محمد الجوهري بوجود فوائد من العولمة للدول النامية، بخلاف طروحات عديدة ترى أنَّ العولمة هي كلها شرٌّ للدول غير المتقدِّمة. وجود فوائد ظاهرة ـ في مقابل وجود أضرار ـ جعل العولمة تسيح في هذا الميدان من الجدل بين القبول المطلق والرفض المطلق.

- المهمُّ هنا هو التوكيد على أنَّ ما في العولمة من أضرار أو سلبيات لا يقتصر على الدول النامية، كما هي لهجة الرافضين

---

(١) انظر: محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الإسلامية، القاهرة: دار الأمين، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، ص٩٠ ـ ٩١.

للعولمة؛ لمجرَّد أنها جاءت من الدول المتقدِّمة، أو من الغرب. أضرار العولمة وسلبياتها تنسحب على العالم كلِّه، متقدِّمه ونامیه، كما هي الحال في فوائدها وإيجابياتها.

- الذين يتظاهرون ضدَّ العولمة ـ كلَّما عقدت منظَّمة التجارة العالمية لقاءً شاملاً ـ ليسوا من الدول النامية، ولكنَّهم في جملتهم من أولئك الذين يخشون على المجتمع الإنساني من أنْ يتحوَّل إلى آلة إنتاجية تتضاءل فيه الروح الإنسانية زيادة على تضاؤلها الذي يسير إلى الأسفل، وتختفي إنْ أمكن، العواطف والأحاسيس والروحانيات. وقد يكون في هذا الفعل مبالغة في مصادرة الفوائد والإيجابيات. والذي يبدو أنَّ هذه المظاهرات، والمؤتمرات المضادَّة، لم تغفل الأبعاد الإيجابية، ولكنَّها، ضمنًا تغلِّب القاعدة الأصولية وإنْ لم تستحضرها في زمن يسعى فيه بعضهم إلى تجاهُلها: درءُ المفاسد مقدَّمٌ على جلب المصالح.

- قد لا تظهر هذه الفوائد أو تلك الإيجابيات في الدول النامية، كما تظهر لدى من صاغ العولمة فكرًا وصدَّرها. وربَّما يتدخَّل الحاجز النفسي، وهاجس الرفض، في إبراز غموض الفوائد والإيجابيات.

- ولا تملك هذه الوقفات القدرة والتأهيل على وزن الفوائد والإيجابيات بالأضرار والسلبيات في كلا القطبين؛ الدول المتقدِّمة والدول النامية، إلا أنَّ القاعدة التي لا بُدَّ من

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

استحضارها في توجُّهات العولمة، هي أن تقوم على مصالح الناس كافَّة، وأن تصبَّ أحكامها في هذه المصالح، تطبيقًا للقاعدة الأصولية الأخرى: مقاصدُ الأحكام مصالحُ الأنام. أمَّا إذا أخفقت العولمة في تحقيق ذلك فلم تعد عولمة، بل هي أي شيء آخر غير العولمة.

الوقفة الثالثة

العولمة الإيجابية

● إنَّ أدبيَّات هذا الموضوع (العولمة) مليئة بصورة مذهلة بالطرح الإيجابي لهذا التوجُّه. كما أنَّ هذه الأدبيَّات كذلك ـ وبالصورة المذهلة نفسها ـ مليئة بالطرح السلبي لحركة العولمة،[١] ومن يسعى إلى تعضيد أي من الرأيين لن يعدم وجود الجدليات المقنعة.[٢]

---

(١) انظر: نعوم تشومسكي وآخرون، **العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم؛ السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل**/ ترجمة حمزة ابن قبلان المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣م، ٢٧٦ ص. وقد اشترك مع المؤلِّف في هذا الكتاب كل من نورمان فينكلشتاين، وتيم وايز، وسانتياجو أبلاريكو، وروبرت فيسك، وهاوارد زن، ودينيس كوتشينيتش. وكان نصيب تشومسكي ثمانيَ مقالات.

(٢) انظر في نقاش البعد الثقافي للعولمة كلاً من سعيد بن سعد المرطان، **البُعد الثقافي لمنظمة التجارة العالمية**. وعبدالله السيد ولد أباه، **مستقبل الثقافة العربية بين تحدِّيات العولمة وانفصام الهوية**. وإحسان علي بو حليقة، **تطوُّرات اقتصادية مؤثِّرة على مستقبل الوطن العربي: الحالة السعودية**. وعبدالله بن يحيى المعلِّمي، **الاقتصاد والثقافة في الوطن العربي: نظرة مستقبلية**. وحسن بن فهد الهويمل، **الثقافة وتحدِّيات العولمة**. وقد وردت هذه الورقات كلُّها في: ندوة مستقبل الثقافة في العالم العربي. ـ الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٤١٥ ـ ٥٦٠. وقد ضمَّن السيد ولد أباه =

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- لست أريد أنْ أكون من أولئك الذي ينهجون أحد النهجين، إذ إنَّ هناك موقفًا ثالثًا، نسمِّيه في ثقافتنا: «التوقُّف» حتى يتبيَّن الأمر، وتكون هناك قدرة على الموازنة بين إيجابيات التوجُّه وسلبياته، ما يعني أنه توجُّه لا يخلو من الإيجابيات، كما أنَّه كذلك لا يخلو من السلبيات،(١) لكن من دون المبالغة المفرطة في هذا التوقُّف، إذ إنَّ الأحداث المتتالية، بسرعة هذا الزمان، لا تسمح لمزيد من التردُّد؛ بحجَّة التوقُّف.

- قد يتَّهم بعض المتابعين هذا الموقف المتمثِّل في «التوقُّف» أنَّه مدعاة إلى مُضيّ القطار دون اللحاق به. ومع هذا فمن قال إنَّ العبرة في ركوب قطار العولمة؟ ذلك أنه قطار يمرُّ بعدد من الأنفاق، وقد يؤدِّي إلى نفق مظلم، يصعب الخروج منه. وقد يكون عدم ركوب هذا القطار آمن من ركوبه؛ لا سيَّما مع احتمال توقُّفه معطوبًا في أيِّ لحظة.

- يصعب تتبُّع الوقفات السلبية إزاء العولمة الحديثة، كما يصعب في هذا المجال الضيِّق تحليل بواعث الوقفات السلبية، إلا أنَّ التتبُّع لأدبيات العولمة ركَّزت على هذه النظرة السلبية، التي لا

= هذا البحث في كتابه: **اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة**، مرجع سابق، ص ١٦١ ـ ١٩٠، (الفصل السابع).

(١) انظر: الجدل المستمرُّ حول سلبية العولمة أو إيجابيتها، في: نجاح كاظم، **العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البعد الخامس**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢م، ص ١٦١ ـ ١٧٠.

تقوم ـ بالضرورة ـ على منطلق التحفُّظ لدوافع ثقافية فحسب، بل إنَّ من دوافعها عدم الرضا على المدِّ الغربي، الذي يُراد له أنْ يكون بديلاً لما تنادي به بعض التيَّارات المحلية أو الإقليمية، إلى درجة الدعوة إلى «العولمة المضادَّة» من منطلق فكري، يوحي بالرغبة في تسجيل مواقف ضدَّ توجُّه فكري آخر آتٍ من الآخر.[1]

- لقد أسهم خمسة عشر كاتبًا بأفكارهم ورؤاهم في ندوة العولمة والتحوُّلات المجتمعية في الوطن العربي، التي عقدها مركز البحوث العربية والجمعية العربية لعلم الاجتماع في القاهرة سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ولقد جاءت إسهاماتهم لتصبَّ في هذه النظرة السلبية تجاه العولمة، رغم ما ظهرت به بعض الطروحات من أسلوب التهوين من الذات أو «جلد الذات».[2]

- لعلَّ من المناسب ـ هنا ـ تبنِّي الدعوة التي أطلقها عبدالله بن يحيى المعلِّمي، في ورقة له عن: الاقتصاد والثقافة في الوطن العربي: نظرة مستقبلية، إذ يعرض لثلاثة مواقف من العولمة؛ الانغلاق الكامل، أو الاندفاع نحو الانفتاح، أو تقبُّل الانفتاح ومواجهة التحدِّيات بالعمل «على بناء المؤسَّسات الوطنية والفكر

---

(١) انظر: عبدالسلام المسدِّي، العولمة والعولمة المضادَّة، (القاهرة): مجلَّة سطور، (١٩٩٩م)، ص ٣٣٨ ـ ٣٥٦.

(٢) انظر: عبدالباسط عبدالمعطي (محرِّر)، العولمة والتحوُّلات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م، ٣٩٢ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الذاتي القادر على التعامُل مع معطيات العصر، والاستفادة من رياح العولمة والتأثير فيها...».[1]

- لا يتنافى هذا الموقف مع ما ينادي به بعض كتَّابنا ومفكِّرينا من ضرورة الحفاظ على «الخصوصية الثقافية»،[2] بمفهومها المعياري، وليس بالضرورة في جانبها الوصفي، إذ إنَّ هذه الخصوصية هي التي تدعو إلى الموقف المتوازن.[3]

- يركّز أرنولد سيميل في مقالة له عن الخصوصية، نُشرت في المجلَّد الثامن من الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية (١٩٦٨م) على الجانب المعياري للخصوصية، أكثر من الجانب الوصفي، إذ يقول: «إنَّ الخصوصية مفهومٌ يتعلَّق بالعزلة والسرِّية والاستقلال الذاتي، ولكنها ليست مرادفةً لهذه المصطلحات؛ فوق الجوانب الوصفية البحتة للخصوصية مثل العزلة عن صحبة وفضول وتأثير الآخرين، تنطوي الخصوصية

---

(١) انظر: عبدالله بن يحيى المعلِّمي، الاقتصاد والثقافة في الوطن العربي: نظرة مستقبلية، ص ٤٩٧ ـ ٥٢٣.
في: ندوة مستقبل الثقافة في الوطن العربي، مرجع سابق.

(٢) انظر: السيد ولد أباه، اتجاهات العولمة، الدارة البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م، ص ١٧١ ـ ١٧٧.

(٣) انظر: علي بن إبراهيم النملة، السعوديون والخصوصية الدافعة: وقفات مع مظاهر التميُّز في زمن العولمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٣١٢ ص.

على عنصر معياري، هو: الحقُّ في التحكُّم المطلق في الوصول إلى العوالم الخاصَّة». (١)

- السعي إلى اختراق أو خطف الخصوصية الثقافية، بسبب العولمة، نتج عنه مقاومة العديد من الدول ـ خصوصًا النامية ـ للعولمة. «أو على الأقلِّ عدم الاستسلام لشروطها القاسية؛ انطلاقًا من الشعور لدى الكثيرين من أبناء الدول بأنَّ العولمة تستهدف القضاء على خصوصياتهم الثقافية وتميُّزهم الحضاري، ولما ترى لها من أثر في تقليص السيادة الوطنية في مجال صنع السياسات الاقتصادية وغيرها، وخشية التعرُّض للصدمات الخطرة، كما حصل لبعض هذه الدول». (٢)

- يقول إبراهيم بن محمود حمدان: «تقتضي الحكمة أن لا نحصر أنفسنا بين رفض العولمة أو قبولها؛ فهي ليست مشكلةً عابرةً يُجاب عنها بنعم أو لا؛ بل دعنا نتعامل معها بشفافية كبيرة ووعي وكياسة، ولغة لا تخلو من واقعية، تضمن هامشًا لخصوصيِّتنا الثقافية ومنظومتنا القيمية». (٣)

---

(١) نقلاً عن فريد هـ، كيت، **الخصوصية في عصر المعلومات**/ ترجمة محمد محمود شهاب، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٣٤.

(٢) انظر: إبراهيم الناصر، **العولمة: مقاومة واستثمار**، الرياض: مجلّة البيان، ١٤٢٦هـ، ص ٤١، (سلسلة كتاب البيان).

(٣) انظر: إبراهيم بن محمود حمدان، **عولمة اللغة ولغة العولمة**، ص ١٤٠١ ـ ١٤٣٧، في: جامعة الملك سعود. **ندوة العولمة وأولويات التربية**، ٣ مج، الرياض: الجامعة، ١٤٢٧هـ ـ ١٧١٤ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- هذه الدعوة إلى الخصوصية الثقافية ليست وليدة المجتمع العربي المسلم، بل إنَّ اليابان والصين وفرنسا، بل وكندا ـ قبل ذلك ـ تشبَّثت بما أسمته الاستثناء الثقافي، في ضوء هذا الزحف الآتي من وراء البحار.[1] بل إنَّ أمريكا نفسها، ممثَّلةً برئاستها اعترفت بالخصوصيات والاستثناءات الثقافية، وليس الاستثناء الثقافي الواحد.

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، **الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة**، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٠ ص.

الوقفة الرابعة

سلبيات العولمة

- إنَّ من الذين عالجوا العولمة برؤية سلبية ناتجة عن اختلاف في التوجُّه الفكري، صاحبا كتاب **فخ العولمة** هانز ـ بيتر مارت وهارالد شومان اللذان لم يريا فيها خيرًا للبشرية، إذ إنَّ عنوان الكتاب: **فخّ العولمة** يوحي بالمضمون والمحتوى.
- من هذا المنطلق الفكري يستمرُّ النقاش في هذا التوجُّه، حيث يقول المؤلفان فيما يقولانه، من تحليل طويل ومعقَّد، غير سطحي: «وعلى ما يبدو فقد انطبقت مصيدة العولمة على فريستها على نحو لا مفرَّ منه، فها هي حكومات أغنى وأكبر دول العالم تبدو كما لو كانت أسيرة سياسة لم تعد تسمح بأي توجُّه آخر. وليس هناك مكان عانى فيه السكَّان من هذا التطوُّر ما عاناه سكَّان الوطن الأمُّ للثورة الرأسمالية المضادة على وجه الخصوص: الولايات المتحدة الأمريكية».[1]
- على أنَّ هناك من ينظر إلى هذا التوجُّه «المحموم» نحو العولمة

(١) انظر: هانز ـ بيتر مارتن وهارالد شومان، **فخُّ العولمة**، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إنما هو توجُّه نحو الإرهاب والفتنة، بالمفهوم الأعمّ لهاتين الكلمتين، باصطلاحهما الشرعي، لا بالاصطلاح الإعلامي السريع. ويؤكِّد الشيخ صالح بن عبدالله بن عبدالرحمن العبود ذلك في ورقة قدَّمها للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يناقش المفهوم الشرعي للجماعة في مواجهتها للعولمة، وأنَّ العولمة المرفوضة هي التي تأتي على حساب إثبات الهوية الإسلامية.(١)

- من هنا فإنَّ الموقف العربي الإسلامي من العولمة لا يزال يخوض في جدلية القبول والرفض، ولكل فريق مسوِّغاته ومخاوفه من القبول أو الرفض.(٢)

- لا ينصح كامل الشريف الأمين العام للمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة ـ رحمه الله تعالى ـ بمحاربة العولمة، أو التصدِّي لها ومقاطعتها، ويسوِّغ هذا التوجُّه المعتدل بالأسباب الآتية:

- كونها ظاهرة عالمية، يصل تأثيرها عبر أقنية مفتوحة،

- كون طبيعة النظام العالمي تقوم على التبادُل والتعامُل المشترك،

---

(١) نظر: صالح بن عبدالله بن عبدالرحمن العبود، **المراد الشرعي بالجماعة وأثر تحقيقه في إثبات الهوية الإسلامية أمام عولمة الإرهاب والفتنة**، (المدينة المنورة): دار المآثر، ١٤٢٣هـ، ١٢٧ ص.

(٢) انظر: صالح بن مبارك الدباس، **العولمة والتربية**، (الرياض): المؤلف، ١٤٢٣هـ، ص ٢٩ ـ ٣٥.

- كون البلاد العربية والإسلامية لا تزال في أولى مراحل البناء الاجتماعي والاقتصادي، فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال والأجهزة والخبرات المدرَّبة،

- كون بعض البلاد العربية والإسلامية لا تزال تعيش نهاية مرحلة الاحتلال الأجنبي، وما تركه من آثار في الحدود والعداوات والخلافات، التي لا تزال جسورها موصولة بالمستعمر أكثر من اتِّصالها بالجيران والإخوة،

- عجز مؤسَّسات الوحدة والتضامن عن إثبات وجودها داخل المجتمع العربي والمسلم،

- مع عجز كثير من الدول الأعضاء في هذه المؤسَّسات عن الوفاء بالتزاماتها المقرَّرة.[1]

- من هذا المنطلق نفسه نجد أنَّ محمد أركون يعالج موضوع العولمة برؤية تعوَّدناها منه، ويرمي إلى أنْ يجعل العولمة في مقابل التراث الإسلامي، وأنَّ ظاهرة العولمة قد أخذت تقلب جميع التراثات الثقافية والدينية والفلسفية والسياسية ـ القانونية التي عرفتها البشرية حتى الآن. وفي هذا الصدد يؤكِّد المؤلِّف

---

(١) انظر: كامل الشريف، **الشباب المسلم والعولمة**، ص ١٠، في: المؤتمر العالمي الثامن للندوة العالمية للشباب الإسلامي الشباب المسلم والتحدِّيات المعاصرة، عمَّان ٢٩ جمادى الآخرة، ٣ رجب ١٤١٩هـ/ ٢٠ ـ ٢٣ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩٩م، ١٦ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أنَّ «ظاهرة العولمة تنشر على مستوى الكرة الأرضية بأسرها إستراتيجيات اكتساح الأسواق الاستهلاكية وتدجينها وإلحاقها بها، ولا تبالي إطلاقًا بالمآسي الاجتماعية والفقر المدقع الناتج عن ذلك في دول الجنوب».(١)

(١) انظر: محمد أركون، **قضايا في نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم؟**/ ترجمه وعلَّق عليه هاشم صالح، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠م، ص ١٥٨.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الوقفة الخامسة

التأقلُم مع العولمة

- ظهرت محاولات عدَّة من منطلق ثقافي للتأقلُم مع العولمة تقوم على تلمُّس الموقف الشرعي من العولمة. وأُورِدت الآيات والأحاديث النبوية التي تدعم هذا التوجُّه نحو العولمة بالتعاوُن وترسيخ مفهوم التكامُل الاقتصادي بين الدول الإسلامية،(١) على اعتبار أنَّ العولمة «مصطلح فضفاض، ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب».(٢)

- أدَّى هذا بدوره إلى اعتبار العولمة «أيديولوجية» جديدة، جاءت لتحلَّ محلَّ «بقية الأيدلوجيات» القائمة، ما يمثِّل خطرًا على هذه الأيدلوجيات القائمة، ومن ثمَّ واجهت العولمة نفسها أخطارًا،

---

(١) انظر: بهاء شاهين، العولمة والتجارة الإلكترونية: رؤية إسلامية، القاهرة: المؤلف، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٤١ ـ ٤٦.

(٢) انظر: عبدالجواد محمد المحص، العولمة: ظاهرة العصر وموقف الإسلام منها، ص ٥٩ ـ ٦٧، في: العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها. أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر ٢٩ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م، الإسكندرية: الدار المصرية، ٢٠٠٠م، ٢٧٣ ص.

عدَّها بعض المهتمِّين على نوعين: أخطار داخلية، وأخطار خارجية، فالأخطار الداخلية كامنة في الخلافات بين أمريكا ودول الاتِّحاد الأوروبي، وتنبعث الأخطار الخارجية من الدول النامية.[1]

- في هذا تصنيف للعالم، من حيث انبعاثُ العولمة وتلقِّيها، وكونها ترسِّخ فكرة الصدام بين الحضارات، وأنَّه لتلافي هذا الصدام لا بُدَّ أن تطغى الحضارة الغربية فقط. ولقد وصل الأمر هنا إلى إطلاق تركيبات قياسًا على تركيبات سابقة، فإذا قيل: صدام الحضارات، قال قائلون: صدام الهمجيات،[2] وإذا قيل: نهاية التاريخ قال القائلون: نهاية الأيديولوجيات، وهكذا.
- يعلِّق السيد ولد أباه على هذا المنحى بقوله: «إنَّ الحاجة إلى الإيديولوجيا حاجة حيوية لا انفكاك منها، ولا سبيل للتنكُّر لها أو التهوين من شأنها. ولذا فإن مقولة «نهاية الأيديولوجيات» تمثِّل مرتكزًا رئيسًا من مرتكزات الأيديولوجيا الليبرالية المتطرِّفة، من حيث مضمونُ الخطاب الرائج حول العولمة».[3]

---

(١) انظر: وداد أحمد كسيكو، **العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها، تأثيرها، تطورها**، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٤٩ ـ ١٥٩.

(٢) انظر: جلبير الأشقر، **صدام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل ١١ أيلول وبعده**، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢م، ١٥٧ ص.

(٣) انظر: السيد ولد أباه، **اتجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة**، مرجع سابق، ص ١٠٥ ـ ١٣٠، (الفصل الخامس المرتكزات الأيديولوجية لخطاب العولمة).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- هذه النظرات مختلفة الأبعاد للعولمة تُظهر النظر إليها من بُعد واحد دون الأبعاد الأخرى. وهنا يرد تشبيه دقيق للنظر إلى العولمة من بُعدٍ واحد، يقول جلال أمين: «نحن إزاء العولمة كالعميان إزاء الفيل، في تلك القصَّة الشهيرة التي يلمس فيها كلٌّ من العميان جانبًا من الفيل، فيصفه على أنه الفيل بأكمله، من دون أنْ يعرف أنَّ للفيل جوانبَ أخرى كثيرة. كلٌّ منَّا في وصفه للعولمة على صواب تمامًا، لولا أن معظمنا لا يريد أن يعترف أن بقية العميان على صواب أيضًا». (١)

- المنهج ـ في مثل هذه المواقف ـ ومنها الموقف من العولمة، أنَّ كلامَنا (موقفنا) صوابٌ يحتمل الخطأ وكلامَ غيرنا (موقف غيرنا) خطأٌ يحتمل الصواب. توظَّف هذه المقولة/ المنهج في مجال قبول العولمة أو رفضها، ذلك أنه يتبيَّن لها جوانب لم تكن بيِّنة عند الخروج بحكم قطعي. والأحكام القطعية لا تتأتَّى في مثل هذه الموجة التي لمَّا تستقرُّ بعدُ في أذهان متلقِّيها.

- التأقلُم مع العولمة يأتي من هذا المنطلق، من حيث تغليب الإيجابيات منها على السلبيات. وهذا يعني أنَّ للعولمة إيجابياتِها، كما لها سلبياتها ـ كما هو التوكيد عليه دائمًا في هذه الوقفات. فالإيجابيات يؤخذ بها، والسلبيات تُتلافى، فلم يقُل

---

(١) انظر: جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، ص ٢١١ ـ ٢٢٩، في: مركز دراسات الوحدة العربية، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: المركز، ٢٠٠٣م، ٢٥٨ ص.

أحدٌ في شأن العولمة إنَّها إمَّا أنْ تُقبل كلُّها أو تُرفض كلُّها. ومنظَّمة التجارة العالمية ـ وهي رمز العولمة تركت ـ في سبيل الانضمام إليها ـ هامشًا للاستثناءات المعقولة ثقافيًا، أو حتَّى سياسيًّا. ولا تملك أنْ «تصهر» العالم في وجهة بعينها، على حساب مكنونات ثقافية راسخة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة السادسة

العولمة الثقافية

- إنَّ هذا المفهوم المضطرب للعولمة، وإنْ جاء جديدًا في إطلاق المصطلح: العولمة، إلا أنَّ المعنيين بالمفهوم يؤكِّدون أنَّ العولمة مفهومٌ قديمٌ قِدَم الحضارات، التي سعت إلى أنْ تكون هي المهيمنة، متى ما وضح بروزها وتبنيِّها. وفي هذا يذكر الأستاذ كامل الشريف ـ رحمه الله تعالى ـ أنه «إذا كانت العولمة المعاصرة قد اعتمدت الغزو الثقافي كأحد مآخذ الأسلحة لحماية الغزو السياسي والاقتصادي، وشلِّ القدرات الوطنية عن المقاومة، فهو سلاح قديم أيضًا استخدمه الاستعمار القديم على نطاق واسع، وخصوصًا في العالم الإسلامي. فالدولة الشيوعية حرَّمت دراسة القرآن الكريم، وأغلقت المدارس الدينية، ومنعت بناء المساجد، إلا في الإطار الذي يخدم السياسة الشيوعية، ويفتح لدعايتها مسارب في العالم الإسلامي». (١)
- إذا دلفنا إلى الاحتلال على أنَّه أداة من أدوات بسط العولمة القديمة، فلا بدَّ من التعريج على مؤثِّرين آخرين، لا يُستهان

(١) انظر: كامل الشريف، الشباب المسلم والعولمة، مرجع سابق، ص ٤.

بأثرهما في هذا المنحى؛ أحدهما التنصير،[1] ويعبَّر عنه أحيانًا بالتبشير، والآخر الاستشراق،[2] بصفتهما أداتين أُخريين من أدوات تسويق العولمة، بالمفهوم الواسع لهذا المصطلح،[3] وإنْ لم يكونا واضحين في التأثير، إذ إنَّ الأوَّل نحى المنحى الدعوي، والثاني نحى منْحى البحث العلمي، إلا أنَّهما سخَّرا مهمَّتهما التنصيرية/ الدعوية والبحثية العلمية في سبيل هيمنة ثقافة الرجل الأبيض ـ متلبِّسًا بالدين ـ على غيرها من الثقافات الأُخرى، ومن ثمَّ فإنَّ هناك من يرى العولمة في ثوبها الجديد على أنَّها «نوع جديد من أنواع الاستعمار، فيه كل ما في الاستعمار القديم من صفات، وله ما لسلفه من الأهداف والغايات».[4]

● هناك أيضًا من يدافع عن العولمة، ويرى أنَّها منهج جديد، سلخ ما وراءه من خلفيات احتلالية، وجاء ليبشِّر بالشمولية من خلال سعادة البشرية، وتعميق أواصر الرابطة الإنسانية، وأنَّ الذين

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة، **التنصير: المفهوم ـ الوسائل ـ المواجهة**، ط ٥، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٧٠ ص.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة، **كُنه الاستشراق: المفهوم ـ الأهداف ـ الارتباطات**، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م، ٣٠٢ ص.

(٣) انظر فقرة: **الاستشراق والتغريب وآثارها غير الإيجابية**، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠، في: سيَّار الجميل، **العولمة والمستقبل: إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين**، عمَّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ٤٣٩ ص.

(٤) انظر: كامل الشريف، **الشباب المسلم والعولمة**، مرجع سابق، ص ١٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يعيدون العولمة إلى تلك العوامل المذكورة أعلاه إنّما يوظّفون مخزوناتهم الفكرية القائمة على هاجس الاحتلال والغزو الثقافي، أو الغزو الفكري.

- هذا الدفاع عن العولمة هو أحد المسارات التي تتجاهَل نظرية المؤامرة، أو بالأحرى تنفي وجود مؤامرة من نوع مَّا.[1] في الوقت الذي يؤكِّد فريق آخر أنَّ العولمة شكل جديد من أشكال الغزو الثقافي، وأنَّ العولمة «تحمل دائمًا في طيَّاتها نوعًا أو آخر من «الغزو الثقافي»، أي من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعفَ منها».[2] إنَّ المسألة ـ هنا ـ لا تتعدَّى الانتقال بالكون من قرية كبيرة في الماضي إلى قرية صغيرة في الحاضر، وتتصاغر هذه القرية تباعًا مع الأيَّام.

- لا يحسن تجاهُل البعد الثقافي في هذه القرية التي تصغر مع الأيام، بَلْهَ الأشهر والسنين. والمراد هنا ليس الغزو الثقافي من ثقافة مهيمنةٍ على ثقافةٍ مهيمَنٍ عليها، وإنْ كان هذا من الأبعاد التي لا تُتجاهل. العولمة مهدِّدٌ لمسخ جميع الثقافات، وصهرها في ثقافة المجتمع التقاني (التكنولوجي) الحديث، كما يحلو

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم الحمد النملة، هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٥٢ ص.

(٢) انظر: جلال أمين، العولمة، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٢م، ص ٥٠، (سلسلة اقرأ؛ ٦٣٦).

للدكتور جلال أمين أنْ يستأثر بهذا الإطلاق، حيث تنتفي الثقافة في هذا المجتمع.[1]

- إلا أنَّ أنتوني كنج يستبعد العولمة الثقافية، ذلك أنَّ المشهد الثقافي الحاضر هو من التعقيد والتعدُّد بحيث يتعذَّر صهره في بوتقة واحدة، بغضِّ النظر عن وجهتها. «فالناس تنتمي لعدَّة ثقافات مختلفة، والاختلافات الثقافية قد تكون داخل الدولة (أي بين الأقاليم والطبقات والجماعات العرقية الحضرية والريفية)، أو بين الدول. ويتنقَّل المعماريون وخبراء التخطيط بين نيويورك ولندن وبومباي بصورة أيسر من تنقُّلهم بين بومباي وقُرى ماهارشترا».[2] وحتى المعمار تنتفي فيه العولمة، وتبرز فيه خصوصية الثقافة، مهما بعُدت معالمها.

- لو تجاهلنا البعد الثقافي ونظرنا إلى العولمة من منطلق اقتصادي بحت، فإننا نجد من يؤكِّد قِدَمَ العولمة. يقول أحمد هاشم اليوشع: «العولمة ظاهرة قديمة جدًّا. وهي تعبِّر عن سعي الإنسان للبحث عن أسواق جديدة لتوزيع منتج أم للحصول على عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال). فهي تعبير عن سعي

---

(١) انظر: جلال أمين، **العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث**، ص ٢١١ ـ ٢٢٩، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، مرجع سابق، ٢٥٨ ص.

(٢) انظر: أنتوني كينج، **العمارة ورأس المال وعولمة الثقافة**، ص ٣٨٧ ـ ٤٠١، والنصُّ من ص ٣٩٨، في: **ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة**/ إعداد مايك فيذرستون، ترجمة عبدالوهَّاب علون، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ٤١١ ص.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

حثيث يصعب ربطه بتفكير أو فترة زمنية محدَّدة. وما نعرف عنها أنْ الدافع الرئيسي لانتعاشها يكاد يقتصر بشكل أساسي على تعظيم الربحية وزيادة الثروة... إنَّ العولمة من منظور تاريخي ظاهرة قديمة تمتدُّ لتشمل أيَّ تجربة إنسانية ارتبطت بالبحث عن أسواق جديدة كرحلة كرستوفر كولومبس أو رحلة الشتاء والصيف عند عرب الجزيرة العربية قديمًا». (١)

- يمكن أنْ يقاس على هذه الرحلات القديمة رحلات أهل الخليج إلى الشرق، الهند تحديدًا، ورحلات تجَّار وسط جزيرة العرب، العقيلات، إلى الشام ومصر، بحيث سرت ـ أيام الحاجة ـ عبارة في المنطقة تنصُّ على أن: «الشام شامك إذا الدهر ضامك، والهند هندك إذا قَلَّ ما عندك».
- على أنَّ من الباحثين في تحرير المصطلح لا يذهب إلى هذا العمق في التاريخ، وإن اتَّفق مع غيره على فكرة قِدَم المفهوم، وليس بالضرورة المصطلح. ويعيد ذلك إلى نشوء الرأسمالية «الأوروبية في حركة تناميها على مستوى الأسواق الأوروبية الوطنية، ثم في خروجها من حدودها الوطنية إلى الأسواق العالمية في المستعمرات أو في دول العالم الثالث للسيطرة عليها من خلال الشركات ذات الصفة العالمية». (٢)

---

(١) انظر: أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م، ص ٢٢.

(٢) انظر: عزِّ الدين إسماعيل، العولمة وأزمة المصطلح، العربي، ع ٤٩٨ (٥/ ٢٠٠٠م)، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة السابعة

تنمية الموارد البشرية

- تُعرَّف تنمية الموارد البشرية بأنَّها: الجهود المخطَّطة والمنفَّذة لتنمية مهارات، وترشيد سلوكيات الأفراد العاملين في المنظَّمة، بما يعظِّم من فعالية أدائهم، وتحقيق ذواتهم، من خلال تحقيق أهدافهم الشخصية، وإسهامهم في تحقيق أهداف المنظَّمة.(١) ويقترح إبراهيم قويدر، مدير عام منظَّمة العمل العربية السابق «أنْ يكون مفهوم التنمية البشرية هو تنمية الناس من أجلهم وبوساطتهم».(٢)

- على أيِّ حال فإن التنمية البشرية، وليس ـ بالضرورة التنمية الإنسانية ـ بما في ذلك التهيئة لها، ينبغي أنْ تنطلق من مفهوم حديث المصطفى ﷺ عن عبدالله بن عمرو من رواية الطبراني: «أحبُّ النَّاس إلى الله أنفعهم للنَّاس»، الحديث، وأنْ يكون

(١) انظر: أحمد سيد مصطفى، المدير وتحدِّيات العولمة: إدارة جديدة لعالم جديد، القاهرة: المؤلف، ٢٠٠١م، ص ٥٣٤.

(٢) انظر: إبراهيم قويدر، تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص العمل، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م، ص ١٠٠، (سلسلة اقرأ؛ ٦٧٢).

الهدفُ من ذلك هو الارتقاء بمستوى حياة فئات المواطنين جميعًا، وغير المواطنين من المقيمين في البلاد؛ لحاجة تنموية قائمة دعت إليهم.[١]

- ينبغي أنْ يُنظر إلى العمل على أنَّه ضرورة اجتماعية واقتصادية ملحَّة تتفاوت ـ في حكمها الشرعي ـ بحسب الحال، بين فرض العين وفرض الكفاية،[٢] لا عذرَ فيها لأيِّ قادر على العمل ألاَّ يعمل بأيِّ حجَّة كانت. وكل ما يمهِّد للعمل من تعليم وتدريب وتأهيل، وما ينبني عليه من نتائج ودخول وتطويرات في الأداء والمفهوم، ينبغي أنْ يُنظر إليه على أنَّه كلَّه وسيلةٌ لا غاية يُتَّكل عليها.[٣]

- كما ينبغي أنْ توظَّف العاطفة ـ بمعناها الأعمق ـ في حبِّ العامل للعمل وترسيخ مفهوم سلوكيات أو أخلاقيات العمل، التي لا تفتأ تبشِّر بها النقابات العمَّالية غير الحكومية، وقوانين العمل الرسمية والمنظَّمات العمَّالية الإقليمية والدولية. تجاهُل العاطفة في العمل، ممثَّلة في مفهومات الانتماء والولاء للعمل

---

(١) انظر: مصطفى رضا عبدالرحمن، **التنمية البشرية**، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ١٩٩٨م، ص ١١.

(٢) انظر: إبراهيم بن محمد الحمد المزيني، **العمل عند المسلمين: رؤية حضارية**، الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١١٧ ص.

(٣) انظر: نشأت جعفر، **العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة**، القاهرة: المؤلِّف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١٨٨ ص.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وصاحبه، كان له أثرٌ على ضعف التفاني فيه واللجوء إلى التشكِّي من مشكلات العمل، مع أنه وسيلة للرزق، ومع أنَّ أيَّ بيئة عمل لا تخلو من مشكلات، هي في بداياتها صغيرة، ثمَّ تكبَّر بذلك التبرُّم والتشكِّي، والخروج عن روح الفريق في العمل، إلى تكوين تجمُّعات من شأنها إعاقة الإنتاجية، كما من شأنها التشويش على جوِّ العمل. تقول منى حلمي في كتابها: الحبُّ في عصر العولمة: «إنَّ تراجُع دور «العاطفة» في العمل امتداد لتراجُع دورها في الحياة بشكل عامٍّ. إنَّ ما وصل إليه العالم من تعاسة وحماقة وسفهٍ ليس إلا نتيجة متوقَّعة لفلسفة سائدة تُعلي صوت المنطق على صوت العاطفة وتقدِّس صوت الماكينات والأجهزة المبرمجة على صور وجدان البشر».[1]

(١) انظر: منى حلمي، الحبُّ في عصر العولمة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩م، ص ٣٣ ـ ٣٤، (سلسلة اقرأ؛ ٦٤٩).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثامنة

العولمة الاقتصادية

- إنَّ التوجُّه إلى العولمة ـ بمفهومها الاقتصادي ـ بما في ذلك الانخراط في مفهومات المنافسة الدولية وتنظيم الأرباح، سيؤدِّي إلى الدخول في «نطاق ممارسة الضغوط والمناورة في المجالات العمَّالية؛ بهدف تخفيض كلفة العمل، أي العمل على إنقاص الأجور، وتقليص الخدمات الاجتماعية، وإهمال العناية والرعاية والمحفِّزات المكفولة للقوى العاملة، تدريبًا وتوجيهًا وتأهيلاً.
- وقد يميل التفضيل للقطاعات الاقتصادية التي لا تولِّد فرصَ عمل جديدة، ولا تعتمد على كثافة اليد العاملة، عملاً بالقاعدة الاقتصادية الذهبية التي تحكم اقتصاد العولمة وهي: إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بأقلِّ عدد ممكن من العمَّال.
- قد يتزامن ذلك مع إضعاف قدرات الدولة، من حيث حرمانُها من الموارد المالية، التي تحصل عليها في شكل ضرائب ورسوم مختلفة». [1] ممَّا يشكِّك، بدوره، في وعود العولمة الإيجابية،

(١) انظر: منظَّمة العمل العربية، العولمة وآثارها الاجتماعية، القاهرة: المنظَّمة، ١٩٩٨م، ص ٢١٠.

تلك التي أعطت الصورة المشرقة في مجال تهيئة الموارد البشرية، وتوافُرها مؤهَّلةً مدرَّبة.[1]

- يُدخلنا هذا في مفهوم جديد للعمل ـ عند النظر إليه من البعد الاقتصادي ـ وليس البعد الاجتماعي فقط. بل إنَّ مفهوم العمل نفسه أضحى يتطوَّر تطوُّرًا ملحوظًا، حيث التركيزُ على تقنية العمل، وذلك ببروز وجوه نشاط جديدة، كالبحث والتطوير، والتركيز على الرموز والبيانات، لا على الأدوات والآلات. هذا المفهوم الجديد إنَّما هو جزء من عملية التدويل والعولمة، وبدأنا الآن نسمع عن أساليب جديدة في العمل، مثل مفهوم «العمل عن بعد».[2] والعمل الإلكتروني e-work، وعمل الأسر المنتجة وعمل المعوْقين «ذوي الاحتياجات ـ أو القدرات ـ الخاصَّة.

- من هذا المنطلق ـ كذلك ـ بدأنا نسمع عن أطروحات «نهاية العمل»، كما جاء بها جيرمي ريفكين، الاقتصادي الأمريكي الذي أطلق هذه الأطروحة سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ورافقه عالمان فرنسيَّان طرحا شيئًا حول ذلك:

- أوَّلهما روبير كاستل الذي تحدَّث عن تحولات المسألة

---

(١) انظر: Joseph E. Stiglitz. **Globalization and its Discontent.** New York: W. W. Norton and Company, 2002 - p. 23 - 52.

(٢) انظر: يحيى اليحياوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة: مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢م، ص ١٥١ ـ ١٥٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الاجتماعية. وثانيهما دومينيك ميدا، التي أصدرت كتابًا بعنوان: العمل قيمة في طريقها للاختفاء. ويعضدهما من منطلق آخر وليام بريدج في كتابيه: الاستحواذ على العمل، وقرية عالمية، حيث يتوقَّعون جميعًا نهاية الأجرة لصالح تطوُّر العمل المستقل.

- أوجد هذا الطرح طرحًا مناقضًا، حيث انبرى من يقول: إنَّ العمل يظلُّ واقعةً أساسية ومعقَّدة بصورة غير متناهية، ويصعب تخيُّل ثقافة يخلو أفقها من العمل. كما تقول آن ماري غروز بلير في مؤلَّفها: من أجل الانتهاء من نهاية العمل.(١)

- من هنا يتأكَّد تحوُّل الشأن العمَّالي من الشأن الاجتماعي إلى الشأن الاقتصادي. وتدَخُّل منظَّمة التجارة العالمية في الشأن العمَّالي يأتي من كونه شأنًا اقتصاديًا، إذ لم تتدخَّل المنظَّمة مباشرة في جوانب الرعاية الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية المستدامة sustainable development بمفهوماتها المتخصِّصة، ما يسوِّغ انفكاك الشأن العمَّالي عن الشأن الاجتماعي، ليستقلَّ الشأن العمَّالي بهيئاته ومؤسَّساته ووزاراته، بعد أنْ كان مقرونًا هيكليًا بالشأن الاجتماعي. وهذا ما حدث أخيرًا في بعض دول منطقة الخليج العربية مثل: عُمان والمملكة

---

(١) انظر: رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٢م، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

العربية السعودية، والإمارات العربية المتَّحدَّة، بالإضافة إلى بعض الدول العربية الأخرى، مصر ولبنان والسودان والجزائر والمغرب. أو ربَّما قيل: إنَّ الشأن الاجتماعي كان هيكليّاً مقرونًا بالشأن العمَّالي، بحسب تسمية الوزارات، وتقديم العمل على الشؤون الاجتماعية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة التاسعة

العولمة ووحدة العالم

● إذا كانت العولمة ستسعى إلى توحيد العالم حضاريًا، بفعل التقنيات الجديدة، «فلا يعني ذلك أنَّها «ستوحِّد» العالم ثقافيًا، أو أنَّها ستقضي على الخصوصيات الثقافية».[1] ولا يمكن فصل الثقافة عن الحضارة. وفي هذا الصدد يقول الأمير سعود الفيصل: «ممَّا هو مدعاة للأسف أنَّ الفكر العربي لم يواكب ما حملته المتغيِّرات الدولية المتسارعة من فرص وتحدِّيات. فبدلاً من التفاعُل الإيجابي مع العولمة انشغل بعض المفكِّرين بالتحذير من شرورها، وتهرَّب البعض الآخر من ممارسة النقد الذاتي والتحليل الموضوعي في زمن نحن أحوج ما نكون فيه إليهما.. ولعلَّ من أخطر التطوُّرات الفكرية السلبية أنْ يشيع لدى بعض العرب اليأس والقنوط، أو أنْ يستبطنوا الهزيمة الداخلية، فيروِّجوا لخطابات اعتذارية غير مقنعة، أو خطابات

(١) انظر: علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠م، ص ٣٧.

تثبيطية تبالغ في جلد الذات واقتناص العيوب وتضخيم السلبيات». (١)

- مع هذا فقد كانت الخصوصية ـ بمفهومها الأهمّ ـ هي أولى محاذير العولمة، التي يتحدَّث عنها محسن أحمد الخضيري، والتي يمكن إجمالها في الآتي:
  - محاذير انعدام الخصوصية وشيوع العمومية.
  - محاذير «التغريب» والاغتراب عن الذات.
  - محاذير غياب الوعي والاستلاب من الداخل.
  - محاذير التراجُع والارتداد والنكوص والجمود والتحجُّر.
  - محاذير التماثُل في مجالات إدارة الأعمال والمال والتجارة والمعلومات.
  - محاذير حرِّية الحركة، وإعطاء المعنى والتفاوُض عليه.
  - محاذير اتِّساع الفجوة الاجتماعية الاتِّصالية.
  - محاذير تسارُع الحراك الاجتماعي.
  - محاذير التخلِّي عن الواجبات والمسؤوليات، سواء من جانب الدولة أم من جانب الأعمال.

---

(١) انظر: سعود الفيصل بن عبدالعزيز (الأمير)، **أزمة الفكر في العلاقات العربية ـ الغربية المعاصرة**، في: المؤتمر الأوَّل لمؤسَّسة الفكر العربي، القاهرة: المؤسَّسة، ٢٠٠٢م، ص ١١ و١٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- محاذير الاضطراد المتنامي، والانخراط المتناظم في إطار مفروض بقوة فوقية.(١)

(١) انظر: محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتماعية، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م، ص ٢٢١ ـ ٢٣٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة العاشرة

العولمة والاستثمار

- إنَّنا في منطقة الخليج العربية ـ بفعل العولمة ـ مقبلون على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر - (Direct - Foreign Investment). فلم تعُد هناك قدرةٌ على الاكتفاء بالاستثمار المحلِّي. وهذا يعني ـ فيما يعنيه ـ مزيدًا من الانفتاح على العامل الوافد، الذي سيجلبه المستثمر الأجنبي معه في ضوء أنظمة «قوانين» الاستثمار الأجنبي، وربَّما يشترطه، دون إمكان المعارضة من السلطة المحلية، ممَّا يؤدِّي إلى مزيد من مزاحمة العامل الوافد للعامل المحلِّي غير المؤهَّل أو غير المدرَّب، وربَّما المؤهَّل والمدرَّب، كذلك.
- هذا الوضع يؤكِّد ـ مرَّة أخرى ـ أهمية الالتفات الكلِّي إلى الاستثمار بالقوى العاملة المحلية، من خلال تكثيف مؤسَّسات التدريب التقاني والتأهيل المهْني للعامل المحلِّي، بحيث تملكُ دول منطقة الخليج العربية القدرة على تقديم هذا العامل المحلِّي، والمنافسة فيه، لا ليحلَّ ـ بالضرورة ـ محلَّ العامل

الوافد كليةً، ولكن ليقف معه جنبًا إلى جنب على خطوط الإنتاج.[١]

- دون الاستثمار في المواطن/ العامل ستتأثَّر حملة توطين سوق العمل، إذ إنَّ هناك دراساتٍ جعلت توطين الوظائف من عوائق الاستثمار (٣٥,٣٪ من الاستبانة التي أُعدَّت لمعرفة معوِّقات الاستثمار)،[٢] ممَّا يزيد من هذا الأمر تعقيدًا، لا سيَّما مع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي الذي قد يشترط نوعاً خاصًا، بل ربَّما جنسية خاصة، من العاملين،[٣] الذين أثبتوا جدارتهم في ميدان العمل، بالمقارنة ببعض الجنسيات التي أضحت عبئًا على ميدان العمل، لا لسبب عرقي متجذِّر في هذه الجنسيات، ولكن ربما بسبب تفشِّي التزييف والتزوير والفساد الإداري والمالي في مجتمعاتها،[٤] بحيث يسهل الحصول على الوثائق التأهيلية المطلوبة للعمل في مجال ما، دون التأهيل

---

(١) see: ILO. Working Party on the Social Dimention of Globalization: **Investment in the global economy and decent work.** Geneva: Governing Body, ILO, March 2002).

(٢) انظر: **مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية في ظل العولمة**، محاضرة.

(٣) انظر: إحسان بن علي أبو حليقة، **الاقتصاد السعودي بعد جيل: تحدِّيات وعناصر قوَّة وضعف**، في: **ندوة مستقبل المملكة بعد جيل، المهرجان الوطني للتراث والثقافة**، الرياض ٢٤ شوال ١٤٢١هـ، ١٩ يناير ٢٠٠١م.

(٤) في مناقشة صنوف الفساد انظر: كيمبرلي آن إليوت، محرِّرة، **الفساد والاقتصاد العالمي**/ ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ٣٢٠ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحقيقي لهذا المجال،[1] إضافة إلى رخص هذه الفئة من العمَّال، من حيث الأجور، ولجوء بعض أرباب الأعمال في هذه المنطقة إلى البحث عن العامل منخفض الأجر، بحيث أصبحت منطقة الخليج العربية، بخاصَّة، مركزَ تدريب مفتوحًا لعدد من الجنسيات الوافدة على المنطقة، يحصلون على التدريب على رأس العمل بعد وصولهم للمنطقة، ويخرجون منها مؤهَّلين، بعد أنْ تدفع المنطقة ـ بصورة غير مباشرة ـ ثمن تدريبهم وتأهيلهم، حتى أضحت دول منطقة الخليج العربية مراكز تدريب مفتوحة لكثير من الوافدين، لا سيَّما القادمين منهم من جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يضنُّ فيه بعض أصحاب الأعمال على المواطن المحلِّي الذي لم يتقدَّم للعمل بوثائق ومؤهلات وشهادات غير شرعية.

- يؤدِّي هذا الأسلوب في التهاوُن في الاستثمار في القوى العاملة ـ في الوقت نفسه ـ إلى قدرٍ عالٍ من الإغراق بأنواعه الثلاثة: الإغراق المؤقَّت، والإغراق الدائم، والإغراق الضاري،[2] لا سيَّما على الدول النامية عمومًا،[3] ودول منطقة الخليج العربية خصوصًا.

---

(١) تقوم المملكة العربية السعودية حاليًّا بحملة توثيق الشهادات لبعض العاملين في مجالات شتَّى، وتكتشف أعدادًا غير قليلة ممَّن يحملون شهادات مزوَّرة، وتتَّخذ حيالهم/ حيالهن الإجراءات النظامية.

(٢) انظر: عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م، ص ١٥١ ـ ١٩٠.

(٣) انظر: عبدالواحد العفوري، **العولمة والجات: التحدّيات والفرص**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠م، ص ١٤٧ و٢١٦ ـ ٢١٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الحادية عشرة

العولمة والثروة البشرية

- ينبغي التوكيد على أنَّ الثروة الحقيقية الدائمة هي الثروة البشرية العاملة بكفاءة. «ولقد أثبتت التجارب الدولية أنَّ الثروات الحقيقية للشعوب لا تتأتَّى من مجرَّد توافر الموارد الطبيعية أو من وفرة الجوانب المادِّية، أو في شراء التكنولوجيا الجاهزة (فقط)، وإنما من خلال تدريب الأفراد، وحسن تنظيم العملية التدريبية في المجتمع، والارتقاء بالمفاهيم حول العمل وسلوكه والانضباط فيه». (١)

- إنَّ من أبرز الجوانب التي تقتضي جهدًا مضاعفًا في تحسين بيئة العمل هو جانب ترسيخ أخلاقيات العمل وسلوكيَّاته. بعض قوانين العمل تتطرَّق إلى تنظيم سلوكيات العمل، إلاَّ أنَّ هذا الجانب الذهني لا تكفي فيه القوانين والأنظمة، إنَّه جزء من الثقافة القائمة على معايير سلوكية، يحكمها مفهوم الثواب والعقاب والمراقبة الذاتية، ووجود رقيب أعلى، لا يعتمد تقنية الرقابة الحديثة من أجهزة تصوير وتنصُّت، إذ لم تنجح هذه

(١) انظر: منظَّمة العمل العربية، العولمة وآثارها الاجتماعية، مرجع سابق.

الأجهزة في تحسين بيئة العمل، بل إنَّها من خلال تجارب سابقة أثَّرت سلبًا على الإنتاجية، عندما تبيَّن للعاملات في مشغل للحياكة أنها قد سُلِّطت عليهن. إنما يُنصُّ على سلوكيات العمل في قوانين العمل للاحتكام إليها في وجه الدعاوى.

- يذكر محمد علي حوات أنَّ نجاح الاندماج مع معطيات العولمة إنما يرتكز على تنمية الموارد البشرية، وإيجاد البيئة الملائمة للاستخدام الأمثل لها. «فالاهتمام برأس المال البشري وزيادة قدرته على التكيُّف مع التطوُّرات التكنولوجية الجارية عالميًا هو من أهمِّ عوامل الاستفادة من آلية العولمة، بدلاً من الخضوع لسلبياتها».[1] ويقوم هذا على أساس من الشورى/ المشورة وتحقيق العدالة بين المواطنين، والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب.

- تؤكِّد منى حلمي، وهي تتحدَّث عن الحبِّ والعاطفة العميقة في العمل «أنَّه خير للإنسان ألاَّ يعمل عن القيام بأداء نشاط يفقده إنسانيته ويخرِّب علاقته بذاته وبالحياة. إنَّ رقيَّ ونهوض المجتمعات هما مجموع رقي ونهوض أفرادها ولا رقيَّ أو نهوضَ لأفراد يقضون حياتهم في أعمال مُجبرين عليها».[2]

- هذا ما أكَّده قرار منظمة العمل الدولية، التي نشأت سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩١٩م، نتيجة لمؤتمر السلام في باريس الذي عقد

---

(١) انظر: محمد علي حوَّات، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢م، ص ٢١٠.

(٢) انظر: منى حلمي، الحبُّ في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ٣٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في السنة نفسها، جاء قرارها بشأن تدريب الموارد البشرية وتنميتها، في دورتها الثانية والثمانين (جنيف، ربيع الأول، ١٤٢١هـ/ يونيو ٢٠٠٠م)، الذي ركَّز على أنَّ التدريب حقٌّ للجميع، على اعتبار أنَّه - جنبًا إلى جنب مع تدابيرَ أخرى - أخذ أدوات التصدِّي للتحدِّي الذي يمثِّله القطاع غير المنظَّم، الذي لا يحظى بالحماية، ويتَّسم - في معظم الحالات - بانخفاض الدخل والإنتاجية معاً، ما يجعل هذا التصدِّي يفضي في النهاية إلى إيجاد العمل الشريف/ المحترم أو اللائق (Work Decent) لكل الراغبين في العمل.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثانية عشرة

العولمة والتأهيل

- تبعًا للوقفة السابقة، من المهمِّ التوكيد ـ في ضوء هذا التسابُق المحموم نحو تبنِّي معطيات العولمة ـ أنَّ الاستثمار الحقيقي في منطقة الخليج العربية على الخصوص، وفي غيرها من الدول العربية والإسلامية، والنامية كذلك، يكمن في الاستثمار في القوى البشرية، من حيث التعليمُ والتدريبُ والتأهيل، والتنشئةُ على حبِّ العمل واحترام بيئته قبل ذلك كله، وإيجاد البيئات الصالحة للعمل للرجال والنساء على حدٍّ سواء. وأنَّه مهما أنفقت الدول على هذا الاستثمار فإنها ـ في النهاية ـ هي الرابحة، والعكس صحيح، إذا قصَّرت في هذا الإنفاق فهي الخاسرة، وأيُّ خسارة تأتي من خسارة القوى البشرية العاملة المؤهَّلة.

- يتطلَّب هذا ضرورة التوكيد على هذا النوع من الاستثمار في خطط التنمية المرحلية، التي لم تغفل ذلك ابتداءً، ولكن التوكيد على تطبيق ذلك وإبرازه ضروريٌّ جدًا، في ضوء ما صدر من أدبيات تتحدَّث عن طروحات العولمة، وما خرجت به هذه

الطروحات من تصوُّرات، وإنْ كانت عجلى، تُظهر أنَّ هناك قدرًا من التغاضي عن الاستثمار في الموارد البشرية، ذلك التغاضي الذي يثير كثيرًا من التساؤلات حول مصير القوى البشرية في منطقة الخليج العربية، وإنْ لم تتدارك الدول الخليجية ذلك، وتسارع في تكثيف استثماراتها في القوى البشرية المتنامية فستظلُّ عالةً على الوافدين.

- على أيّة حال، التوجُّه الدولي يسير نحو تشجيع التوسُّع في تدريب الموظفين والعاملين؛ إذ تُبيِّن بعض الدراسات أنَّ مجمل ما يُنفق على التدريب في مجال تقانة [= تقنية] المعلومات (I.T.) فقط يصل إلى تسعة عشر مليار (١٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار، بزيادة سنوية تصل إلى ١١٪،[١] بحيث وصل في سنة ٢٠١٣م إلى اثنين وعشرين مليار (٢٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار.

- يؤكِّد خبراء التأهيل أنَّ البطالة تتضاءل أمام التأهيل والخبرة، إذ «تواجه كثير من الشركات صعوبة في إيجاد المشتغلين المؤهَّلين الذين يعوَّل عليهم في مجالات اختصاصهم. ولا يوجد بين صفوف الفئات المؤهَّلة و«الغالية الأجر» من العاملين، عاطلين عن العمل بصورة عامَّة».[٢]

---

(١) انظر: محمد مقدادي، **العولمة: رقاب كثيرة وسيف واحد**، ط ٢، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٢) انظر: نورمان فان شربنبرغ، **فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوَّة**/ تعريب حسين عمران، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ١٨٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الإحصاءات المرفقة، في هذه الوقفات، دليل على ذلك، مما يتيح مجالاً واسعًا لاستشراف المستقبل والتخطيط، في ضوء معطيات هذه الإحصائيات. تلك من الأسباب التي تطالب بها الدول منفردةً من خلال مؤسَّساتها المعنية بتنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب والتأهيل، وتطالب بها مجتمعة من خلال القرارات التي تتبنَّاها منظَّماتها العمَّالية والاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والدولية.(١)

- إذا صحَّت توقُّعات سيَّار الجميل فإنَّ العرب يمرُّون بامتحان يقوم على ضرورة توفير ثلاثين مليون (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) فرصة عمل بدءًا من حلول عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، يتنافس عليها ما يزيد على خمسين مليون (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) نسمة من الوافدين العرب الجدد، من الشباب من الجنسين. (ذكر سيَّار الجميل الرقم هكذا «نصف بليون»).(٢) وتوحي الدراسات الحديثة (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م) بحاجة العالم العربي إلى ثمانين مليون (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) فرصة عمل بحلول سنة ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.(٣)

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، **البطالة والفقر والأمن في المحيط العربي**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ٤٩ ص.

(٢) انظر: سيَّار الجميل، **العولمة والمستقبل**، مرجع سابق، ص ١١٩ ـ ١٢٠. ويظهر أنَّ هناك خطأً ما في هذه الأرقام، ولم يكتف المؤلِّف بالأرقام، بل كتبها «نصف بليون نسمة من القادمين العرب الجُدد في الجيل القادم، فماذا يتطلَّب ذلك كله؟». ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣) انظر: مؤسسة الفكر العربي، فكر ١٢ دبي ٢٠١٣م ١ ـ ٢ صفر ١٤٣٥هـ/ ٤ ـ ٥ ديسمبر ٢٠١٣م.

● هذا يتطلَّب أنْ يكون تعليم الفرد العربي وتدريبه وتأهيله بما يمكِّنه من التنافُس في سوق العمل، التي لن تعترف بالجنسيات، والتي أضحت لا ترحِّب بغير المؤهَّلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وعندما تتوافر هذه العناصر الثلاثة (التأهيل والرغبة والبحث) فإنَّ البطالة في هذه المنطقة ستكون جِدّ محدودة. وسيعود الحال إلى ما كان عليه من قبلُ من تزايُد الطلب على العامل المحلِّي، والاستعاضة به عن العامل الوافد، بحيث تعود العلاقة بين العامل المحلِّي والعامل الوافد إلى علاقة تكامُلية، بدلاً من كونها الآن علاقة تنافُسية، للوافد فيها، غالبًا، السبق.[1] لا سيَّما أنَّ دول منطقة الخليج العربية قد اتَّفقت على تناقُل القوى العاملة فيها، بحيث تُعدُّ القوى العاملة الخليجية داخلةً في مفهوم القوى العاملة الوطنية، وتُحسب ضمنها.

(١) انظر: أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، مرجع سابق، ص ٧٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثالثة عشرة

العولمة والتدريب

- تبيَّن ـ في سبيل تنمية الموارد البشرية في ظلِّ العولمة ـ أنَّ التعليم والتدريب والتأهيل المهني هما المقوِّمان الرئيسان في تنمية الموارد البشرية، وأنَّ هناك رضًا يصل إلى ٧٧٪ على وفرة التعليم دون الجامعي، ثم يبدأ مستوى الرضا ينخفض ليصل إلى ٦٢٪ في مجال التعليم الجامعي، ثم تتراجع النسبة، فيما يتعلَّق بالتأهيل والتدريب للوظائف الفنِّية، ليصل إلى ٥٠٪.(١) وهي نسبة معقولة، في ضوء ضعف التركيز على التعليم الفني والتدريب والتأهيل المهني سابقًا ولسنوات عديدة، ومن ثمَّ الاستمرار في الاعتماد على العامل الوافد لسدِّ هذا العجز. هذا بالإضافة إلى روح التفاؤل التي يشجِّعها التوجُّه القوي نحو التدريب والتأهيل، من خلال الخطوات الآتية:
- إنشاء المزيد من مراكز التدريب الحكومية والأهلية والخاصَّة بالمنشآت التجارية والصناعية، بما في ذلك المعاهد الفنية

(١) إحسان أبو حليقة، الاقتصاد السعودي بعد جيل، مرجع سابق، ص ٦.

والكليات التطبيقية من تقنية وصحية وزراعية ومعلوماتية، وملاحقة مستجدّات التدريب.[1]

- زيادة الإقبال الملحوظ من الشباب على الالتحاق بهذه المراكز والمعاهد والكليات.
- التعاوُن المشترك في مجالات التدريب والتأهيل بين المؤسسات التدريبية والغرف التجارية الصناعية في منطقة الخليج العربية، من خلال وزارات العمل واتِّحاد الغرف التجارية والصناعية في المنطقة.
- ومن أبرز الأمثلة على ذلك التنظيم الوطني للتدريب المشترك في المملكة العربية السعودية، الذي تتعاون فيه المؤسَّسة العامة للتعليم التدريب التقني والمهني ومجلس الغرف التجارية الصناعية وصندوق تنمية الموارد البشرية وصناديق أخرى، تسعى إلى مساعدة المواطن السعودي على الدخول الواثق في سوق العمل، من خلال التدريب والتأهيل وتنمية الحاضنات لتطوير المشروعات الصغيرة.
- وكذلك برنامج سند في سلطنة عُمان، الذي يتقدم بخطوات ثابتة نحو دخول العامل العُماني المؤهَّل سوق العمل بثقة. هذا بالإضافة إلى برامج خليجية أخرى.

---

(١) انظر: أحمد سيد مصطفى، تحدّيات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، ط ٤، د، م.: د، ن.، ٢٠٠٣م، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- ربط التدريب بالتوظيف، بحيث يضمن المتدرِّب ـ إلى حدٍّ كبير ـ قبوله في سوق العمل عند الانتهاء من تدريبه، بل إنَّ الأمر تعدَّى ذلك إلى التدريب على رأس العمل.
- بدء ظهور الاقتناع، ومن ثمَّ الإرادة، لدى أصحاب الأعمال بالتوجُّه إلى العامل المواطن، بعد أنْ حقَّق تقدُّما في مجال التأهيل والتدريب والالتزام بأخلاقيات العمل، وبعد أنْ تقاربت كلفة العامل المواطن والعامل الوافد، من حيث الأجورُ وتكلُفةُ إجراءات الاستقدام. وكذلك بعد أنْ توجَّه طالبو العمل إلى مفهوم التدريب قبل التوظيف، واكتساب مهارات مؤهَّلة للدخول في سوق العمل.
- روح التفاؤل هذه لا ينبغي أنْ تغفل النظر في أنَّ «جهود التدريب المهني في البلدان العربية كبيرة، لكنَّها تمثِّل لوحة فسيفساء متناثرة الأنواع، يغلب عليها التشتُّت في الجهود بين مختلف الجهات، وذلك لعدم نجاح المجالس العليا للقوى العاملة والتدريب (في حال وجودها) على القيام بدور فعَّال في التنسيق. ثم لتنوُّع نظم التدريب مع تصدُّر المؤسَّسات الكبيرة للقيام بجهود فعَّالة للتدريب تتناسب مع حاجاتها، مثل جهود الشركات النفطية (أرامكو في السعودية وسوناتراك في الجزائر) أو الشركات الأخرى (سابك للألومنيوم في البحرين)»، كما يزعم إبراهيم قويدر، مدير عام منظَّمة العمل العربية السابق.[1]

---

(١) انظر: إبراهيم قويدر، تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص العمل، مرجع سابق، ص ١١٧.

- هذا بحدِّ ذاته تحدٍّ يُخرج مفهوم التدريب الفني والتأهيل المهني إلى آفاق أرحب وأوسع، من خلال الرغبة في الإبقاء على مواقع العمَّال في العمل، بالمزيد من الاتصال المستمرِّ والمنتظم مع المعرفة ومستجدَّاتها، وتقنية المعلومات ومتطلَّباتها؛ للخروج من مفهوم الأمِّية الحاسوبية أو الأمِّية الإلكترونية بصورة أعمّ، ومن الأميِّة الفنية بصورة أكثر عمومًا.[1]

(١) انظر: بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحدّيات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة: دار الأمين، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٣٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الرابعة عشرة

العولمة واللغة

● إنَّه لا ينبغي أنْ نكون عولميين أكثر من العولميين أنفسهم، فننساق وراء مفهومات لـم تتَّضح معالمها بعد، ونبدي من الحماسة للعولمة على أنَّها المخرج إلى التنمية البشرية، على حساب ظروفنا الخاصَّة، التي تقتضي منا التريُّث دون التوقُّف، والتؤدة دون التعطُّل، والتأمُّل دون الإبطاء.(١) مع الأخذ في الحسبان أنَّ الانخراط في تيار العولمة ـ الذي تمثِّله الآنَ منظمة التجارة العالمية ـ قد ترك هامشًا جيدًا «لاتِّخاذ التدابير اللازمة لحمـاية القيم الدينية والأخلاقية والتراث الثقافي والصحة البشريـة والحيوانية».(٢) وكذا الحفاظ على اللغة، لا سيما اللغة

(١) انظر: سيار الجميل، **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧م، ٢٦٨ ص.

(٢) انظر: أسامة جعفر فقيه، **منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية**، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، (سلسلة كتيب المجلة العربية؛ ٣١). وهذا ما نصَّت عليه المادة العشرون من نظام المنظَّمة. وانظر كذلك: طلال بن عبدالعزيز (الأمير)، **آثار اتِّفاقيات منظَّمة التجارة العالمية على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرة في ندوة نظَّمها مركز التميُّز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، (٦/ ١١/ ٢٠٠١م)، ص ١٢.

العربية، التي ارتبطت بالدين والقرآن الكريم والحديث الشريف والتراث العربي الإسلامي، والتي «تعدُّ من أهمِّ الملامح التي تُكوِّن هويَّة الأمَّة، وتميُّزها عن غيرها من الأمم، فاللغة والدين هما العنصران المركزيان لأيّة ثقافة أو حضارة، كما يؤكِّد ذلك صموئيل هنتنجتون في كتابه: صدام الحضارات. ومن هنا فإنَّ أيَّ تحدٍّ لثقافة ما ينطوي على تحدٍّ للغتها».[1]

● في هذا الصدد يقول أحد المحاضرين عن العولمة: «إنَّ مواجهة الإفرازات العقائدية للعولمة الغربية لا تكون بالرفض السلبي، أو بالشكوى والتحذير السطحي، بل بالتعامُل الموضوعي والجدِّي معها، والعودة إلى مكنون الفكر والتراث الإسلامي وإعادته إلى موقع الريادة والمقدِّمة وطرحه ـ ليس كبديل معاصر ـ بل كأصل تغافَل الناس عنه، وانغمسوا في بدائل واهنة، لا ترقى إلى مضمونه، فإنَّ مواجهة التداعيات المادِّية للعولمة لا تكون، هي الأخرى، ذات جدوى إذا لم تقترن بعمل منهجي لإصلاح هيكل الاقتصاد العربي، ليكون شريكًا فاعلاً في رسم معالم العولمة، وصانعًا لاستحقاقاتها. وهي معالم مازالت غضَّة، باستطاعتها استيعاب القادرين على تعديل معالمها وتوجُّهاتها. والقدرة مرحلة متقدِّمة من صراع الإنسان مع قدراته الذاتية والمكتسبة، وهو صراع حضاري لا يمكن التغلُّب عليه بالانكفاء

(١) انظر: أحمد بن محمد الضبيب، **اللغة العربية في عصر العولمة**، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ص ١٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والتخاذُل والرفض».[1] وهذا ما يؤكِّده، كذلك، عبدالحي زلوم في كتابه: نُذُر العولمة.[2]

- سعت تقارير التنمية البشرية إلى التطرُّق إلى اللغة العربية وأنَّها تواجه أزمة، ينبغي بذل الجهد في تخطِّيها. هذا المنظور الأممي يُقرأ على أنَّه جاء مجحفًا في حقِّ اللغة العربية، كما يقول منير شفيق في دراسته التحليلية النقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م.[3]

- على أنَّ التسمية الاصطلاحية لهذه التقارير هي التنمية البشرية، وليس الإنسانية، إلاَّ أنَّ مترجمي التقارير جعلوها التنمية الإنسانية لحاجة في نفس يعقوب؛ إذ إنَّ المقاييس تختلف في التنمية البشرية عنها في التنمية الإنسانية، فمقياس التنمية البشرية يقوم على ثلاثة مؤشِّرات؛ متوسِّط الدخل، والعمر المتوقَّع عند الميلاد، ومستوى التعليم، بينما تناول واضعو التقرير العربي

---

(١) انظر: عبدالعزيز إسماعيل داغستاني، العولمة: المبدأ والبعد الاقتصادي، ص ١٨٣ ـ ١٨٧، في: خواطر اقتصادية، الرياض: دار الداغستاني، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٠٣م.

(٢) انظر: عبدالحي زلوم، نذر العولمة: هل يستطيع العالم أن يقول: لا للرأسمالية المعلوماتية؟، ط ٢، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م. وانظر بالخصوص: الفصل الثاني والعشرين: المطلوب: بالله، لا بالأموال، ثقتنا، ص ٣٧٧ ـ ٣٨٧.

(٣) انظر: «أزمة اللغة العربية» لدى: منير شفيق، تنمية إنسانية أم عولمة؟: دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤م، ص ١٢١ ـ ١٣١.

«هذا المقياس وأدخلوا عليه تعديلات جوهرية، فحذفوا مؤشِّر متوسِّط الدخل تمامًا، واحتفظوا بالمؤشِّرين الآخرين، ولكنهم أضافوا أربعة مؤشِّرات جديدة هي:

- مؤشِّر الحرِّية،
- مؤشِّر أسموه «تمكين النوع»، ويعكس، على حدِّ تعبيرهم، «مدى توصُّل النساء للقوَّة في المجتمع»،
- ومؤشِّر الاتِّصال بشبكة الإنترنت،
- ومؤشِّر تلوُّث البيئة...».[1]
- من المؤشِّرات المضافة ما يمكن قياسه كمِّيًّا، ومنها متغيِّرات انطباعية، كما يقول منير الحمش.[2]
- يذكر منير شفيق أنَّ التقرير اعتمد «على معيار لقياس التنمية الإنسانية ولَّده لتوِّه، ومن عند نفسه، وهو معيار غير معترف به علميًّا أو عالميًّا أو منهجيًّا وما يزال تحت التجريب... ولا مبالغة إذا استُنتِج، والحالة هذه، أن التقرير صمَّم معياره خصِّيصًا للبلاد العربية ليهبط بها إلى أدنى السلَّم، وإلا كيف

---

(١) انظر فقرة «التنمية الإنسانية العربية» تقرير أم فضيحة؟ لدى: جلال أمين، عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص ٨٨ ـ ١٢٩.

(٢) انظر «أزمة اللغة العربية» لدى: منير شفيق، تنمية إنسانية أم عولمة؟: دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، مرجع سابق، ص ٣٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لا يبرز الشكُّ من قوله: «معيار مفهوم التنمية الإنسانية يجعل من السابق لأوانه الاحتفاء بالإنجازات التنموية العربية كما يوحي مقياس التنمية البشرية».(١)

- والذين صاغوا التقرير بلغته العربية هم من أبناء العروبة، الذين ظهروا في الفضائيات ليسوِّغوا منهجهم في التدخُّل في معايير التنمية البشرية بالنسبة للمنطقة العربية، بما في ذلك تغيير العنوان من تقرير التنمية البشرية، إلى تقرير التنمية الإنسانية. على أنَّ واحدًا نافذًا منهم لم يعجبه هذا التوجُّه «المُعَلْمَن»، فقرَّر بشجاعة، الانسحاب من لجنة الترجمة والصياغة، التي قد يُنظر إليها على أنها تخون الأمَّة في ثوابتها.

(١) انظر «أزمة اللغة العربية» لدى: منير شفيق، تنمية إنسانية أم عولمة؟: دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، المرجع السابق، ص ٢٧.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الوقفة الخامسة عشرة

العولمة والحماية الاجتماعية

- بلغ عـدد أعضاء منظَّمـة التجـارة العالمية حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١١م مئة وتسع وأربعين دولـة (١٤٩)، منها إحدى عشرة دولة عربية هي: الأردن، الإمارات العربية المتَّحدة، البحرين، جيبوتي، تونس، قطر، عُمان، الكويت، مصر، المغرب، موريتانيا والمملكة العربية السعودية.(١) ومنها ثمان وثلاثون دولة إسلامية (٣٨)، بما فيها الإحدى عشرة العربية، ولا تزال بعض الدول تتفاوض لقبول عضويتها، منها ثماني عشرة دولة إسلامية.
- إنَّ الانضمام لـمنظمة التـجارة العالمية الذي اكتمل لدول الخليج العربية قبل نهاية النصف الأوَّل من العقد الهجري ١٤٢١ ـ ١٤٢٥هـ/ الميلادي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥م سيؤدِّي ـ مما يؤدِّي إليه

(١) انضمَّت المملكة العربية السعودية لمنظَّمة التجارة العالمية، كآخر دولة في منطقة الخليج العربية في المؤتمر الوزاري السادس الذي عُقد في هونج كونج في المدة من ١٢ ـ ١٧ ذي القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ١٣ ـ ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥م. انظر: فوَّاز عبدالستَّار العلمي الحسني، مفهوم العولمة بلغة مفهومة، مرجع سابق، ص ٤٨.

ـ إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم، واتِّخاذ الإجراءات والتدابير الإدارية والنظامية (القانونية) التي لم تُتَّخذ بعدُ لتسهيل هذا الانفتاح،[١] وذلك بمراجعة الإجراءات الإدارية والأنظمة (القوانين)، مثل مشروعات التوطين للقوى البشرية، ونظم (قوانين) العمل والتأمينات الاجتماعية.

- هذا ما بدأ بالفعل لثلاثة عقود مضت ١٣٩٠هـ ـ ١٤٢٠هـ/ ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠م، بما في ذلك زيادة مؤسَّسات التدريب التقني والفني، من كليات تقنية ومعاهد فنية ومراكز تدريب، على المستويين الحكومي والأهلي، ثم اتِّخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفُل مزيدًا من الدعم لحمْلة التدريب والتأهيل، مثل صناديق تنمية الموارد البشرية،[٢] وتلمُّس مواطن فرص العمل، وتفعيل إجراءات إشغالها، وتنظيم إجراءاتها. وأيضًا ما يدخل ضمنًا في تنمية الموارد البشرية من حملات صحية أسهمت ـ بإذن الله ـ في مكافحة الأمراض، والارتقاء بمستوى الصحَّة العامة، وبالتالي زاد معدَّل/ متوسِّط عمر العامل المتوقَّع إلى ٦٥ سنة، وانخفض معدَّل وفيات الأطفال بما يزيد عن ٥٠٪.[٣]

---

(١) انظر: صباح نعوش، **الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية**، المستقبل العربي، ع ٢٨٢ مج ٢٥ (٨/ ٢٠٠٢م)، ص ١١٣ ـ ١٣٤.

(٢) see: Abdul Rahman Al Tuwaijrie. **The New Economy Vision. The Emirates International/** Forum. Dubai: April 2002).

(٣) انظر: جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨م**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٢٢ ص.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- كل هذا يدخل في مفهوم الالتفات إلى الحماية الاجتماعية، بما في ذلك ما يتعلَّق بعمل الأطفال دون سنِّ الرُّشد، والنساء والبيئة، ويزيد هذا من وجود أرضية للتفاهُم بين أعضاء المنشأة، في ضوء تنامي تأثير منظَّمة العمل الدولية، التي ارتقت في أدائها، وانصرفت عن البعد الأيديولوجي والتسييس اللذين انطبعت بهما الحركات العمَّالية في العالم كافَّة، والعالم الثالث بخاصَّةٍ.

- مع هذا، فإنَّ هناك تخوُّفًا من أنْ «تنزلق» دول منطقة الخليج العربية، والدول العربية والإسلامية إلى استيراد المعايير الاجتماعية، بما فيها تهيئة الموارد البشرية من بيئات تختلف عنها اجتماعيًا، ما يؤثِّر في نجاح المعايير المستوردة، عندئذ نعود إلى «الغابة التجارية» التي تسعى منظَّمة التجارة العالمية إلى الخروج منها إلى نظام قواعد وشفافية وإفصاح في التبادُلات الدولية، كما عبَّر عن ذلك بيتر استيرلاند، آخر مدير لمنظَّمة الجات، وأوَّل مدير لمنظَّمة التجارة العالمية.(١)

- وتخوّف آخر هو أنْ تفرض العولمةُ على الدول والمناطق النامية بخاصَّة التخلِّي عن مسؤوليات الرفاه الاجتماعي، التي أخذتها الحكومات والقطاعات الأهلية والثالثة على عاتقها على مدى

---

(١) انظر: رجب بودبوس، العولمة بين الأنصار والخصوم، مرجع سابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٨.

القرن الماضي، «مثل تقديم مخصَّصات لأجل الإسكان والرعاية الصحيَّة والتعليم والعجز والبطالة».[1] والعجيب أنَّ تستثني منظمة التجارة العالمية عنصري الدفاع والأمن من حكم الدعم والإعانات الحكومية.[2]

(١) انظر: أليسون جاغار، وآخرين، **الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة**/ ترجمة عدنان حسن، اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٤، ص ١١.

(٢) يؤكِّد فوَّاز عبدالستَّار العلمي أنَّ انطلاقة منظَّمة التجارية العالمية كانت من مؤتمر باريس للسلام الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى في يوم السبت ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٧هـ الموافق ١٨ يناير ١٩١٩م، مرورًا باتِّفاقية الجات (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م) وتحوُّلها إلى منظَّمة التجارة العالمية سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، انظر: فوَّاز عبدالستَّار العلمي الحسني، **مفهوم العولمة بلغة مفهومة**، مرجع سابق، ص ٣٨ و١٠١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة السادسة عشرة

العولمة والعمّال الوافدون

- لأغراض إنسانية وانتمائية تفضِّل هذه الوقفات التعبير بلفظ الوافد بدلاً من العامل الأجنبي، إذ إنَّ مفهوم الأجنبي غير واضح المعالم ثقافيًّا، ويرسِّخ مفهوم الغُربة والانعزالية عن المجتمع، الأمر الذي لا يتحقَّق في حال منطقة الخليج العربية، لا سيَّما عندما يكون هذا الوافد ذا قابلية للتعايُش مع معطيات المجتمع الخليجي، كما سيأتي بيانه.
- ينبغي أنْ نوازن بين مواردنا البشرية المحلية/ الخليجية وما تحتاجه أسواق العمل في المنطقة من قوى عاملة، وإذا كان المستهدف لدى منظَّمة التجارة العالمية هو أنْ تكون نسبة ٢٥٪ من القوى العاملة من غير المواطنين، فإن الواقع أنَّ المعادلة لدينا معكوسة، إذ لا يعمل من المواطنين إلا أقلَّ من ٢٥٪ إجمالاً في سوق العمل في القطاع الخاص خاصة، والبقية وافدون.(١)

(١) انظر: فهد بن سعد الدوسري، مدى خضوع انتقال وإقامة العمالة الأجنبية وتوطين الوظائف لاتفاقيات منظَّمة التجارة العالمية، محاضرة، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.

- إنَّ النظام السابق للعمل والعمّال في المملكة العربية السعودية الصادر سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م قد أكَّد هذه النسبة، قبل فرضها من قِبَل المنظَّمة بثلاثين سنة، حيث نصَّ النظام السابق على الآتي: «يجب ألا تقلَّ نسبة العمَّال السعوديين الذين يستخدمهم صاحب العمل عن ٧٥٪ من مجموع عمَّاله، وألاَّ تقلَّ أجورهم عن ٥١٪ من مجموع أجور عماله. ولوزير العمل في حالة عدم توفُّر الكفاءات الفنية أو المؤهِّلات الدراسية أنْ يخفِّض هذه النسبة مؤقَّتًا». (١)

- ثمَّ أكَّد هذه النسبة نظام (قانون) العمل المحدَّث لسنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، حيث نصَّ النظام على الآتي: «٢ ـ يجب ألا تقلَّ نسبة العمَّال السعوديين الذين يستخدمهم صاحب العمل عن ٧٥٪ من مجموع عمَّاله. وللوزير في حالة عدم توفُّر الكفاءات الفنية أو المؤهِّلات الدراسية، أو تعذَّر إشغال الوظائف بالمواطنين أنْ يخفِّض هذه النسبة مؤقَّتًا». (٢)

- لقد مرَّ على المنطقة الخليجية ما يمكن أنْ يسمَّى بالإغراق في القوى العاملة، بحيث ظهرت هناك مشكلات ترتَّبت على فتح المجال في الاستقدام، في ضوء اللجوء إلى خطط التنمية

---

(١) انظر: المادة الخامسة والأربعين من نظام العمل والعمَّال الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ ٢١ والتاريخ ٦/ ٩/ ١٣٨٩هـ.

(٢) انظر: المادة السادسة والعشرين من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ ٥١ والتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٤٢٦هـ، بناءً على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٢١٩ والتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٤٢٦هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المرحلية السريعة التي شهدتها المنطقة، لا سيَّما ما له علاقة بالبنية التحتية. أسهم في هذا الإغراق في لجوء ذوي النفوس الضعيفة من مواطني المنطقة إلى اتِّخاذ الاستقدام مجالاً للدخل السريع، مخالفين بذلك النظم والقوانين العامَّة. وأصبحت المتاجرة بالتأشيرات مشكلة سعت دول المنطقة إلى معالجتها بروح إنسانية، لا تتعارض مع كرامة هذا الإنسان، الذي جاء ليكسب العيش الحلال، موعودًا من هذه الفئة الضعيفة بفرص الغنى السريع.(١)

- يُفضَّل التعبير هنا بالمتاجرة بالتأشيرات؛ للتفريق بينها وبين الاتِّجار بالبشر، الذي يتضمَّن مفهومًا رديئًا ذا علاقة بالرقيق الأبيض والدعارة والاستغلال السيئ للنساء والأطفال من الجنسين. ومن ثمَّ فاستخدام المتاجرة بالتأشيرات ـ رغم عدم نظاميته ولا إنسانيته ـ لا يقارَن بالاتِّجار بالبشر. وفي الربط بينهما إجحاف لا مسوِّغَ موضوعيًا له.(٢)

- أدَّى أسلوب المتاجرة بالتأشيرات إلى وجود بطالة بين العمَّال الوافدين أنفسهم في المنطقة، تزيد عن نصف مليون (٥٠٠,٠٠٠) عامل وافد، وربَّما قيل إنَّ هذا العدد محصور على

---

(١) انظر: باقر سلمان النجَّار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م، ص ١١٧.

(٢) انظر: ممدوح عبدالحميد عبدالمطَّلب، الاتِّجار بالبشر، مجلَّة البحوث الأمنية، ع ٣٤ (٨/ ١٤٢٧هـ ـ ٩/ ٢٠٠٦م)، ص ٨١ ـ ١٣١.

منطقة واحدة من مناطق المملكة العربية السعودية ـ بحسب التصريحات الصحفية ـ وهي منطقة مكَّة المكرَّمة، حيث تقيم فئات من غير المواطنين في كلٍّ من مكَّة المكرَّمة ومحافظة جدَّة ومحافظة الطائف على الترتيب، ما يشكِّل ظاهرة غريبة، إذ إنَّ الأصل في وجود العامل الوافد، وجود عمل له.

- أدَّى هذا بدوره إلى قيام حملات وطنية وإقليمية للتخفيف من هذه الظاهرة، التي أدَّت إلى ممارسات غير أخلاقية، من التزوير والتزييف والجريمة والتعاطي مع الممنوعات.[1] ولعلَّ من آخر هذه الحملات ما قامت به حكومة المملكة العربية السعودية من الدعوة إلى تصحيح أوضاع العمَّال الوافدين أو مغادرتهم البلاد، وأعطت مهلة لذلك انتهت مع نهاية شهر ذي الحجَّة من سنة ١٤٣٤هـ/ نوفمبر ٢٠١٣م. وأظهرت الحكومة الجدِّية في ذلك.

- لا يسمح الموقف المتعقِّل أنْ يكون هذا الأسلوب في الفساد والإفساد عامًّا بين العمَّال الوافدين، وإنْ وجد بينهم من يقوم بذلك، بخلاف ما ظهرت به بعض الكتابات المتعجِّلة التي ربَّما اتَّسمت بقدر من النظرة العنصرية والتمييز العرقي التي حصرت الجريمة بأنواعها على الوافد. وفي هذا ردٌّ على من قال: «تدلُّ كلُّ المؤشِّرات على أنَّ العامل المهمَّ في انتشار المشكلات الاجتماعية، كالجريمة والسرقة وحوادث القتل وتعاطي

---

(١) انظر الملحق في نهاية هذه الوقفات حيث يعالجُ الباحث مشكلة المتاجرة بالتأشيرات وتأثيراتها الاجتماعية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المخدِّرات والمشروبات الكحولية وانحراف الأحداث، هو وفود العمالة الأجنبية التي ربَّما كان بينهم الكثير ممَّن امتهنوا الجريمة في مناشئهم الأولى وحملوا بذورها إلى هذه المجتمعات». (١)

- يقول باقر النجَّار: «وقد جاءت محاولات بعض الدول الخليجية للقضاء على العمالة «السائبة» غير المكفولة بصورة رسمية، لتساهم في التخلُّص، في عموم المنطقة في السنوات الثلاث الأخيرة من التسعينات، من أكثر من نصف مليون عامل أجنبي لم تكن إقامتهم تتمُّ بصورة شرعية». (٢)
- ينبغي التوكيد قبل الدخول في الإحصائيات أنَّ الباحث قد سعى إلى الحصول على الأرقام المحدَّثة من مظانِّها في الشبكة العنكبوتية، ومن خلال التواصل مع بعض الجهات الرسمية الخليجية، ولم أحصل على ما يشفي الحاجة. ولذا يظهر الاضطراب في ذكر الأرقام، لاختلاف المصادر واختلاف سنيِّ الإحصاءات.
- يبلغ السكان المواطنون الآن (٢٤,٠٤٨,٤٣٥)، بينما يبلغ عدد الوافدين حوالى (٢٠,١٨١,٢٠٢). وإجمالي عدد السكَّان

---

(١) انظر: ناصر ثابت، **التحدِّي الاجتماعي أحد التحدِّيات الحضارية والغزو الثقافي في دول الخليج العربي**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧م، ص ٣٦٢. نقلاً عن: باقر سلمان النجَّار، **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**، مرجع سابق، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) انظر: باقر سلمان النجَّار، **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م، ص ١١٧.

(٤٤,٢٢٩,٦٣٧) نسمة،[١] ونسبة الوافدين إلى المواطنين ٤٨٪، ونسبة الوافدين إلى عدد السكَّان ٣٢٪. وتصل نسبة الإناث من الوافدين إلى ٣٠,٥٪.[٢]

- إحصائية بعدد السكان في دول الخليج العربية لعام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م: الإجمالي: (٤٤,٢٢٩,٦٣٧) نسمة.
- يبلغ عدد السكان المواطنين الآن (٢٤,٠٤٨,٤٣٥)، بينما يبلغ عدد الوافدين حوالى (٢٠,١٨١,٢٠٢).
- المصدر: الأمانة العامَّة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- تبلغ نسبة عدد الوافدين لسنة ٢٠٠٦م ما لا يقلُّ عن ٧٢٪ من إجمالي قوة العمل في المنطقة.[٣] كما تبلغ حوالى ٩٥٪ من قوَّة العمل في القطاع الخاص.[٤]

---

(١) تبيِّن إحصاءات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجية أن مجمل عدد السكان لسنة ١٤٣٢ ـ ١٤٣٣هـ/ ٢٠١١م تبلغ (٥٤,٩٦٢,٣٥٤) نسمة شاملةً المواطنين والوافدين.

(٢) ينقل باقر سلمان النجار عن عبدالرزَّاق فارس الفارس (١٩٩٨م) أن عدد العمَّال الوافدين في المنطقة قد وصل سنة ١٤٢٥هـ /٢٠٠٥م ١٥,٥٧٩,٠٠٠ عامل، وسيصل سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م إلى ١٨,٣٠٣,٠٠٠ عامل، وسيصل سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٥م ٢٠,٨٤٨,٠٠٠ عامل، انظر: باقر سلمان النجَّار، **حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي**، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٣) انظر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية والبحرية**، المنامة: المكتب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ٢٢٤.

(٤) انظر: يوسف خليفة اليوسف، **العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون**، =

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- يتوقَّع أنْ يبلغ سكَّان المنطقة بحلول سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٥م (٤٤,٦٩٤,٧١٨) مقسَّمة على النحو الآتي:

الدولة	عدد السكان	معدل النمو
الإمارات العربية المتحدة	٧,٨٩١,٠٠٠	٢,٢
مملكة البحرين	١,٣٢٤,٠٠٠	٢,٧
المملكة العربية السعودية	٢٨,٠٨٣,٠٠٠	٢,١
سلطنة عمان	٢,٨٤٦,٠٠٠	٣,٢
دولة قطر	١,٧٣٢,٧١٨	١,٤
دولة الكويت	٢,٨١٨,٠٠٠	٣,٥
الإجمالي	٤٤,٦٩٤,٧١٨	١,٩٣

- الجدول الأول يبين إحصائيات السكان الحالية والمتوقعة عام ١٤٣٥هـ - ٢٠١٥م، مقارنة بعدد العمَّال الوافدين.
- المصدر: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. نشرة السكَّان والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية. - ع ١٥. - نيويورك: الأمم المتَّحدة، ٢٠١٢م.
- تبلغ نسبة عدد الوافدين لسنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠١١م ما لا يقلُّ عن ٧٢٪ من إجمالي قوَّة العمل في المنطقة.(١) كما تبلغ حوالى ٩٥٪ من قوَّة العمل في القطاع الخاص.(٢)

= ص ٧٥ - ٩٨، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

(١) انظر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية والبحرية**، المنامة: المكتب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ٢٢٤.

(٢) انظر: يوسف خليفة اليوسف، **العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون**، =

- كما تبلغ نسبة الوافدين إلى السكَّان ٨٠٪ في الإمارات العربية المتحدة، و٧٠٪ في دولة قطر، و٥٠٪ في مملكة البحرين، و٣٧٪ في المملكة العربية السعودية. و٣٦٪ في سلطنة عُمان و٥٥٪ في دولة الكويت.

- المصدر: الأمانة العامَّة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

- الجدول الثاني يبين عدد الوافدين العاملين والمرافقين لهم في منطقة الخليج العربية مع نهاية القرن الميلادي المنصرم:

- الجدول الثاني: إحصائية بعدد العاملين الوافدين في منطقة الخليج العربية لعام ١٤٣٣ ـ ١٤٣٤هـ/ ٢٠١١ ـ ٢٠١٢م.

الدولة	الأرقام
الإمارات العربية المتحدة	٧,٣١٦,٠٧٣**
مملكة البحرين	٦١٠,٣٣٤**
المملكة العربية السعودية	٨,٩٧٠,٦٧٠*
سلطنة عمان	١,٢٨٢,١٤٠**
دولة قطر	١,٥٣٦,٠٠٠**
دولة الكويت	٢,٠٠١,٩٨٥

- المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامَّة، ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

= ص ٧٥ ـ ٩٨، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- ** المصدر: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. نشرة السكَّان والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية. ـ مرجع سابق.
- **الجدول الثالث: إحصائية بعدد العاملين الوافدين والمرافقين لهم:
- **نسبة الوافدين إلى المجموع الكلي: ٣٢٪. ونسبة الوافدين إلى المواطنين: ٤٨٪. وتصل نسبة الإناث من الوافدين إلى ٣٠، ٥٪.(١)
- ** المصدر: اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. نشرة السكَّان والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية. ـ ع ١٥. ـ نيويورك: الأمم المتَّحدة، ٢٠١٢م.

عدد العاملين	١٣,٢٢٦,٦٢٦
عدد المرافقين	٢,٩٢٥,٣٢٦
المجموع	١٦,١٥١,٩٥٢

- ** الجدول الثالث: إحصائية بعدد العاملين الوافدين والمرافقين لهم في منطقة الخليج العربية (دول مجلس التعاوُن):(٢)

---

(١) ينقل باقر سلمان النجار عن عبدالرزَّاق فارس الفارس (١٩٩٨م) أن عدد العمَّال الوافدين في المنطقة قد وصل سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م إلى ١٥,٥٧٩,٠٠٠ عامل، وسيصل سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م إلى ١٨,٣٠٣,٠٠٠ عامل، وسيصل سنة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٥م إلى ٢٠,٨٤٨,٠٠٠ عامل. انظر: باقر سلمان النجَّار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) لا بُدَ من الأخذ في الحسبان أنَّ أعداد عبر حدود دول منطقة الخليج =

● وهناك تفصيلات وجداول وتحليلات جيِّدة حول وجود العمال الوافدين في منطقة الخليج العربية وآثارها الأمنية والاجتماعية والأخلاقية، والبحث في تهيئة الموارد البشرية المحلية لدى باقر سلمان النجار في كتابه: حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي.[1]

= العربية المتسلِّلين ـ رغم جهود المتابعة المستمرَّة ـ تزداد كل سنة عن التي قبلها، وأنَّ هذا الأسلوب أضحى مهنةً لبعض المواطنين ولبعض مواطني دول مجاورة. وهذه الفئة غير قابلة للإحصاء.

(١) باقر سلمان النجَّار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مرجع سابق، ٢١٦ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة السابعة عشرة

الآثار الاجتماعية للعمَّال الوافدين

- من المهمِّ ـ في ضوء البحث في تأثير العمال الوافدين الثقافي والاجتماعي على مجتمعات الخليج العربية ـ التفريق الثقافي بين العمَّال العرب والمسلمين وبين العمَّال من غير المسلمين، «فإنَّ هناك من ينظر من زاوية معينة، ويغفل غيرها من الزوايا. والقضية برمَّتها في زواياها الكثير من التناقُض أو التعارُض أو التداخُل.
- فهناك من يركِّز على أنَّ العمالة لها محيطها، وهي لا تنغمس كثيرًا في المجتمع الخليجي. وأنَّها في كثير من الأحيان تجتمع في أُطُرها وفي جُزُرها التي قد تكون معزولة، وهناك من يركِّز على أنَّ احتكاك العمالة بالمواطنين أكثر كثيرًا من احتكاك المواطنين بعضهم ببعض، وخصوصًا في إطار العمل الخدمي المنزلي». (١)
- مع هذا فتأثير مجتمعات الخليج العربية الثقافي والاجتماعي على

(١) انظر: أسامة عبدالرحمن، النفط والقبيلة والعولمة، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ص ٩٢.

العمالة الوافدة غير العربية وغير المسلمة لا يكاد يُذكر، رغم أن العلاقة في المنظور الاجتماعي علاقة تأثير متبادل،[1] ورغم قيام جهود شعبية ـ من خلال العمل الخيري ـ للتعريف بالثقافة القائمة على الإسلام، التي تبنَّاها دول الخليج العربية، وذلك من خلال قيام مكاتب دعوة الجاليات المنتشرة في معظم دول المنطقة، وإنْ تعدَّدت أسماؤها. ومع ما لهذه المكاتب من أهميَّة في التعريف بثقافة البلاد، وسعيًا إلى تأقلُم العامل غير المسلم مع عادات المنطقة وتقاليدها، إلا أنَّ تأثيرها يظلُّ من حيث الكمِّ محدودًا، إذ إنَّ طبيعة الوظيفة التي تقوم بها هذه المكاتب تعالج جوانب ثقافية فكرية، تقوم على الاقتناع.

- بينما تأثير مجتمعات الخليج العربية وتأثُّرها الثقافي والاجتماعي على العمَّال الوافدين من العرب والمسلمين ـ مع تقليص فرص التأثير بحكم الاشتراك في الثقافة والفكر والأنماط الاجتماعية ـ تأثير وتأثُّرٌ في السلوكيات الاجتماعية بصورة أوضح. وهو من جانب آخر مطروح في أنَّه تأثير غير مرغوب فيه في دول المصدر من المجتمعات العربية والإسلامية، بحكم تصنيف المجتمع الخليجي على أنَّه مجتمع محافظ ذو خصوصية حاصرة، سعى إلى «تصدير» أسلوبه في المحافظة والخصوصية الحاصرة، أو ما يوصف المجتمع الخليجي به بنبرة سلبية من النزوع إلى الرجعية

(١) انظر: أسامة عبدالرحمن، النفط والقبيلة والعولمة، المرجع السابق، ص ٩٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أو السلفية أو الوهَّابية بمفهومها السياسي الحركي الحادث، وذلك من خلال عودة العاملين الوافدين من منطقة الخليج العربية إلى ديارهم متأثِّرين بهذا المفهوم في فهم الدين والحياة.(١)

- من الآثار التي لا بُدَّ من التعريج عليها في هذا المقام هو استخدام القوى العاملة الوافدة ـ من منطلق سياسي ـ ورقةَ مساومة بين دولتي المصدر والمستقدم، بحيث تُستخدم عندما تكون هناك أيُّ بوادر للخلاف السياسي بين الدول، الذي تعارفنا عليه أنَّه أقرب الخلافات وأكثرُها حدوثًا، وأسرعُها زوالاً. يتمثَّل هذا الاستخدام المجحف في سحب العاملين من دولة الاستقدام في أوقات يتعذَّر استبدال غيرهم بهم، سواء جاء السحب بمبادرة من دولة المصدر أم جاء بمبادرة من المستقدم.

- حصل هذا الموقف في المملكة العربية السعودية في مطلع الثمانينات الهجرية من القرن الرابع عشر الهجري، الستِّينات الميلادية من القرن العشرين، حينما سحبت دولة المصدر العربية ـ على إثر خلاف سياسي ـ عمَّالها على مختلف تخصُّصاتهم، ما اضطرَّ دولة الاستقدام مع هذا الإجراء للتوجه إلى الاستقدام وبكثافة من جنسيات عربية أخرى.

---

(١) انظر: أسامة عبدالرحمن، **النفط والقبيلة والعولمة**، المرجع السابق، ص ٩٤. ويتردَّد مفهوم الوهَّابية ويطلق ابتداءً على مسلمي منطقة الخليج العربية، من دون تحقيق لهذا المفهوم، ويراد به النزوع إلى التشديد في الدين، الذي لن يُشادَّه أحدٌ إلا غلبه.

- تجدّدت هذه الحال بوضوح مرَّةً أخرى مع مطلع العقد الأول من القرن الخامس عشر الهجري (١١ محرَّم ١٤١١هـ)، مطلع العقد التاسع من القرن العشرين الميلادي (٢ أغسطس/ آب ١٩٩٠م)، عندما غزا النظام البعثي في العراق دولة الكويت، وأحدث شرخًا في الصفِّ العربي، الذي انقسم في موقفه من هذا الغزو بين معارض أو مؤيِّد أو مُحايد، وربَّما من منطلق القول المأثور: لم آمر بها ولم تسُؤْنِ. كان لهذا الغزو أثره على سوق العمل العربي، ليس في العراق والكويت فحسب، بل على مستوى دول المنطقة من دول المصدر ودول الاستقدام.(١)
- كما حصل مرَّة ثالثة في دولة قطر في نهاية العقد الأوَّل من القرن الخامس عشر الهجري (١٤١٧هـ)، نهاية العقد العاشر من القرن العشرين (١٩٩٧م)، حينما قرَّرت دولة المُستقدم ترحيل عمَّال البلد العربي المُصدِّر، الذي نشبت بينه وبين دولة المستقدم خلافات سياسية.(٢)
- تُستخدم القوى العاملة كذلك داخليًّا ـ في دول المصدر ـ من قبل بعض الأحزاب السياسية في تلك الدول، على أنَّها ورقة مساومات انتخابية، وذلك عندما تظهر أصوات لأحزاب المعارضة تدعو إلى إيقاف إرسال العمَّال خارج البلاد، أو

---

(١) انظر: علي بن إبراهيم النملة، الصراع العربي في الكويت: فرض الأفكار قسرًا، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ١٥٠ ص.

(٢) انظر: باقر سلمان النجَّار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١١٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إيقافها عن بلدٍ مُستقدِم بعينه؛ بحُجج تهيئة بيئة عمل أفضل. وما أنْ تزول الحملة الانتخابية حتى يخفُت هذا الصوت، بل ربَّما أصبح طرفًا في الدعوة إلى تكثيف إرسال العمَّال إلى البلاد التي كان يدعو إلى وقف الإرسال لها أثناء الحملة! ويتمُّ ذلك ـ حفظًا لماء الوجه ـ بعقد الاتِّفاقيات بين الطرفين.

- تهيئة بيئة عملٍ أفضلَ مطلبٌ ملحٌّ، وتُعالَج فنيًّا من خلال القنوات المؤثِّرة بين دول المصدر ودول المستقدِم، بحيث تعالج بمهنية فنية، فلا تؤثِّر هذه المواقف السياسية على البعد الاجتماعي والاقتصادي لاستقدام العمَّال، لا سيَّما إذا كان العمَّال لا يُتَّفَق أنْ يكونوا ورقة مزايدات سياسية؛ لإحراج الحزب الحاكم.

- على أية حال فإنَّ هذا يوحي بقدر من قلَّة الوعي السياسي، واختلاط الممارسة الديموقراطية من خلال الأحزاب بتصفية الحسابات الحزبية، كلُّ ذلك على حساب العامل الذي ينطلق إلى دول الاستقدام ليعمل، وليكسب بالحلال، فيعيش ويعيِّش من وراءه من أهلِه وذويه، ومجتمعه بعد ذلك في دولة المصدر.

- هذه التجربة السياسية تؤدِّي إلى ضعف الاطمئنان من دولة المصدر والمستقدم على حدٍّ سواء، فتتأثَّر حركة العمَّال، ممَّا يتعارَض مع تطلُّعات منظمة العمل العربية في فتح قنوات للعمَّال العرب داخل البلاد العربية، ومن ثمَّ الحدّ من هجرة العمال العرب إلى البلاد الغربية، وقد حاولت منظَّمة العمل العربية

إصدار استراتيجية في دورتها السنوية سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م تحكم هذا النمط من التبادُل الحيوي بين الدول العربية، الأمر الذي يرتضيه المواطن العربي لو سارت الأمور من منطلقها الفني البحت، بعيدًا عن المؤثِّرات السياسية التي طالما عصفت بالأمة وأنستها ما هو مشترك بينها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثامنة عشرة

الآثار الاجتماعية لدولة المصدر

- انتقال العمَّال من دولة المصدر إلى دولة المستقدِم له آثار اجتماعية أخرى، هي موضع بحث من علماء الاجتماع وعلماء التربية والنفس وغيرهم. بل إنَّ الأدب قد تدخَّل، دون معالجة كمِّية، في معالجة المشكلات الناجمة عن الاغتراب، مع العائلة قليلاً ودون العائلة كثيرًا، حيث سبَّب هذا الانتقال «اضطرابات وتوتُّرات اجتماعية ونفسية في الدول المصدِّرة للعمالة والمستوردة لها على حدٍّ سواء، ممَّا يؤثِّر تأثيرًا ملموسًا في مستوى الرفاهية الإنسانية... إنَّ العلاقات الأسرية للعمَّال المهاجرين يصيبها الاضطراب، إمَّا بسبب عجز الأسرة عن توفير الموارد اللازمة لأنْ تسافر مع عائلها، أو عجزها عن الحصول على تصريح لها بالإقامة في الدول المهاجرة إليها، أو بسبب ما تحدثه الزيادة المفاجئة في الدخل من تغيُّر في المطامح وأنماط السلوك. وكثيرًا ما تجد الزوجات اللاتي يتركهن أزواجهن بسبب الهجرة، وقد أصبحن يواجهن

مسؤوليات جديدة ويقمن بأدوار جديدة في الأسرة، مما يضع عليهن أعباء لم تكن موجودة قبل الهجرة». (١)

- يضاف إلى هذا وجود مشكلات اجتماعية أخرى لا تغيب عن ذهن القارئ، إلا أنَّها مشكلات فردية لا ترقى مع وجودها إلى أنْ تكون ظاهرة، ولكنَّها تدخل في مفهوم المخالفات التي تسعى إلى الربح السريع على حساب المبادئ والمُثُل التي يؤمن بها المجتمع الإنساني، ومنه المجتمع الخليجي.

- هذا إذا كان العامل ذكرًا. أمَّا في حال كون العامل امرأة فإن النظام العام في دول المنطقة يؤكِّد وجودَ مرافق لها بصفة محرم. وهذا مطبَّق، غالبًا بوضوح في حال المملكة العربية السعودية، مما يسهم في استقرار الأسرة، لا سيَّما مع إمكانية التعاقُد من الداخل مع المرافق، ما يزيد من هذا الاستقرار النسبي، وانتفاء كثير من المحاذير التي عرَّج عليها الدكتور جلال أمين في معالجته للآثار الاجتماعية لانتقال العمَّال، التي عبَّر عنها بالهجرة. (٢)

- قد لا يكون هذا البعد متحقِّقًا في حال الخدم من النساء، ما يعيدنا إلى ما ذكرته أعلاه من وجود مشكلات اجتماعية في دولة المصدر من قبل بعض الأزواج، في ما لا يعود

---

(١) انظر: جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) انظر: جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، المرجع السابق، ص ٤١ ـ ٨٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالمصلحة الظاهرة للزوجة العاملة، ومن ثَمَّ لا يعود على الأسرة بأكملها.

- من المهمِّ هنا التوكيد على أنَّ العاملين في المنطقة من غير المواطنين لا يعدُّون عمَّالاً مهاجرين، بل هم عمَّال مؤقَّتون مرتبطون بمدى الحاجة إليهم، كما سيأتي نقاشه في وقفة تالية (الوقفة الثلاثون).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة التاسعة عشرة

العزوف عن العمل

- تتردَّد في الأوساط الإعلامية والمجالس الخاصَّة مقوله عدم جدِّية المواطن الخليجي الشابّ في العمل، وكأنَّ هذا تصوُّر نمطي، أو صورة نمطية تنسحب على المواطن الخليجي كبيره وصغيره بماضية وحاضره. والواقع لا يؤيِّد ذلك، فالعامل الخليجي «قد امتهن العمل اليدوي والأعمال الدنيا الأخرى. فالغالبية من قوَّة العمل الخليجية في قطاع النفط (٩٠٪ إلى ٩٥٪) وظِّفت في القطاعات الدنيا من العمل».(١)

- عزوف العامل الخليجي عن العمل لا يعزى لأيّة أنساق تقليدية قديمة، سوى مرور المنطقة بحال من الطفرة، نتيجة لعائدات النفط، ولَّدت هذا الانطباع القابل للزوال، بحكم الحاجة إلى العمل ومدخولاته. ولقد تسرَّبت هذه الانطباعة إلى بعض الكتابات التي لا يظهر أنها تتعاطف مع الحال الخليجية، والتي لا تزال تعتقد أنَّ مواطني المنطقة لا يزالون يعيشون

(١) انظر: باقر سلمان النجَّار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ١١٠.

بروح ذلك البدوي المتنقِّل المتعفِّف عن العمل المهني والفني.[1]

- إنَّ الطفرة التي مرَّت بها منطقة الخليج العربية ـ بفضل من الله تعالى ثم بفعل الواردات الضخمة من تصدير النفط، لا سيما بعد الحركة التصحيحية لأسعار النفط التي قادها الملك فيصل بن عبدالعزيز ـ رحمه الله تعالى ـ في شهر رمضان المبارك من سنة ١٣٩٣هـ أكتوبر من سنة ١٩٧٣م ـ قد ولَّدت جيلاً من المواطنين عزف أغلبه عن العمل، عندما وجد من مقوِّمات الحياة ما يحتاج إليه وأكثر، ومن ثمَّ استقدم هذا المواطنُ العاملَ الوافدَ ليكون بديلاً منه في إدارة المنشآت التجارية والصناعية وغيرها، وتشغيلها مباشرة، أو بما تعارفنا عليه بظاهرة التستُّر في وجه الأنظمة (القوانين)، التي تحول دون تملُّك الوافد لهذه المنشآت، ما ولَّد نتيجةً لذلك جيلاً عازفًا عن العمل، حتى لو كانت حاجته إليه قوية، وأعطى الفرصة للوافدين ليستأثروا منها بالفرص والمكاسب المادِّية دونما منافسة محلِّية تُذكر.[2]

---

(١) انظر هذه الانطباعية لدى: سيَّار الجميل، **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص ١٠٩ ـ ١٤٥.

(٢) انظر: خالد بن عبد العزيز الشريدة، **العولمة والسعودة: دراسة في إشكالية العلاقة بين العالمي والمحلِّي**، بحث غير منشور، القصيم: المؤلف، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٦٢ ـ ٦٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- لا يزال يحوَّل إلى خارج منطقة الخليج العربية منها سنويًا ما يزيد على مئة مليار ريال سعودي (حوالى ثلاثين مليار دولار) على المستوى الخليجي عامة.[1] هذا الوضع المؤقَّت صَعَّب مشروعات توطين سوق العمل وبرامجه كثيراً، لا سيَّما مع تنامي عدد السكَّان، وكثرة مخرجات التعليم والتدريب، إذ وُجد عددٌ كبير من طالبي العمل الباحثين عنه المؤهَّلين له من المواطنين، في الوقت الذي تكون الفرص فيه يشغلها الوافدون.

- إذا أُضيف إلى ذلك مواقف اجتماعية أخرى ذات علاقة بالعادات والتقاليد المحلِّية، غير احتمال وجود ضعف التدريب والتأهيل لدى طالبي العمل من المواطنين، كان كلُّ هذا مدعاة إلى إثارة علامة استفهام حول تطبيق مفهوم البطالة، المتَّفق عليه من منظَّمة العمل الدولية، على هذه الفئة من طالبي العمل، وهو ما سيأتي بيانه في الوقفات الآتية.[2]

- مع هذا فلا بُدَّ من الاستمرار في التوكيد على أنَّ هذا الوضع ينبغي أنْ يكون مؤقَّتًا وطارئًا، فلم يكن متجذِّرًا في جيل ما قبل

---

(١) أوصلها نبيل جعفر عبد الرضا إلى مئة مليار (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠م. انظر: نبيل جعفر عبد الرضا، **العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية**، ص ٩٩ ـ ١٦٦، في: مركز دراسات الوحدة العربية: المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

(٢) انظر: علي بن إبراهيم النملة، **الفقر والبطالة والأمن في المحيط العربي**، مرجع سابق، ٤٩ ص.

الطفرة، ناهيك عن أنْ يكون متجذِّرًا ثقافيًّا، ولا يـمثِّل المستهدف الرسمي والشعبي والإقليمي من سوق العمل، وما سيكون عليه العاملون المواطنون في المنطقة.[1]

(١) يعرِّج باقر سلمان النجَّار على هذا البعد في الفصل السادس من كتاب: حلم الهجرة للثروة، ويذكر إحصائياتٍ وأرقامًا، تعود إلى سنة ١٩٩٢م، تؤكِّد مفهومَ التسثُّر في منطقة الخليج العربية، ما يحمّل المواطنين مسؤولية مباشرة إزاء هذا الوضع المؤثِّر على تهيئة الموارد البشرية المواطنة. انظر: باقر سلمان النجَّار، حلم الهجرة للثروة، مرجع سابق، ص ١٨٧ ـ ٢٠٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة العشرون

العولمة والبطالة

- هناك طروحاتٌ ترى أنَّ التوجُّه إلى العولمة سيزيد من حدَّة البطالة في العالم كافَّة، وفي الدول المتقدِّمة بخاصة. وهناك من يتوقَّع نموًّا سريعًا «في جزءٍ كبير من العالم الثالث في شرق آسيا وجنوب شرقها، ومن المحتمل في أمريكا اللاتينية. وسوف تحوِّل معدَّلات النمو العالية والمستمرّة نصيبًا ملحوظًا من الإنتاج العالمي إلى الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية». (١) والمتوقَّع أنَّه «بحلول عام ٢٠٢٠ سوف تمثِّل الدول النامية أكثر من ٦٠٪ من الإنتاج العالمي، في حين تمثِّل الدول الصناعية الغنية أقلَّ من ٤٠٪». (٢)

- هذا الطرح المتشائم قد يؤدِّي إلى الحدِّ من المزيد من الرغبة في الهجرة إلى الدول المتقدِّمة، التي لم تعُد قادرة على استيعاب المزيد من ناحية، ومن ناحية أخرى تجد نفسها بمزيد الحاجة

(١) انظر: عاطف السيِّد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، د، م.: المؤلِّف، ٢٠٠٢م، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٢) انظر: عاطف السيِّد، العولمة في ميزان الفكر، المرجع السابق، ص ١١٨.

إلى القيام بالعمل الذي لا يقوم به مواطنوها؛ بسبب تضاؤل البنية السكَّانية المحلِّية في قلَّة الولادات وكثرة الوفيات،[1] كما قد يؤدِّي إلى نشوء «عمالة» رخيصة، ذات أجور منخفضة أو متدنِّية، تهاجر إليها الأعمال، بدلاً من أنْ تهاجر هي إلى مواطن العمل، ما يوثِّر على نوعية الإنتاجية.[2]

- تملك العولمة «إمكانات هائلة لنقل البطالة من مكان إلى آخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفَّق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة ـ مثلاً ـ فإنَّ تلك الاستثمارات تظلُّ على أُهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص».[3]

- لهذا ـ وبسبب العولمة ـ «وعبر نشاطات الشركات متعدِّدة الجنسية، لجأ كثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفَّرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو

---

(١) انظر: باتريك ج. بوكانن، **موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب**/ نقله إلى العربية محمَّد محمود التوبة، راجعه محمَّد بن حامد الأحمري، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ٥٢٩ ص.

(٢) انظر: ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**/ ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م، ط ٢، ص ٧٧ ـ ٧٨. وانظر كذلك: بهاء شاهين، **العولمة والتجارة الإلكترونية**، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) انظر: عبدالكريم بكَّار، **العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدِّياتها ـ التعامُل معها**، عمَّان: دار الإعلام، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٩٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وتحمُّل تكلفة التلوُّث البيئي». (١)

- يذكر حسين عبدالهادي في هذا الصدد أنَّ «هناك خطةً لتوزيع الصناعة عالميًّا، واتِّجاهًا واضحًا إلى إبقاء أنواع الإنتاج التي تتطلَّبُ جهودًا علمية أكبر في الدول الصناعية المتقدِّمة، ونقل الأنواع الأقلِّ تعقيدًا والأكثر سكونًا، والتي تتطلَّب جهودًا عضليةً كبرى إلى البلدان النامية، حيث اليدُ العاملة أرخص، وحيث تكون اعتبارات حماية البيئة أقلَّ تشدُّدًا». (٢)

- ظهر في بعض الدول النامية ما يمكن تسميته بمناطق الصناعات التصديرية. «وتضمُّ هذه مئات المصانع التي تصنِّع منتجات الشركات الأجنبية: الثياب التي يشتريها الناس في الشوارع الرئيسة في بريطانيا وفي المراكز التجارية في أمريكا الشمالية وأستراليا: من الأحذية الرياضية الشهيرة؛ غاب إلى نايكي وأديداس وريبوك التي تباع بنحو ١٠٠ جنيه إسترليني للزوج الواحد في شارع أكسفورد بلندن. ويعمل في هذه المصانع عمَّال يتقاضون ما يعادل دولارًا واحدًا في اليوم». (٣) وبعضهم

---

(١) انظر: عبدالكريم بكَّار، العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدِّياتها ـ التعامُل معها، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢) انظر: حسين عبدالهادي، العولمة النيوليبرالية وخيار المستقبل، جدَّة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص ٣٥٥.

(٣) انظر: جون بلجر، أسياد العالم الجُدد/ ترجمة عمر الأيُّوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣م، ص ٢١ ـ ٢٢.

من الأطفال الذين تحرِّم منظمة العمل الدولية سُخرتهم وتجرِّم ذلك، وقد تدوم ساعات العمل في هذه المصانع إلى ستٍّ وثلاثين ساعة من دون ترك المصنع.[١]

- هذا بدوره، وفي الوقت نفسه، مؤشِّر خطرٌ بالنسبة للدول المتقدِّمة، لا سيَّما مع هذا التنامي في الحاجة إلى سدِّ النقص في عدد سكَّانها المتراجع،[٢] في ضوء تناقُص الهجرة إلى الشمال، الذي يصاحبه التناقُص في التكاثُر المحلِّي، بما يطلق عليه موت الغرب،[٣] بحيث يصبح البيض في كلٍّ من أوروبا وأمريكا الشمالية أقلَّ من ٥٠٪ من عدد السكَّان، وتصبح الثقافات الأخرى، غير الأوروبية كالثقافة الإسلامية تقترب من الثقافة الغربية القائمة على التقاليد المسيحية ثمَّ اليهودية، فاختلط الأنا بالآخر، عندما أصبح الآخر جزءاً من المسرح الغربي،[٤] ما أدَّى ولأسباب ثقافية واقتصادية أخرى، إلى الالتفاف على قوانين الهجرة، وإعادة النظر فيها، واقتصارها على العمَّال المَهَرَة (العقول Brain Drain)، وليس من هم دونهم كفاءة من العمَّال غير المَهَرَة (السواعد)،[٥] مع تشجيع العودة للأسرة «التقليدية»،

---

(١) انظر: جون بلجر، أسياد العالم الجُدد، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) انظر: جاك غودي، الإسلام في أوروبَّا/ تعريب جوزف منصور، بيروت: عويدات، ٢٠٠٦، ص ٢٢٣.

(٣) انظر: باتريك ج. بوكانن، موت الغرب: أثر شيخوخة السكَّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب، مرجع سابق، ٥٢٩ ص.

(٤) انظر: جاك غودي، الإسلام في أوروبَّا، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٥) انظر موضوع هجرة العقول العربية، في: نجاح كاظم، العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البُعد الخامس، مرجع سابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ودعم الإنجاب للوصول إلى الحدِّ الأدنى للبقاء وهو معدَّل ٢,١، في مقابل الواقع الذي وصل المعدَّل فيه إلى ١,٢، كما تذكر صحيفة الهيرالد تريبيون في عددها ليوم الاثنين ٦/٦/ ٢٠٠٥م.

- هذا فضلاً عن بروز ظاهرة الهجرة العمَّالية المعاكسة، حيث أفرزت أحداث يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، الموافق ٢٦/٦/١٤٢٢هـ، ظهور شعور بالاضطهاد للعرب والمسلمين ومن في حكمهم في الدول المتقدِّمة، ما جعل العمَّال العرب والمسلمين المهاجرين وتدخل معهم فئات إثنية وثقافية شرقية أخرى يبدأون بإعادة النظر في تقويم وجودهم في البلاد الغربية، والموازنة بين الحقوق التي يحصلون عليها في مقابل ما يتعرَّضون إليه وأسرهم من مضايقات على مستويات اجتماعية، من بيئة العمل إلى وسائط التفاعُل الاجتماعي.
- هذا بالإضافة إلى عوامل الترحيل التي يتعرَّض لها العمَّال العرب والمسلمون ومن يدخل في حكمهم في ضوء الحملة على الإرهاب. لا سيَّما أنَّ هناك إشاراتٍ «إلى أنَّ العائدين اشتكوا من سوء المعاملة داخل السجون الأمريكية لأصحاب الجنسيات العربية»،[١] فأضحى هؤلاء العمَّال ضحايا بريئة للحملة على الإرهاب.[٢]

---

(١) انظر: محمد رؤوف حامد، **القفز فوق العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٣م، ص ٦٥ ـ ٧٦، (سلسلة اقرأ؛ ٦٨٣).

(٢) انظر: محمد بن عبدالله السلُّومي، **ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب**، الرياض: مجلَّة البيان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٣٠٤ ص، (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).

- أمَّا إذا أردنا تطبيق ذلك على منطقة الخليج العربية، فإنَّ مفهوم البطالة الذي وضعته منظمة العمل الدولية، المتمثِّل في رغبة العامل في وجود عمل يملك العامل التأهيل لـه ويبحث عنه فلا يجده، قد لا ينطبق موضوعيًا على وجود عدد من الباحثين عن العمل من المواطنين الخليجيين، ذلك لافتقار بعضهم إلى الرغبة، وافتقار فئة ثانية إلى التأهيل والتدريب، وحاجة البقية إلى الجدِّية في البحث عن العمل، وانصراف فئة رابعة وهي الأغلبية إلى العمل الحكومي؛ حيث الأمان الوظيفي من جهة، وحيث التساهُل في قياس الإنتاجية من جهة ثانية، وحيث التهاوُن في تطبيق مبدأ الثواب والعقاب من حيث الانضباط في العمل من جهة ثالثة؛ ما أدَّى إلى اتِّهام الوظيفة الحكومية بأنَّها مرتع للبطالة المقنَّعة.

- هذا مفهومٌ للبطالة أوسع من التعريف المهني المباشر لها. «فالذي لا يعمل هو في حالة بطالة، لا نقلِّل من شأنها، ولكن الذي يعمل تحت إجبار الاحتياج ولا يربطه بعمله إلا المقابل المادِّيّ هو أيضًا في حالة بطالة من نوع آخر لا يقلُّ خطورة في معناه وأبعاده وعواقبه الاجتماعية والنفسية».[1]

- يأتي هذا الاحتراز توكيدًا على تعريف البطالة الذي تبنَّاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنَّه: «كلُّ الأفراد فوق سن معيَّنة ممَّن لا يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص والمتوفِّرين للعمل،

---

(١) انظر: منى حلمي، **الحبُّ في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص ٣٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

واتَّخذوا خطوات محدَّدة؛ بحثًا عن عمل بأجر أو لحسابهم الخاص». (١)

- مع هذا لا بدَّ من التسليم بوجود بطالة في منطقة الخليج العربية بين الشباب من الجنسين خاصة، وأنَّ على دول المنطقة اتِّخاذ التدابير المناسبة «لتنسيق الحماية من البطالة فيها في سياستها في مجال العمَّال، وتحرص لهذا الغرض على أنْ يسهم نظام الحماية من البطالة فيها، لا سيَّما طرائق تقديم إعانات البطالة، في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرِّية، وألاَّ يكون من أثرها عدم تشجيع أصحابِ العمل على عرض عمالة منتجة، والعمَّالِ عن البحث عن هذه العمالـة». (٢) وهذا نصٌّ من المادة الثانية من الاتِّفاقية الدولية ذات الرقم (١٦٨) لعام ١٩٨٨م، والتوصية ذات الرقم ١٧٦ من العام نفسه، بشأن تعزيز العمالة والحماية من البطالة.

- لا تتوسَّع هذه الوقفة في مناقشة آثار البطالة الاجتماعية، التي تؤدِّي إلى «كثير من التخلخُل الاجتماعي، في صورة تطرُّف سياسي أو ديني أو طائفي، إلى شيوع الاتِّجار بالمخدِّرات وتعاطيها، وإلى مختلف ظواهر العنف والجريمة والإرهاب،

---

(١) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية، القاهرة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١م، ص ٢٥٦.

(٢) انظر: عدنان خليل التلاَّوي، القانون الدولي للعمل: دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولي للعمل، جنيف: المكتبة العربية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

وإلى إدمان الخمور والقمار، وإلى مختلف ظواهر الاغتراب، وما عُرف بالهوس والتحرُّر الشبابي».[1]

- كلُّ هذه القلاقل قد تحصل في أي مجتمع متقدِّم أو نامٍ، بما في ذلك منطقة الخليج العربية التي تعدُّ منطقة جاذبةً لمثل هذه القلاقل جرَّاء وجود عمَّال غير مواطنين عاطلين عن العمل،[2] مع وجود مواطنين عاطلين عن العمل، في الوقت الذي تمتلك فيه دول المنطقة القدرة على تقليص هذا الوضع العمَّالي غير الطبيعي بمواصلة الجهود في التخلُّص من العمَّال الوافدين الفائضين عن الحاجة، وضبط السوق الخليجية، بحيث يعمل العامل في ما استُقدم له وتطبيق أنظمة مكافحة التستُّر، وبعض الأمور الإجرائية العمَّالية التي لا بُدَّ منها والتي تتطابق مع الاتفاقيات العمالية الدولية، وتتوافق مع مواثيق حقوق الإنسان، وقبل ذلك توافق النظرة الشرعية الإنسانية للإنسان وحفظ كرامته. وقد نتج عن هذا الأسلوب في التستُّر الآتي:

١. التزايد في التحويلات المالية للخارج من قبل العمالة الوافدة، وعلى سبيل المثال بلغت تحويلات العمالة في

---

(١) انظر: حامد عمَّار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م، ص ٩٩.

(٢) انظر: محمد عبدالله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، مج ٣٢ ع٢ (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

السعودية حوالى ٣٠,٣ مليار ريال في الربع الثاني فقط من عام ٢٠١٠م.

٢. مزاحمة العمالة الوافدة لمواطني دول المجلس على فرص العمل المتاحة.

٣. استشراء ظاهرة التستر على الوافدين من قبل بعض مواطني دول المجلس.

٤. انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية للعمالة الوافدة، مما يؤثر على جودة المنتج المحلي.

٥. وتشير التقديرات إلى أن العمالة الوافدة قد شهدت قفزات متتالية في حجمها في دول مجلس التعاون الخليجي، ويوضح الجدول الثالث السابق تطوُّر أعداد هذه العمالة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الحادية والعشرون

العولمة والمعلومة العمَّالية

- أصبحت المعلومة هي المادَّة الأولية في القرن الحادي والعشرين، وهي أيضًا حسب توفلر، ستكون مصدرَ النزاعات الدولية في المستقبل القريب.[1] إنَّ منطقة الخليج العربية بدولها الست لا تزال ـ على تفاوت يسير بينها ـ تفتقر إلى المعلومة الدقيقة عن سوق العمل، وحجم طالبي العمل من المواطنين، ومدى تأهيلهم وقدراتهم الذاتية على العمل الميداني، ما نتج منه غموض في تحديد نسبة دقيقة للبطالة، بمفهوم البطالة العلمي الموضوعي الذي سبق الحديث عنه في وقفة سابقة من هذه الوقفات (الوقفة التاسعة عشرة).

- تُطَوِّر دول مجلس التعاون الخليجية قدراتها على توفير المعلومة في مجال العمل، وذلك من خلال إيجاد قواعد المعلومات الشاملة عن ظروف العمل وبيئته وسوق العمل وإمكاناته. ومثال على ذلك ما تقوم به وزارة العمل في المملكة العربية السعودية

(١) انظر: السيد ولد أباه، اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة، مرجع سابق، ص ٢.

التي جدَّت في إنشاء مركز لمعلومات العمل، يشتمل على قاعدة معلومات إلكترونية، وذلك منذ سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، عندما بدأت الوزارة ببناء هذا المشروع الذي يشرف على نهايته، بربط مكاتب العمل السبعة والثلاثين الموزَّعة في البلاد بقاعدة المعلومات المركزية في الوزارة. ويتعاون القطاع الخاص مع هذا المشروع بتزويد قاعدة المعلومات بما تتطلَّبه من معلومات أوَّلاً بأوَّل.

- هذا على الرغم من تكرار الدعوات إلى إيجاد نظم معلومات العمل ومراكزها وقواعدها المعلوماتية الكفيلة ـ بإذن الله تعالى ـ بالقدرة على صنع القرار في مجال تنمية الموارد البشرية وتهيئتها لسوق العمل في المنطقة، ما يستدعي سرعة التنبُّه إلى ذلك عمليًا بعد أنْ تمَّ التنبُّه إليه نظريًا، من خلال توصيات الندوة الإقليمية حول التشغيل في إطار تنمية الموارد البشرية في دول مجلس التعاون، التي تمَّت في دولة البحرين بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيها، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المدَّة من ٥ ـ ٧/ ٨/ ١٤١٨هـ الموافق ٦ ـ ٨/ ١٢/ ١٩٩٧م.[١]

- ومع مواجهة البطالة من حيث الاعترافُ بوجودها، والسعي إلى

---

(١) انظر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتائج وتوصيات، سلسلة توصيات ونتائج الملتقيات العلمية، ع ١٦ (ذو الحجة ١٤١٩هـ/ أبريل ١٩٩٩م)، ص ٥٣.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تقليصها إلى أدنى نسبة ممكنة، لا عبرةَ لبعض الطروحات العُجلى التي أعطت البطالة الوطنية في المنطقة نسبًا دخلت في حيِّز العشرات بدلاً من الآحاد، إذ إنَّها في معظمها لا تتَّكئ على استقراء علمي سليم يطبِّق المفهوم الفنِّي للبطالة. ويتطلَّع الجميع إلى الرقم الحقيقي المبني على أسلوب علمي سليم على مستوى منطقة الخليج العربية، حيث يضع في الحسبان متغيِّرات عدَّة تتدخَّل في النظر إلى البطالة، بما في ذلك حسم النقاش المستمرِّ حول الحدِّ الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، الذي حدَّدته منظَّمة العمل الدولية بخمس عشرة سنة.(١)

- هذا التحديد الذي يبدو أنَّه يحتاج إلى إعادة نظر، ما أخذت دول المنطقة بإلزامية التعليم، وحدَّدت سنواته. مما سيعين - بإذن الله تعالى - على اتِّخاذ المزيد من الإجراءات النظامية (القانونية) في التصدِّي للبطالة،(٢) ومن ثمَّ المضيُّ قُدمًا في

---

(١) انظر: عدنان خليل التلَّاوي، **القانون الدولي للعمل**، مرجع سابق، ص ٥١٩ - ٥٣٣.

(٢) أكَّدت مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، من خلال نشرها البيانات الإحصائية على موقع الوزارة في الإنترنت، على أن حجم البطالة في البلاد قد يصل إلى ٩,٦٪، لكن الخبير الاقتصادي الدكتور صالح بن محمد الشعيبي لا يرى أنَّها بطالة اقتصادية، بقدر ما هي بطالة هيكلية واجتماعية، لا سيما عند تطبيق المفهوم الفني الموضوعي للبطالة، كما ورد ذكره في الوقفة العشرين. وذلك في المحاضرة التي ألقاها في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض في شعبان ١٤٢٣هـ، ضمن فعاليات ندوة الأمن والمجتمع، سوق العمل في المملكة: الواقع والتحدِّيات بعنوان: دراسة عن البطالة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية.

مشروعات التوطين وبرامجه، دون النظر إلى سلسلة من الإحباطات الناجمة عن الصعوبات التي تكتنف هذا المشروع، بحيث أصبحت هذه الصعوبات تحدِّياتٍ في طريق توطين سوق العمل الذي يؤكِّد واقعه أنَّ الوافد قد سيطر على معظمه، لا سيَّما في المنشآت التجارية الصغيرة تلك التي تعتمد على تجارة التجزئة، وتقديم الخدمات، وتمثِّل ما يصل إلى ٩٠٪ من حجم سوق العمل في المنطقة، ممَّا أوجد ممارسات غير نظامية (غير قانونية) في هذا الجوِّ غير الطبيعي وغير الصحِّي، الذي ينخر في التركيبة العمَّالية المحلِّية، مما يمكن أنْ يدخل في مفهوم «مافيا سوق العمل».

- ولقد ذكر المعنيِّون بسوق العمل أنَّ البطالة في المملكة العربية السعودية قد وصلت إلى ستِّ مئة واثنين وخمسين ألف (٦٥٢,٠٠٠) شابٍّ وشابَّة،[١] بينما يذكر كاتب آخر أنَّ عدد العاطلين عن العمل من المواطنين يربو على ستِّ مئة وتسعةٍ وعشرين ألف (٦,٢٩,٠٠٠) فرد، بما يشكِّل ٩٠٪ من نسبة العاطلين عن العمل في البلاد.[٢]

---

(١) انظر: عبدالرحمن بن عبدالله الزامل، **بطالة ٦٥٢ ألف شابٍّ وشابَّة**، الرياض، ع ١٦,٥٥٥، (الاثنين ١٦/ ١٢/ ١٤٣٤هـ - ٢١/ ١٠/ ٢٠١٣م)، ص ٥ (الملحق الاقتصادي).

(٢) انظر: سليمان بن عبدالله الرويشد، **البطالة والسكن: لِمَ لا يدعم أحدهما الآخر؟**، الرياض، ع ١٦,٥٥٥، (الاثنين ١٦/ ١٢/ ١٤٣٤هـ - ٢١/ ١٠/ ٢٠١٣م)، ص ٧ (الملحق الاقتصادي).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- في الأحوال العادية ـ غير الحال الخليجية التي يسيطر فيها الوافد على معظم سوق العمل ـ يمكن القول إنَّ العامل الوافد في الوقت الذي يسهم فيه في رفع كفاءة الإنتاج وفي زيادة ربحية المؤسَّسات التي يعمل بها، إلا أنَّه يسهم «في الإخلال بعدالة توزيع الدخل في دول الاستقبال، حيث «يرفع» من دخل مالكي مؤسَّسات الإنتاج، و«يضعف» من دخل العمالة المواطنة. ويكون ذلك الاختلال أكثر وضوحًا عندما تُترك الأجور لتحدَّد وفقًا لعوامل السوق فقط.

- وهنا لا بدَّ للدول المعنية من التدخُّل وتصحيح هذا الفشل للسوق، والحدِّ من تأثيراته السلبية على استقرار المجتمع. وهذا أحد الأدوار المهمَّة التي ستؤدِّيها الحكومات في ظلِّ العولمة، ومن خلال التدخُّل في تشريع وتقنين سوق العمل، خصوصاً في الدول ذات الندرة العمَّالية كدولنا الخليجية». (١)

- رغم أنَّ أنظمة (قوانين) العمل في المنطقة لا تتضمَّن التفرقة في الأجور بين العامل المحلِّي والعامل الوافد، إلا أنَّ واقع الممارسة يحتِّم على دول المنطقة ضرورة اقتراب متوسِّط أجور العمَّال المحليِّين مع متوسِّط أجور العمَّال الوافدين، (٢) لا

---

(١) انظر: أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) انظر: أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، المرجع السابق، ص ٧٥.

بإنقاص أجور العمّال المحليين، الأمر الذي لن يحصل، ولكن برفع كُلفة العامل الوافد، من حيث أجرُه ومن حيث استقدامُه. وفي الوقت نفسه رفع كفاية العامل المحلّي وتهيئته بالتأهيل والتدريب.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثانية والعشرون

العولمة والتهيئة

- في ضوء الجهود الحكومية والخاصة (الأهلية) في تدريب القوى العاملة المحلِّية، فإنَّ هناك جهاتٍ دوليةً لها التزاماتها في موضوع الرقي بالقوى العاملة، وتهيئة الموارد البشرية المواطنة، من خلال البرامج التي تقوم بها هذه الجهات. ومن أبرزها جهود منظَّمة العمل الدولية، ثم منظَّمة العمل العربية والتنظيمات الإقليمية الأضيق من حيث الجغرافيا، وإسداء المشورة وتكوين الخبرة، واستحداث التنظيمات والقوانين التي تكفُل قيام قوى بشرية مدرَّبة ومؤهَّلة لشغل سوق العمل، دونما مزاحمة مباشرة من التقنية الحديثة.

- هذا مع التوكيد على تطويع البرامج والخبرة لمعطيات المنطقة الدينية والثقافية والاجتماعية، إذ من السهل استيراد نماذجَ جاهزةٍ (turn - key)، لكن من الصعب جدًا توقُّع نجاحها، إنْ لم تكن قد خضعت لقدر عالٍ من التأصيل والتكييف، إذ إنَّه «ليس من الحكمة أنْ يفترض أنَّ أيَّ تنظيم مؤسَّسي يجري استيراده من الدول المتقدِّمة اقتصاديًا هو بالضرورة أكثر فائدة، من وجهة نظر

التنمية البشرية، من المؤسَّسات التقليدية الموجودة في الدولة الأقل نموًا. «إنَّ تيار العولمة كثيرًا ما يهدِّد بالاندثار تنظيمات مؤسَّسية وتقاليد عريقة في الدول النامية لعبت طوال قرون عديدة دورًا فعَّالاً في التخفيف من أعباء الفقراء»،[1] كما يذكر جلال أمين مؤلِّف: العولمة والتنمية العربيّة.

- من بين المؤسَّسات التي يذكرها المؤلف: مؤسَّستا الزكاة والوقف اللتان «أصابهما الضعف والذبول مع زيادة اندماج الاقتصادات والمجتمعات العربية في العالم الحديث. إنَّ المسؤولية عن مواجهة مثل هذه الأخطار تقع ليس فقط على حكومات وشعوب الدول النامية، بل وكذلك على المؤسَّسات العاملة في ميدان التنمية الاقتصادية والمنتمية إلى العالم الأكثر تقدُّمًا. فبينما تقع على الأولى مسؤولية التمسُّك والثقة ببعض مؤسَّساتها التقليدية التي ما زالت قادرة على القيام بدور إيجابي في التنمية وفي التخفيف من أعباء الفقراء، تقع على الأخرى مسؤولية التخلُّص من ذلك الاعتقاد البالي والثقة العمياء بأنَّ أيَّ مؤسَّسة عصرية أو أيَّ تنظيم اجتماعي حديث هو بالضرورة أفضل وأكثر فعالية وأعلى، في مضمـار التقدُّم، من أيِّ مؤسَّسة قديمة أو تنظيم اجتماعي أبدعته ثقافة أمَّة فقيرة».[2]

- هذا يعني أنَّ هناك بدائلَ موجودةً يمكن الإفادة منها، إذا ما جرى

---

(١) انظر: جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) انظر: جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، المرجع السابق، ص ٨٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عليها تطوير وتفعيل، بحيث تسهم في مشروعات التوطين من خلال دعم التدريب والتأهيل، ودعم مشروعات العمل الذاتي «الخاص» الصغيرة، التي تسهم بدورها في إيجاد فرص العمل للقادرين على «دخول السوق»؛ ليكونوا في البدء رجال أعمال بمنشآت صغيرة، لا يلبث بعضها أنْ يتطوَّر ويكبر وينمو بفعل القيام عليها مباشرة، من دون الاتِّكال على غيرهم في إدارتها وجني ثمارها من غيره على حساب صاحب العمل المبتدئ نفسه.

- من السهل على الجادِّين أنْ يبدأوا صغارًا ثمَّ يكبروا، ومن الصعب على المستعجلين أنْ يبدأوا كبارًا ولا يصغروا، كما هو مضمون حديث الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد وزير الدفاع، أمير منطقة الرياض سابقًا، للشباب الخرّيجين في إحدى سنوات تخرُّجهم من كلِّيات التقنية في المملكة العربية السعودية، المقبلين على دخول سوق العمل يحدوهم الأمل والطموح في توظيف ما تعلَّموه من مهارات في مجالها من سوق العمل الواعدة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثالثة والعشرون

العولمة ومنظَّمة العمل الدولية

- من المهمِّ ـ أيضًا ـ في ضوء تهيئة الموارد البشرية في ظلِّ العولمة أنْ يبقى الشأن العمالي، من حيث التطوير والحقوق والتنمية بأشكالها، تحت مظلَّة منظَّمة العمل الدولية، بدلاً من التدخُّل المباشر من قبل منظَّمة التجارة العالمية، لا سيَّما ما يتعلَّق بإصدار معايير العمل الدولية ومتابعتها.

- هذا ما أكَّده المؤتمر الوزاري الأوَّل لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في سنغافورة سنة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م بأنَّ منظَّمة العمل الدولية هي الجهة المختصَّة بإصدار المعايير الدولية للعمل ومتابعتها، وجدَّد التزام الدول باحترام هذه المعايير، وأعاد التوكيد على دعم أنشطة منظَّمة العمل الدولية لتعزيز المعايير المذكورة، في المؤتمر الوزاري الثالث الذي عُقد في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.[1]

(١) انظر: فهد بن سعد الدوسري، مدى خضوع انتقال وإقامة العمالة الأجنبية، مرجع سابق، ص ١٠.

- ينبع هذا التوكيد في الاستئثار بالشأن العمَّالي مما تراه منظَّمة العمل الدولية من الخطر في استحواذ منظَّمة التجارة العالمية على «كل شيء»، بما في ذلك تقديمها لفقرة العمل، التي تنزع إلى فرض عقوبات اقتصادية على أحوال اجتماعية، تحتاج الدول إلى الوقت والخبرة في علاجها، مثل تشغيل الأطفال والنساء في أعمال شاقَّة مع تدنِّي الأجور ورداءة بيئة العمل. تلك الفقرة التي لاقت معارضة شديدة من الدول النامية، لما فيها من تدخُّل في الوضع السيادي لهذه الدول، وإن احتاجت إلى الخبرة الفنية العمَّالية النابعة من منظَّمة العمل الدولية.(١)

- لم تُخفِ منظَّمة العمل الدولية من بين منظَّمات دولية متخصِّصة، هواجسها وتحذيراتها من «خطر العولمة، واندماج الأسواق العالمية، على مستقبل العمَّال، والتي بدأت آثارها تطفو على السطح في زيادة معدَّلات البطالة، وانخفاض الأجور في الدول الأوروبية، إضافة إلى الدول النامية».(٢)

- توكيدًا على ذلك صدر عن منظَّمة العمل الدولية إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م الذي تضمَّنت فقرته الخامسة عدم جواز استخدام معايير العمل لغايات

---

(١) انظر: عاطف السيِّد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) انظر: وداد أحمد كيسكر، العولمة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تجارية حمائية. ويركِّز هذا الإعلان على أهمية تعزيز أربعة مبادئ وحقوق رئيسة في العمل هي:

- الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحقِّ المفاوضة الجماعية.
- القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي.
- القضاء الفعلي على عمل الأطفال.
- القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.(١)
- كما تمَّ في إطار منظَّمة العمل الدولية تكوين لجنة عالية المستوى خاصَّة بالعولمة، تُعنى بإعداد تقارير منتظمة حول الأبعاد الاجتماعية للعولمة، وتتألَّف هذه اللجنة من عشرين شخصية دولية مرموقة من تخصُّصات متعدِّدة.(٢)

---

(١) انظر: سهير العريان، منظَّمة العمل الدولية والإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل، القاهرة: مجلة العمل، يونيو ٢٠٠٢م، (سلسلة كتاب العمل؛ ٥١٤).

(٢) انظر: تقرير منظمة العمل الدولية حول تكوين الهيئة العليا.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الرابعة والعشرون

العولمة والإلكترونية

- من خلال الاستعراض السريع للأدبيات التي رجعتُ إليها في مجالَي العولمة والتنمية البشرية، استطيع الخروج بنتيجة عُجلى مفادُها أنَّ الاستجابة لتداعيات العولمة تأتي على حساب توطين العمَّال في المنطقة بخاصة، وفي العالم بعامة. وهذا مؤشِّر إذا تَمَّ لا يبشِّر بخير، لا سيما مع تزايُد الإقبال على الحكومة الإلكترونية واللجوء إلى التخصيص أو الخصخصة، واستخدامات التقنية في خطوط الإنتاج.(١)

- لقد كتبت مقالة سابقة باللغة الإنجليزية بعنوان: النقص في القوى البشرية في المملكة العربية السعودية وأثره على خدمات المكتبات والمعلومات، ودعوت فيها إلى الحكومة الإلكترونية،

(١) انظر: إدارة شؤون منظَّمة التجارة العالمية ومركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، **الآثار المحتملة للعولمة الاقتصادية وانضمام المملكة إلى منظَّمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني**، ورقة عمل مقدَّمة للمؤتمر السادس لرجال الأعمال السعوديين، الطائف: ١٥ ـ ١٦ رجب ١٤٢٢هـ/ ٢ ـ ٣ أكتوبر ٢٠٠١م، ٤٠ ص.

وكان ذلك سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م،[١] ولكنّي أعود الآنَ أكثرَ تحفُظًا، حينما تبيَّن لي أنَّ التوجُّه نحو الحكومة الإلكترونيّة بهذا القدر من الاندفاع قد يكون على حساب تنمية الموارد البشرية، وتهيئة سوق العمل، وإيجاد الإجراءات الإدارية والنظامية (القانونية) لذلك بما في ذلك مشروعات التوطين التي تتبناها دول المنطقة.

- مع ما للحكومة الإلكترونية من إيجابيات ظاهرة، فإن بعض المتحفِّظين عليها يقتبس موقف حزب المحافظين البريطاني منها، حينما أبدى الحزب قلقه من تطبيق التقنية المتطوِّرة في السياسة والمشكلات التي قد تجلبها للمواطنين، ومنها:

١. اختفاء حرِّية المواطن المدنية؛ لعدم وجود رقابة حقيقية أو سيطرة على تناقُل المعلومات.

٢. الجهد وتحمُّل العناء الأكبر الذي يقع على القلَّة القليلة التي تقوم بمهمَّات الكثير من الموظفين.

٣. وجود بطالة واسعة في صفوف موظِّفي الحكومة، مما يكون لـه انعكاسات اجتماعية خطيرة.[٢]

- وعلى أية حال هناك ظواهر لا خيار في اللحاق بها، زمنها

---

(١) انظر: Ali. I. Namlah. **Manpower Deficiency in Saudi Arabia: Its Effect on the Library and Information Profession,** International Library Review (1982) 14: 3 - 20..)

(٢) انظر: نجاح كاظم، العرب وعصر العولمة، مرجع سابق، ص ٧٩ ـ ٨٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اللجوء إلى «نعمة الإلكترونيا» في العمل والتجارة والثقافة والعلم، ما سيؤثِّر على مفهوم العمل، إذ إنَّ التقنية سوف تلغي الحاجة لبعض الممارسات والخدمات في العمل الدولي، في حين توجِد هذه التقنية فرصًا جديدة، غالبًا ما تكون مربحة. ويمكن البدء في التقليل من الأوراق والنماذج المطبوعة، مما يدخل تحت اسم المجتمع الورقي. ويمكن تصوُّر هذا عندما تقوم بعملية إدارية أو مالية فتجد أمامك سيلاً من الأوراق والكربونات والنماذج والدفاتر والتوقيعات والطوابع والتسجيلات التوثيقية ونحوها، مما فيه هدرٌ واضح للوقت والطاقة، وترسيخ لمرض البيروقراطية في الإدارة.

- كفلت تقنية المعلومات (I.T.) الخروج من هذا العقْم البيروقراطي، من خلال الحكومة الإلكترونية بسلاسة مذهلة، حيث يتخطَّى الإنفاق على تقنية المعلومات عالميًا ما يزيد عن ثلاثة تريليونات (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار.(١)

- يقول روبرت ي. غروس: «إنَّ الإنترنت مثلها كمثل أي ابتكار جديد في عالم الاتصالات، تجعل العالم أصغر، وكغيرها من أدوات التعامُل الجديدة، توجد مجالات من القلق والمخاطر غير المألوفة. والشركات التي تستطيع أنْ تبحر بمهارة في هذه

---

(١) انظر: نبيل جعفر عبدالرضا، العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية، ص ٩٩ ـ ١٦٦، في: مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مرجع سابق، ١٨٤ ص.

المياه المجهولة هي الشركات الأكثر احتمالاً للوصول إلى أهدافها المرغوبة في العمل الدولي».[1]

- في المقابل سيكون الاعتماد على التجارة الإلكترونية ـ باستخدام الإنترنت ـ مؤشرًا سالبًا على بيئة العمل. وستكون هناك تطوُّرات في العرض والطلب خلاف تلك الممارسات المباشرة بين بائعٍ ومشترٍ.
- تسارع دول الخليج العربية الآن إلى تطبيق مفهوم التجارة الإلكترونية كما سباقها إلى استخدام الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي لا تملك منظَّمة العمل الدولية، ناهيك عن منظَّمة التجارة العالمية حياله أيَّ حيلة، مهما صدرت من تقارير أو مشروع اتِّفاقيات تكفُل عدم التخلِّي عن العامل الإنسان.

---

(١) انظر: روبرت ي، غروس، محرِّر، كلية ثندربيرد تبحث في استراتيجية العولمة/ تعريب إبراهيم يحيى الشهابي، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، ص ٤٦٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الخامسة والعشرون

العولمة والواقع الخليجي

- إنَّ منطقة الخليج العربية لا تزال مقصِّرة في تأهيل الشباب وتدريبهم وإعادة تأهيلهم، فإذا كان يوجد في المملكة العربية السعودية الآن أكثر من (١١٩٤) كلية تقنية ومركز تدريب ومعهد تأهيل بين حكومية وأهلية مستقلَّة، وأهلية خاصة تابعة للشركات والمؤسَّسات،[١] بالإضافة إلى ثِمانية وخمسين (٥٨) معهدًا صحيًّا، فإنَّ هذا العدد لا يفي بالحاجة إلى تأهيل الشباب، ولا يزال قاصرًا دون المطلوب.[٢] ولذلك فإنَّ خطَّة المؤسَّسة العامَّة للتدريب التقني والفني في المملكة العربية السعودية هي زيادة أعداد الكلِّيات والمعاهد والمراكز ٣٠٠٪ خلال الأعوام الستة القادمة ـ بإذن الله تعالى ـ .[٣]

---

(١) هي (١٦٣) حكومية، (١٠٣١) أهلية، و(١٠) خاصة، و(١٩) في الغرف التجارية الصناعية، و(٦٥) في الجمعيات الخيرية. وهي في ازدياد ملحوظ على مستوى الجهات الخمس المذكورة هنا. انظر: المؤسَّسة العامَّة للتعليم الفني والتدريب المهني، **تقرير الإنجازات السنوي ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م**، الرياض: المؤسَّسة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، ٥٦ ص.

(٢) انظر: إحسان أبو حليقة، **الاقتصاد السعودي بعد جيل**، مرجع سابق.

(٣) هي (٤٢) كلية تقنية، (٣٩) معهدًا لتدريب البنات، (١٦٠) معهدًا =

- على أنَّ هناك ـ من هذا المنطلق ـ تحدِّيات تواجه تهيئة الموارد البشرية المحلية في المنطقة، ويمكن إجمالها في الآتي:
- ارتفاع معدَّلات الأمِّية بمفهومها الأوسع.
- ارتفاع معدَّلات البطالة والعمالة الناقصة.
- المهارات الصناعية المحدودة.
- نشاط البحث والتطوير غير الكافي.
- المواقف غير الواقعية من العمل، مثل تفضيل الأعمال الإدارية المكتبية والحكومية على الأعمال الميدانية.
- ارتفاع المديونية.
- محدودية الخبرة لدى القطاع الخاص.
- محدودية التعاون الإقليمي.
- محدودية مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
- ضعف فعاليات البيروقراطيات.
- ضخامة الإعانات الحكومية للسلع والخدمات الأساسية، رغم وقوف منظَّمة التجارة العالمية ضدَّ هذا التوجُّه.

= لتدريب البنين، (٤) كلِّيات لإعداد المدرِّبين والمدرِّبات. انظر: المؤسَّسة العامَّة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقرير الإنجازات السنوي ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ٥٦ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- تذبذب أسعار النفط، والبيئة الدولية غير المواتية.[١]
- عوامل اجتماعية أخرى ذات علاقة بالعادات والتقاليد غير الواقعية التي تؤثِّر على أخلاقيات المهنة.[٢]
- السياسة المنفتحة لدخول العامل الوافد لسوق العمل المحلِّي، بما لا ينسجم بالضرورة مع مصالح الاقتصاد المحلِّي ورفاهية المجتمع الخليجي.[٣]
- منافسة العامل الوافد للعامل المحلِّي منافسةً ظاهرة، وصلت إلى مزاحمته في وسيلة رزقه، بحيث تحوَّلت العلاقة بين العامل المحلِّي والعامل الوافد من علاقة تكامُلية إلى علاقة تنافُسية.[٤]
- يقود هذا الوضع إلى التوكيد على الحاجة الملحَّة إلى التدريب والتأهيل الاجتماعي من خلال حملات التوعية، عبر قنوات

---

(١) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠م، ص ٥٦.

(٢) انظر: فاروق فهمي، التوجُّه الآخر للعولمة: المنظومية وتحدِّيات الحاضر والمستقبل/ مراجعة محمود عارف، القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٢م، ص ١٣٤.

(٣) انظر: أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٤) انظر: أحمد هاشم اليوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، المرجع السابق، ص ٧٥.

التوعية المؤثِّرة في المجتمع، الذي لا يقتصر على المنشأة بالتدريب الفني والتقني فحسب، بل يتعدَّى ذلك إلى خارج المنشأة، حيث التعامُل مع نمط الحياة العامة.[1]

(١) انظر: آدم مهدي أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ص ٦٦.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الوقفة السادسة والعشرون

العولمة والخصخصة

- إنَّ لجوء الحكومات والقطاعات الخاصَّة إلى الخصخصة في مجال الخدمات التي كانت مدعومة، أو تقدَّم مجانًا أو بمقابل زهيد، يحتاج إلى وقت للقبول والإقناع من خلال التوعية ومن خلال التدرُّج في مشروعات الخصخصة، التي تتطلَّب ارتفاعًا ملحوظًا في الخدمات، التي تقدِّمها الحكومات، بما لا يتعارض مع البُعد السيادي لهذه الحكومات، لا سيما أنَّه قد أتى على الناس حين من الدهر توطَّن في نفوسهم أنَّ هذه الخدمات إنما هي من مهمَّات الحكومة.

- تظلُّ هناك خدمات غير قابلة للخصخصة، مهما كان حال التوجُّه إليها، خدمات مثل الدفاع والأمن الداخلي والنظافة والصحَّة والنقل والعدالة، فهذه تحتاج إلى هيمنة الدولة عليها هيمنة كاملة.[1] لا يتقاطع هذا الطلب الحاسم مع لجوء بعض الحكومات إلى إسناد تشغيل هذه الخدمات إلى القطاع الأهلي،

(١) انظر: عبدالمجيد فرَّاج، استثمار التخلُّف في ظلِّ العولمة، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م، ص ١١٢ ـ ١١٣، (سلسلة اقرأ؛ ٦٦٤).

إذ تظلُّ المسؤولية المباشرة في تقديم هذه الخدمات هي مسؤولية الحكومة.

- يؤكِّد دارسو الخصخصة أنَّ من أسباب تعثُّرها في الوطن العربي هو اعتماد المواطن العربي على الحكومة/ الدولة في تقديم الخدمات، حتى مع دفعه مقابلَ لها، إلا أنَّه يطمئن إلى استمراريتها ونوعيتها، ويصعب الخروج من هذا الانطباع، رغم أنَّ النوعية في تقديم الخدمات العامَّة تتأثَّر سلبًا بالممارسة البيروقراطية للإدارة الحكومية. ثم إنَّ المشروعات والمنشآت الخاصة بدأت مدعومة من الدولة.

- ومن ثمَّ فإنَّ القطاع الخاص في ظلِّ الحماية والدعم «لا يحمل بوضوح سيماء الكفاءة والفعالية والقدرة على المنافسة، كما يفتقد عمومًا إلى خبرة إدارة المشروعات الكبرى، وإلى إمكانية التطوير التكنولوجي، وبالتالي فإنه لا يشكِّل البديل الأفضل للملكية العامة».(١)

- إنَّه من الخطورة اللجوء إلى تسريح العمَّال/ الموظفين المواطنين؛ بفعل خصخصة الخدمات التي تقدَّم للمواطن والوافد. وأؤكِّد على هذه النقطة؛ لأنَّ هناك طرحًا يجمع بين الخصخصة وتسريح العمال، فقد لجأت شركات كثيرة إلى تسريح أعداد ملفتة من موظفيها، خلال السنوات ١٤٢١ ـ

---

(١) انظر: محمد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، **الخصخصة: آفاقها وأبعادها**، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٢٠١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢م: ويذكر تقرير العولمة والتنمية البشرية أن (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) شخص في جنوب آسيا قد انخفضت أجورهم بفعل العولمة.(١)

- قد يكون هذا مبنيًا كذلك على اعتبار أنَّ هناك طرحًا إعلاميًا يؤكِّد على الفائض في الموظفين لدى القطاع العام، وأنَّ الموظَّفين في القطاع الحكومي يمثِّلون البطالة المقنَّعة، وأنَّ إنتاجيَّتهم لا توازي المقابل المادِّي الذي يتسلَّمونه نهاية كلِّ شهر. (النسبة المتفائلة للإنتاجية في القطاع الحكومي ترتفع إلى ٢٥٪). فإذا ما تمَّت مشروعات الخصخصة تطلَّب الأمر إعادة تأهيل أعداد كثيرة من العاملين؛ في سبيل الإفادة منهم في القطاع الخاص الذي سيتولَّى مهمَّات تقديم الخدمات بمقابل مادِّي لم يتعوَّد عليه المواطن، لا سيَّما مع توكيد منظَّمة التجارة العالمية على التخلُّص من الدعم الحكومي لمشروعات القطاع الخاص.

- الخدمات العامَّة سلع تُباع، ومن التخدير للمواطنين أنْ تُقدَّم مجَّانًا، ولو لحين أو بمقابل رمزي لا يغطِّي سعر التكلفة في تقديم الخدمة، هذا دون التعارُض مع دعم غير القادرين على الحصول على الخدمات الضرورية، من خلال قنوات أخرى،

---

(١) انظر: حسن قطامش، العالم في عام: رصد رقمي لأحوال العالم، لندن: المنتدى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١٣٤ ـ ١٣٥، (تحت عنوان افتراس العولمة).

كالضمان الاجتماعي المتَّبع في المملكة العربية السعودية القائمة على جباية الزكاة ثمَّ توزيعها على الفقراء والمساكين، وما يماثله في المنطقة، على اعتبار أنَّ هذه الفئة من أهل الزكاة، بالإضافة إلى استخدام أسلوب الشرائح في الاستهلاك الذي لا يتوقَّع له أنْ يدوم.

- على أنَّ هناك من يَعدُّ «الخصخصة» من محاذير العولمة، وذلك حينما «تنتقل الملكية العامَّة للأمَّة إلى الملكية الخاصة في الداخل والخارج، ومن ثمَّ يتقلَّص دور الدولة في المراقبة والتوجيه في المجال الاقتصادي. إنَّ إضعاف سلطة الدولة في سبيل العولمة يؤدِّي إلى استيقاظ مرجعيات للانتماء سابقة على الدولة مثل القبيلة والطائفة والمذهب، وهذا يفضي إلى تشتيت وتفتيت».[1] هذا مع إمكان التقليص من الفرص الوظيفية، وتسريح العاملين في الفرص القائمة، ما يفاقم من مشكلة البطالة التي ينتج عنها أمراض اجتماعية لا تُحمد عقباها.

---

(١) انظر: عاطف السيِّد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة السابعة والعشرون

العولمة وسوق القرية

- قبل خمس وستِّين سنة كان سوق القرية الخليجية يدار بأيدي أهله، وهو سوق يتوسَّط القرية غالبًا، وفيه شمولية في المعروض من موادَّ غذائية وصناعات أولية. تُجلب إليه البضائع من المزارع والمراعي وتُستورد الضروريات من بعيد. أي أنَّ سوق القرية الخليجية كان في تلك الحقبة مكتفيًا ذاتيًّا من القوى العاملة المحليَّة. وكذا كان الحال في مزارع القرية ومراعيها، وصناعة الغوص والصيد فيها يمارسها المواطن الخليجي على اعتبار أنَّها مهنٌ شريفة لائقة هي سبب رزقه لم تبدر منه الأنفة منها.

- لم يمنع هذا الوضع بعضَ مواطني المنطقة من الهجرة إلى حواضر العالم العربي والإسلامي؛ طلبًا للرزق. فسافروا إلى الشام ومصر وشبه الجزيرة الهندية.

- وفي ضوء تنامي سوق العمل، ودخول عناصر عاملة وأنشطة تجارية، من المهمِّ جدًّا التركيز في منطقة الخليج العربية، وفي سبيل تدريب القوى العاملة وتأهيلها، على عدم الاقتصار على

التوظيف/ العمل لدى صاحَبَ عمل «جاهز»، بل إنَّه من المؤكَّد التوجُّه إلى تحفيز العامل على أنْ يكون هو صاحب العمل، ويوظِّف لديه آخرين، يتحوَّلون بعد مدَّة من التدريب والخبرة إلى أصحاب عمل. هكذا كانت الحال عليه حتى قبل قيام مراكز التدريب ومعاهد التأهيل. وهكذا ينبغي أنْ تكون الحال عليه ما دامت الفرص متاحة، لكنَّها مشغولةٌ الآن ـ في الغالب ـ بغير المواطن.

- أدَّى هذا الإجراء إلى لجوء الحكومات في منطقة الخليج العربية إلى دعم هذا التوجُّه، بحيث تمنح الحكومات قروضًا حسنة للطموحين من المواطنين لإقامة مشروعات صغيرة في انطلاقتها، قابلة للنمو والتوسُّع. ومثال ذلك تجربة بنوك التسليف الوطنية والصناديق الداعمة للمشروعات الصغيرة بالقروض الحسنة، وغيرها مما يماثلها من المؤسَّسات المالية الأخرى.

- مع ذلك فإنَّ هذا التوجُّه يتطلَّب تشجيع الناشئة الباحثين عن فرص عمل «على التخلِّي عن بعض الممارسات السلبية الموروثة تجاه الرغبة في التوظيف، وإشاعة روح المبادرة والرغبة في المخاطرة بتحمُّل مسؤولية العمل للحساب الخاص».[1]

---

(١) انظر: منظَّمة العمل العربية، **العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة: التحدِّيات والآفاق**، تونس: مؤتمر العمل العربي، الدورة الثلاثون، ٢٤ فبراير/ شباط ـ ٣ مارس/ آذار ٢٠٠٣م، ص ٩١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- كما يتطلَّب هذا التوجُّه المحبَّب قدرًا من الحماية من لدن الدولة، بحيث تتوافر البيئة الجاذبة إلى هذا التوجُّه، ولا يشعر المتجه إليه أنَّه «مُحارَبٌ» في مهنته من آخرين دخيلين عليها قد يكونون من الوافدين أنفسهم، هذا بالإضافة إلى الوضوح التامِّ في مسألة تحصيل هذه القروض، التي تدوَّر؛ لتصل إلى مستثمر آخر وهكذا.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثامنة والعشرون

العولمة والتنظيم العمَّالي

- في ضوء السعي إلى تنمية الموارد البشرية النظامية لا تزال منطقة الخليج العربية بعامَّة بحاجة ملحَّة إلى المزيد من التنظيمات والإجراءات النظامية (القانونية) التي تكفُل بيئة عمل تتناسب مع خصوصية المنطقة الثقافية والاجتماعية والمناخية والجغرافية.

- وتصدر تباعًا عن الجهات التنظيمية (التشريعية) والتنفيذية في دول منطقة الخليج العربية قرارات تؤكِّد توطين الوظائف، وأعطيت مصطلحات خاصة بها، إلا أنَّها جميعها تصبُّ في التوكيد على توطين الوظائف في القطاع الأهلي، ومنها على سبيل المثال القرار ذو الرقم (٥٠) الصادر عن مجلس الوزراء في المملكة العربية السعوديّة في ٢١/ ٤/ ١٤١٥هـ ـ الذي يقضي بتوظيف مواطنين بنسبة ٥٪ سنويًا، في المنشآت التي توظِّف عشرين عاملاً فأكثر، وكذا صدور تنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية، الذي يدعم تدريب المواطنين وتوظيفهم، وصدور تنظيم الصندوق الخيري الوطني وصندوق المئوية، التي تهدُف إلى التوكيد على إيجاد فرص عمل للقادرين عليها وتفعيل مفهوم

الأسر المنتجة، وتطوير بنك التسليف، وزيادة قروضه الحسنة، لدعم المشروعات الصغيرة، والحملات ضدَّ سيطرة الوافد على سوق العمل بالتستُّر أو بالمتاجرة بالتأشيرات، أو بتصحيح الوضع العمَّالي قانونيًّا، وغيرها من الترتيبات الأخرى.

- ومن ذلك ـ أيضًا ـ السعي الجادُّ والسريع إلى تحديد أوقات العمل (الدوام) في القطاع الخاص، لا سيَّما في المنشآت التجارية والأسواق والمحلَّات الصغيرة، ولا يتصوَّر أنْ يشغل هذه المنشآت مواطنون، إذا استمرَّ الوضع على ما هو عليه من الانفتاح في البدء والانتهاء في عمل اليوم والليلة طيلة أيَّام الأسبوع.

- يدخل في ذلك ـ كذلك ـ مواجهة موضوع عمل المرأة، بحيث توجد بيئة عمل مناسبة للمرأة، لا تفقد فيها متطلَّباتها الطبيعية من حضانة، ومراعاة لظروف فسيولوجية لم يُتنبَّه لها في الغالب، بحكم أنَّ الأنظمة/ القوانين واللوائح ذات العلاقة بالتوظيف وضعت غالبًا وفي بداياتها تحت سيطرة هاجس أنَّ العامل ذكر.

- إيجاد بيئة عمل للمرأة كفيل بأنْ يقلِّل من المشكلات التي تواجهها المرأة العاملة في بيئة لم تُهيَّأ لها. ولا بُدَّ من مواجهة هذه المشكلات بشفافية، من حيث تعرُّضُ المرأة العاملة في بيئة مختلطة إلى مضايقات مستمرَّة من زملائها العاملين أو من رؤسائها الذين تعمل لهم، أو من العاملين لها إذا ما تحوَّلت هي إلى صاحبة عمل. وربَّما مارست هي هذه الأفعال ضدَّ الرجل،

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وإنْ ندر، في بيئة عربية مسلمة محافظة، ولكنه وارد، لا سيَّما إذا كانت هي الرئيسة أو صاحبة العمل.

- ولا ينبغي تحت أية حجَّة أنْ يُغفل هذا العامل ذو العلاقة بكرامة المرأة ومكانتها وأثرها في التنمية، على اعتبار أنها عنصر فاعل في تركيبة القوى البشرية.

- تشير الإحصائيات إلى أنّ التغاضي عن إيجاد بيئة عمل للمرأة تنتج عنه مآسٍ يمكن تلافيها. من ذلك أنَّ ٦٥٪ من النساء العاملات في بعض الدول الأوروبية تعرَّضن للتحرُّش الجنسي، ٣٥٪ على مستوى الاتِّحاد الأوروبِّي، ١٨٪ من النساء العاملات في الولايات المتَّحدة اغتصبن أو تعرَّضن لمحاولات اغتصاب، ١٧٪ منهن تحت السابعة عشرة من أعمارهن، ١٩٪ من المنخرطات في التعليم العسكري (القوات الجوية) في الولايات المتَّحدة اغتصبن من قِبل زملائهن. وبلغت حالات الاغتصاب في الولايات المتَّحدة وحدها ١٠٠,٠٠٠ حالة في سنة ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م. ولم تسلم اليابان من هذه المشكلة، ما أدَّى إلى سنِّ قانون لمكافحة الاغتصاب وتخصيص عربات في القطارات للنساء.(١)

- يدخل في مسألة تنظيم سوق العمل ـ كذلك ـ إنهاء مشروعات

---

(١) انظر: إبراهيم الناصر، العولمة: مقاومة واستثمار، الرياض: مجلَّة البيان، ١٤٢٦هـ، ص ٣٩ ـ ٤٠، (سلسلة كتاب البيان).

النظر في الحد الأدنى للأجور الذي يستوي فيه المواطن والوافد والذكر والأنثى، بحيث تتحوَّل كلفة العامل الوافد إلى أعلى منها لدى العامل المواطن وتأهيله وتدريبه، فيزداد الإقبال على تشغيل العامل المواطن، من دون أنْ يؤدِّيَ هذا الإجراء إلى شعور المواطن بالضيم، عندما يرى الوافد الذي يتساوى معه في التأهيل والخبرة، يتسلَّم أكثر منه، فيحيد الهدف عمَّا وُضع من أجله. هذا فضلاً عن خدمات أخرى تقدَّم للعامل كالتأمينات الاجتماعية والضمان الصحي والحوافز الأخرى.[1]

- سيؤدِّي هذا حتمًا إلى أنْ يُعيد القطاع الأهلي النظر في نسبة الأرباح المباشرة، والانطلاق إلى النظر إلى الأرباح بعيدة المدى، ليس من منطلقات معنوية، كالوطنية وخدمة المجتمع وتحقيق المسؤولية الاجتماعية فحسب، مع أنَّ هذه مطلوبة إذا لم تؤثِّر على الربحية والإنتاجية، إذ إنَّ هذه أمور معنوية، ليست بالوضوح المقيس الذي يطرحه بعض المفكِّرين والإعلاميين، ولكن من منطلق اقتصادي بحت، فالربح السريع الذي يطيب لبعض المستثمرين ممن تعوَّدوا عليه زمن الطفرة لا يعني

---

(١) صدر قرار مجلس الوزراء السعودي ذو الرقم ٢١٩ والتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ، وتوِّج بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ ٥١ والتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٢هـ، بتحديث نظام العمل الذي كان معمولاً به منذ سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م. كما قامت المملكة العربية السعودية بتحديث نظام التأمينات الاجتماعية الذي صدرت الموافقة عليه بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ ٣٣ والتاريخ ١٤٢١/٩/٣هـ بناءً على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٩٩ والتاريخ ١٤٢١/٨/١٧هـ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

بالضرورة الاستمرار عليه إذا ما كانت «التركيبة» العمَّالية غير سليمة.(١)

- يدخل في مسألة تنظيم بيئة العمل تفعيل الاتِّحادات العمَّالية التي تتحدَّث باسم العمَّال وتسعى إلى تحسين بيئة العمل وظروفه. إنها المتحدِّث الرسمي باسم العمَّال. وهي أيضًا حماية من العمَّال من أنْ ينخرطوا في نشاطات لا تتَّفق والمجتمع الذي يعملون فيه، والتوكيد على عدم الاستغلال السيئ لهذه الاتِّحادات كما هو الحاصل في بعض الاتِّحادات والنقابات العمَّالية في بعض دول العالم الثالث، حيث إنَّها تُستغلُّ لأغراض بعيدة عن الأهداف التي قامت من أجلها، وذلك بتسييسها على حساب مهمَّتها الفنِّية التي قامت من أجلها.(٢)
- يقول عاطف السيِّد: «إنَّ اتِّحادات العمَّال في الدول النامية إمَّا أنْ تكون ضعيفة أو معدومة. فاتِّحادات العمَّال القوية ذات آثار إيجابية على مستوى معيشة العمَّال من خلال رفع الأجور وتحسين ظروف العمل».(٣)

---

(١) انظر: محمد رؤوف حامد، الوطنية في مواجهة العولمة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩م، ٢١٢ ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٤٧).

(٢) لا يعني تغليب اهتمامات الاتِّحادات العمِّالية الفنية على الجانب السياسي إغفال هذا الجانب الأخير؛ لتعذُّر إغفاله. المقصود، هنا، هو عدم تغليب التسييس على العناية بهموم العمَّال في بيئة عملهم.

(٣) انظر: عاطف السيِّد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص ١٢٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة التاسعة والعشرون

العولمة والحقُّ في العمل

- من دون التعارُض مع متطلَّبات منظَّمة التجارة الدولية ومواثيق منظَّمة العمل الدولية، فإنَّ الحقَّ في العمل في منطقة الخليج العربية يعود للمواطن الخليجي في منطقته، وكل وظيفة يشغلها وافدٌ تُعَدُّ شاغرة إذا وُجد المواطن الخليجي القادر على شغلها والمؤهَّل لشغلها والراغب في ذلك والباحث عنها، من دون الإخلال بعقود العمل التي التزم بها صاحب العمل مع العامل الوافد، حتى لا يُظن أنَّ هذه القاعدة قابلة للتطبيق، أو لازمة التطبيق، بمجرَّد وجود المواطن الراغب في العمل الباحث عنه والقادر عليه.
- إنَّها قاعدة مبنية على أنَّ فرص العمل المتاحة هي حقٌّ غير معلن أحيانًا للمواطن مادام مؤهَّلاً لشغلها، فإذا لم يوجد المواطن القادر على شغلِها شغَلَها الوافد. ويدخل هنا مفهوم «الأقربون أولى بالمعروف»، فيما لا يتعارض مع الاتِّفاقيات العمَّالية الدولية والإقليمية والثنائية. والوافد يدرك أنَّه إنَّما يشغلها في الأصل بسبب عدم توافر المواطن القادر على شغلها.
- إدراك العامل الوافد لذلك هو المقصود بهذه القاعدة، مهما

حاول بعض العمَّال الوافدين اتِّخاذ التدابير التي تطيل بقاءهم في المنطقة، وهي تدابير مدرَكة ومقدَّرة ومتفهَّمة مادامت تدابيرَ مشروعةً نظاميًا (قانونيًا).[1]

- ومن ذلك رغبة الوافد العامل في تطوير مهنته بالتدريب والخبرة، ومن ثمَّ تغيير اسم المهنة إلى تصنيف أدقَّ، يكون مطلوبًا في سوق العمل. وهذا الإجراء نظامي (قانوني) في المنطقة. الإجراء غير النظامي أو التحايُل على الأنظمة (القوانين) العامَّة للدولة يتمثَّل في اللجوء إلى إجراءات تجعل بيئة العمل غير آمنة وغير صحيَّة، وتدخل فيها ممارسات غير أخلاقية، تسهم في تخدير المواطن ويتحوَّل إلى أسير للعامل الوافد، حتَّى وصل الأمر ببعض دول المنطقة إلى أنْ يعمل المواطن للوافد، أي عكس المعادلة التي جاء بموجبها هذا العامل الوافد ليعمل لصاحب عملٍ مواطن. هذه الإجراءات غير الأخلاقية أساءت للعامل الوافد، كثيرٌ من العاملين الوافدين وليس كلَّهم، وأضعفت جانب الثقة فيه وجعلت وجوده غير مرغوب فيه، بحيث تظهر نبرات إعلامية تدعو إلى معالجة مثل هذه الأوضاع غير الصحية التي يكون المواطن ـ في النهاية ـ فيها هو الضحية المباشرة للممارسات التي تنتج عن هكذا وضع.

---

(١) انظر: أحمد بن حمد اليحيى، **العمل والعمَّال وتنمية الموارد البشرية خلال قرن في المملكة العربية السعودية**، الرياض: المؤلف، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ١٦٧ ـ ١٩٩.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الثلاثون

العولمة والعمل الموقَّت

- إنَّ من المهمِّ اعتبار أنَّ هذا العدد من العاملين في منطقة الخليج العربية من الوافدين، إنَّما هم عاملون موقَّتون، يعملون بعقود محدَّدة، بمدد معلومة قابلة للتجديد والتمديد لمدد معلومة كذلك، يعودون بعدها إلى ديارهم أو حيثما كانت وجهتهم.(١)
- ربَّما يطلق على هذه الفئة من العمل مصطلح «المهاجرين المؤقَّتين». وقد لا يكون هذا المصطلح منطبقًا على حال العمَّال الوافدين في منطقة الخليج العربية، إذ إنَّه مصطلح محصور على مناطق الجذب الهجري المفاجئ. ومن ثمَّ فإنَّه لا ينطبق عليهم مفهوم العمَّال المهاجرين الذين لهم اعتبار ومفهوم لدى منظمة العمل الدولية، من حيث قوانين أو اتِّفاقيات العمَّال المهاجرين.(٢)

---

(١) انظر: منظَّمة العمل العربية، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) انظر: منظَّمة العمل العربية، الهجرة والعولمة، (مناقشة عامة) البند التاسع، مؤتمر العمل العربي، القاهرة: المنظَّمة، ٢ ـ ٨ مارس ٢٠٠٢م.

- هذا الموضوع أكثر تعقيدًا من مجرَّد هذا الطرح، ذلك أنَّ المنطقة لا ترغب في توطين العاملين الوافدين، في ظل الزيادة الملحوظة في عدد السكَّان المحليين، وزيادة معدلات النمو السكَّاني، بفضل من الله تعالى ثم بفعل التحسُّن الزائد الملحوظ في مستوى المعيشة والرعاية الاجتماعية في دول المنطقة كافَّة،(١) كما مرَّ بيانه في وقفة سابقة.

- بينما مفهوم العمَّال المهاجرين يدلُّ على قدر من التوطين، وما يتبع ذلك من استفادة من الخدمات العامَّة والاجتماعية، المقدَّمة للعمَّال أنفسهم ولمرافقيهم من أفراد أُسرهم، وما يتبع ذلك أيضًا من رغبة هؤلاء العمَّال في البقاء مدةً أطول. وينبني على ذلك ـ كذلك ـ شعور وطني بالرغبة في عدم استيطان العمَّال من جانب دول المنطقة.(٢)

- هذا واضح في الحملات الموجَّهة ضدَّ العمال المهاجرين في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث يُنظر إلى هؤلاء العمَّال

---

(١) بلغت نسبة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية لسنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م في المملكة العربية السعودية ٣١،٧٪، وفي الإمارات العربية المتَّحدة ٢٢،٨٪، وفي عُمان ١٩،٣٪، وفي البحرين ١٨،٥٪، وفي قطر ١٠،٨٪. والأرقام في تزايُد مضطرد في ضوء تزايُد الدخول الوطنية.

انظر: عبدالرزَّاق فارس الفارس، **العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون**، ص ١١٧ ـ ١٤١، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

(٢) انظر: أحمد هاشم اليوشع، **عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية**، مرجع سابق، ص ٥٦ ـ ٥٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

على أنهم يشكِّلون خطرًا ثقافيًا واجتماعيًا، على هذه المجتمعات في المستقبل، بل يرى بعض المواطنين التخلُّص من هذا الخطر القادم بإعادة العمال «الأجانب» إلى مواطنهم، أو إخراجهم من البلاد.

- يذكر محمد مقداد، أنَّ هذا الجانب يكوِّن الخطر الرابع في سلَّم المخاطر التي تتعرَّض لها المجتمعات الغربية. ويتَّضح هذا من خلال استطلاعات الرأي العام، التي ترتفع فيها نسبة الرغبة في التخلُّص من العمَّال المهاجرين من سنة إلى أخرى.[1]

(١) انظر: محمد مقداد، العولمة، مرجع سابق، ص ٧١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الوقفة الحادية والثلاثون

الوافدون والإسهام في التنمية

- ينبغي التوكيدُ عند الحديث عن وضع الوافدين في منطقة الخليج العربية أنَّ الوافدين من العمَّال على مختلف مستوياتهم إنما جاؤوا ليسهموا في تنمية هذه الرقعة من العالم في وقت كانت الحاجة فيه إليهم قائمة، وأنَّ مشروعات التنمية المتسارعة تطلَّبت هذا الإجراء في استقدام القوى العاملة، وأنَّ المقابل المادِّي النظامي (القانوني) الذي يحصلون عليه لا يتَّفق بالضرورة مع الجهد الذي يبذلونه، إذ إنَّ أثر الجهود يبقى على مرِّ الزمن، أما المقابل فهو أجر عُرفي مشروع، غير قابل للمزايدة أو المنَّة أو الأذى بالنقص أو التأجيل.

- يُنظر إلى هذا الأجر على أنَّه أقلُّ ممَّا يستحقُّه العامل لقاء ما يقوم به من عمل، وعليه فلا بدَّ من زيادة أجر العامل الوافد والمواطن، من خلال وضع حد أدنى للأجور بحسب المهن، والمهن الفرعية في المهن نفسها. يتساوى في ذلك العامل الوافد والعامل المواطن، ويتساوى فيه الذكر والأنثى دونما تمييز؛ تمشِّيًا مع اتِّفاقيات منظمة العمل الدولية، وإعلان فيلادلفيا (١٩٤٤م) من

«تمكين الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمرات التقدُّم، من حيث الأجور والمكاسب، وساعات العمل وغيرها من شروطه، ومن حيث توفيرُ أجر يضمن حدًّا أدنى من المعاش لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى هذه الحماية».[1] وقد ضمنت نظم العمل في منطقة الخليج العربية اقتراح الحد الأدنى للأجور، يرفعه وزير العمل إلى مجلس الوزراء لإقراره.[2]

- الوافدون بما قدَّموا للمجتمعات الخليجية التي عملوا فيها حينًا من الدهر يستحقُّون من أهل هذه المنطقة التقدير والشكر الجزيل، وليس من حقِّهم على أهل المنطقة أنْ تُغفل جهودُهم، عندما تُتبنَّى مشروعات لتوطين الوظائف فنغمطهم حقَّهم، ففي ذلك نكران للجهود التي بذلوها وتهميش لمدى ما أسهموا به في تنمية بلدان المنطقة ووصولها تنمويًا إلى ما وصلت إليه.

- لقد حصلوا غالبًا على مقابل خدمتهم وافيةً، وغير كافية أحيانًا، ثمَّ غادروا المنطقة وأبقوا على آثارهم، فبقيت شاهدًا على إسهاماتهم في تنمية المنطقة، واختلط عرقهم بمؤشِّرات التنمية. وهذا جانب إنساني لا ينبغي التغافُل عنه أو تجاهُله في ضوء

---

(١) انظر: عدنان خليل التلاَّوي، **القانون الدولي للعمل**، مرجع سابق، ص ٤١٦ ـ ٤٣٥.

(٢) نصَّت على ذلك مثلاً المادة التاسعة والثمانون (٨٩) من نظام العمل السعودي الصادر سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م: «المجلس الوزراء عند الاقتضاء ـ وبناءً على اقتراح الوزير ـ وضع حدٍّ أدنى للأجور».

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الاندفاع إلى توطين الوظائف والأعمال. إذ إنَّ هذا الاندفاع أملته الضرورة لا أيِّ شعار آخر.

- بالإضافة إلى ذلك فإنَّ وجودهم في المنطقة إنما يحقِّق قدرًا من التوازن أمام تلك الدعوات التي لا تلبث أن تُطلَّ على المنطقة من أنَّ غير المواطنين لهم حقٌّ، وإنْ لم يكن واضحًا، من هذه النِّعم التي تعيشها المنطقة.
- يأتي تحقيق هذا الحقِّ بما تقوم به حكومات المنطقة من إسهامات مباشرة في تنمية المجتمعات العربية والإسلامية والدول النامية، من خلال المساعدات المباشرة في مشروعات التنمية.
- ويأتي تحقيق هذا الحقِّ ـ أيضًا ـ من خلال استقدام قدر من القوى العاملة لتسهم في تنمية المجتمعات الخليجية. ومن ثمَّ تسهم في تنمية مجتمعاتها من خلال التحويلات «الحلال» لتلك المجتمعات.
- وهذا الأسلوب الأخير هو الأسلوب الأفضل والأولى في إسهامات منطقة الخليج العربية في تنمية المجتمعات الأخرى، من دون إغفال الحاجة الملحَّة والمتزايدة للتنمية المباشرة لتلك المجتمعات.
- وبهذا يحقِّق المجتمع الخليجي جزءًا من مسؤوليته تجاه المجتمعات الأخرى، ما دام أنَّ الله تعالى قد أنعم عليه بهذه الخيرات التي هي مدعاة للزيادة فيما إذا أدرك الخليجيون أنَّهم يتحمَّلون مسؤولية مباشرة تجاه تنمية المجتمعات الأخرى. فيزول ـ هنا ـ هاجس المنِّ والأذى.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قائمة بمراجع الوقفات

١ ـ الأبرش، محمد رياض ونبيل مرزوق، الخصخصة: آفاقها وأبعادها، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، ٢٢٨ ص.

٢ ـ أبو حليقة، إحسان علي، الاقتصاد السعودي بعد جيل: تحدِّيات وعناصر قوَّة وضعف، ١٤ص، في: ندوة مستقبل المملكة بعد جيل، المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الرياض، ٢٤ شوال ١٤٢١هـ ـ ١٩ يناير ٢٠٠١م.

٣ ـ أبو حليقة، إحسان علي، تطوُّرات اقتصادية مؤثِّرة على مستقبل الوطن العربي: الحالة السعودية. ـ ص ٤٤٧ ـ ٤٦٤، في: ندوة مستقبل الثقافة في العالم العربي، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ١١٩٠ ص.

٤ ـ أحمد، آدم مهدي، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية، القاهرة: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ٢٠٠١م، ١٠٣ ص.

٥ ـ أركون، محمد. قضايا في نقد العقل الديني: كيف نفهم الإسلام اليوم؟/ ترجمه وعلَّق عليه هاشم صالح، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠م، ٣٣٦ ص.

٦ ـ إسماعيل، عزِّ الدين، العولمة وأزمة المصطلح، العربي، ع ٤٩٨ (٥/ ٢٠٠٠م)، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

٧ ـ الأطرش، محمد، حول تحدِّيات الاتِّجاه نحو العولمة الاقتصادية، ص ٢٢٥ ـ ٢٥٤، في: هموم اقتصادية عربية: التنمية، التكامُل ـ

النفط ـ العولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م، ٣٢٠ ص.

٨ ـ إليوت، كيمبرلي آن، محرِّرة، **الفساد والاقتصاد العالمي**/ ترجمة محمد جمال إمام، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٣٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ٣٢٠ ص.

٩ ـ الأمم المتَّحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ **الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة**، نيويورك: الهيئة، ٢٠٠٠م، ١٠٧ ص.

١٠ ـ أمين، جلال، **عصر التشهير بالعرب والمسلمين: نحن والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م**، القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ١٤٣ ص.

١١ ـ أمين، جلال، **العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٢م، ١٨٠ ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٣٦).

١٢ ـ أمين، جلال، **العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأروغواي ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨م**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٢٢ ص.

١٣ ـ أمين، جلال، **العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث**، ص ٢١١ ـ ٢٢٩، في: مركز دراسات الوحدة العربية، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: المركز، ٢٠٠٣م، ٢٥٨ ص.

١٤ ـ أوتهوف، أندراس، وإرنستو. م. برينا، **مقدِّمة إلى تخطيط الموارد البشرية في البلدان النامية**: أوراق معلومات أساسية للتدريب في مجال السكَّان والموارد البشرية وتخطيط التنمية، الورقة رقم (٢)، القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٩٤م، ٨٦ ص.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

١٥ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١م توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية، القاهرة: مركز معلومات قرّاء الشرق الأوسط، ٢٠٠١م، ٢٥ ص.

١٦ ـ البكر، محمد عبدالله، أثر البطالة في البناء الاجتماعي: دراسة للبطالة في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت، مج ٣٢ ع ٢ (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

١٧ ـ بكّار، عبدالكريم، العولمة: طبيعتها ـ وسائلها ـ تحدّياتها ـ التعامُل معها، عمّان: دار الأعلام، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ١٤١ ص.

١٨ ـ بلجر، جون، أسياد العالم الجُدد/ ترجمة عمر الأيُّوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣م، ٢٠٨ ص.

١٩ ـ بو دبوس، رجب، العولمة بين الأنصار والخصوم، بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٢م، ١٥٣ ص.

٢٠ ـ بوكانن، باتريك ج، موت الغرب: أثر شيخوخة السكّان وموتهم وغزوات المهاجرين على الغرب/ نقله إلى العربية محمَّد محمود التوبة؛ راجعه محمَّد بن حامد الأحمري، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ٥٢٩ ص.

٢١ ـ تشوسودوفيسكي، ميشيل، عولمة الفقر/ ترجمة محمد مستجير مصطفى، ط ٢، القاهرة: مجلة سطور، ٢٠٠٠م، ٣٢٨ ص.

٢٢ ـ تشومسكي، نعوم وآخرون، العولمة والإرهاب: حرب أمريكا على العالم؛ السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل/ ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣م، ٢٧٦ ص.

٢٣ ـ التلاّوي، عدنان خليل، القانون الدولي للعمل: دراسة في منظمة العمل الدولية ونشاطها في مجال التشريع الدولي للعمل، جنيف: المكتبة العربية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ٨٤٨ ص.

٢٤ ـ جاغار، أليسون، وآخرون، **الدرجة صفر للتاريخ أو نهاية العولمة**/ ترجمة عدنان حسن، اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٤م، ٢٠٥ ص.

٢٥ ـ جعفر، نشأت، **العمل في الإسلام: الضرورة المهدرة**، القاهرة: المؤلِّف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١٨٨ ص.

٢٦ ـ الجميل، سيَّار، **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧م، ٢٦٦ ص.

٢٧ ـ الجميل، سيَّار، **العولمة والمستقبل: إستراتيجية تفكير من أجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين**، عمَّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ٤٣٩ ص.

٢٨ ـ الجوهري، محمد الجوهري حمد، **العولمة والثقافة الإسلامية**، القاهرة: دار الأمين، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ١٨٤ ص.

٢٩ ـ الجوير، إبراهيم بن مبارك، **العولمة وحوار الحضارات**، القاهرة: جامعة عين شمس، صفر ١٤٢٣هـ، إبريل ٢٠٠٢م، ١٣ ص.

٣٠ ـ الحارثي، فهد العرابي، **موقعنا في الكونية الإعلامية الجديدة (العولمة والفضائيات العربية)**، محاضرة ألقيت في مكتبة الملك عبدالعزيز بالرياض، ١٧/٨/١٤١٩هـ ـ ٦/١٢/١٩٩٨م، ٦٨ ص.

٣١ ـ الحارثي، فهد العرابي، **الولايات المتَّحدة الأمريكية والعالم: الهيمنة الخشنة**، محاضرة ألقيت في النادي الأدبي بالرياض الأحد ١٧/٣/١٤٢٤هـ ـ ١٨/٥/٢٠٠٣م، ٤١ ص.

٣٢ ـ حامد، محمد رؤوف، **القفز فوق العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٣م، ٢٠٨ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٨٣).

٣٣ ـ حامد، محمد رؤوف، **الوطنية في مواجهة العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩م، ٢١٢ ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٤٧).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٣٤ ـ حرب، علي، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠م، ٢٠٣ ص.

٣٥ ـ الحسني، فوَّاز عبدالستَّار العلمي، مفهوم العولمة بلغة مفهومة: تجربة المملكة العربية السعودية في منظَّمة التجارة العالمية، الرياض: دار المؤيّد، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٨٠٧ ص.

٣٦ ـ الحسني، فوَّاز عبدالستَّار العلمي، منظمة التجارة العالمية ومتطلَّبات الانضمام، ورقة عمل مقدَّمة للمؤتمر الخامس لرجال الأعمال السعوديين، الرياض ٢٨ ـ ٣٠ رجب/ ٦ ـ ٨ نوفمبر ١٩٩٩م، ٢٤ ص.

٣٧ ـ حلمي، منى، الحبُّ في عصر العولمة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩م، ١٦٤ ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٤٩).

٣٨ ـ حمدان، إبراهيم بن محمود، عولمة اللغة ولغة العولمة، ص ١٤٠١، ١٤٣٧، في: جامعة الملك سعود، ندوة العولمة وأولويات التربية، ٣ مج، الرياض: الجامعة، ١٤٢٧هـ ـ ١٧١٤ ص.

٣٩ ـ حوات، محمد علي، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢م، ٢٤٥ ص.

٤٠ ـ الخضيري، محسن أحمد، العولمة الاجتماعية، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١م، ٣٧٠ ص.

٤١ ـ الخطراوي، محمد فرج، الصناعة السعودية في ظل العولمة الاقتصادية، محاضرة ألقيت بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٣٠ شوال ١٤١٩هـ ـ ١٦/ ٢/ ١٩٩٩م، ٢١ ص.

٤٢ ـ داغستاني، عبدالعزيز إسماعيل، العولمة، المبدأ والبعد الاقتصادي، ص١٨٣ ـ ١٨٧، في: خواطر اقتصادية، الرياض: دار الداغستاني، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٣ ـ الدباسي، صالح بن مبارك، العولمة والتربية، (الرياض): المؤلف، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م)، ٤٧٥ ص.

٤٤ ـ الدوسري، فهد بن سعد، مدى خضوع انتقال إقامة العمالة الأجنبية وتوطين الوظائف لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية. محاضرة، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية، ١٢ ص.

٤٥ ـ زلوم، عبدالحي، نذر العولمة: هل يستطيع العالم أن يقول: لا للرأسمالية المعلوماتية؟، ط ٢، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ٤٠٠ ص.

٤٦ ـ الرويشد، سليمان بن عبدالله، البطالة والسكن: لِمَ لا يدعم أحدهما الآخر؟، الرياض، ع ١٦,٥٥٥، (الاثنين ١٦/ ١٢/ ١٤٣٤هـ ـ ٢١/ ١٠/ ٢٠١٣م)، ص ٧ (الملحق الاقتصادي).

٤٧ ـ الزامل، عبدالرحمن بن عبدالله، بطالة ٦٥٢ ألف شابٍّ وشابَّة، الرياض، ع ١٦,٥٥٥، (الاثنين ١٦/ ١٢/ ١٤٣٤هـ ـ ٢١/ ١٠/ ٢٠١٣م)، ص ٥ (الملحق الاقتصادي).

٤٨ ـ السلُّومي، محمد بن عبدالله، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب، الرياض: مجلَّة البيان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٣٠٤ ص، (سلسلة كتاب البيان؛ ٦٣).

٤٩ ـ السيد، عاطف، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، د. م: المؤلف، ٢٠٠٢م، ١٤٣ ص.

٥٠ ـ شاهين، بهاء، العولمة والتجارة الإلكترونية: رؤية إسلامية، القاهرة: المؤلف، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ٢١٤ ص.

٥١ ـ الشريدة، خالد بن عبدالعزيز، العولمة والسعودة: دراسة في إشكالية العلاقة بين العالمي والمحلِّي، بحث غير منشور، القصيم: المؤلف، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ١١٩ ص.

٥٢ ـ الشريف، كامل، الشباب المسلم والعولمة، في: المؤتمر العالمي الثامن للندوة العالمية للشباب الإسلامي، الشباب المسلم والتحدِّيات المعاصرة، عمَّان ٢٩ جمادى الآخرة، ٣ رجب ١٤١٩هـ/ ٢٠ ـ ٢٣ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٩٩م، ١٦ ص.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٥٣ ـ الشعيبي، صالح بن محمد، دراسة البطالة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية، في: ندوة الأمن والمجتمع، سوق العمل في المملكة: الواقع والتحدّيات، الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٤ ـ شفيق، منير، تنمية إنسانية أم عولمة؟: دراسة تحليلية نقدية لتقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤م، ١٦٥ص، (سلسلة المفكّر العربي).

٥٥ ـ صقر، عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م، ٢٨٠ ص.

٥٦ ـ الضبيب، أحمد بن محمد، اللغة العربية في عصر العولمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ٢٢٤ ص.

٥٧ ـ عبدالرحمن، أسامة، النفط والقبيلة والعولمة، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠م، ١٩٠ ص.

٥٨ ـ عبد الرضا، نبيل جعفر، العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية، ص ٩٩ ـ ١٦٦، في: مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

٥٩ ـ ابن عبدالعزيز، سعود الفيصل (الأمير)، أزمة الفكر في العلاقات العربية ـ الغربية المعاصرة، محاضرة في: المؤتمر الأول لمؤسَّسة الفكر العربي، القاهرة: المؤسَّسة، ٢٠٠٢م، ١٦ ص.

٦٠ ـ ابن عبدالعزيز، طلال (الأمير)، آثار اتّفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، محاضرة في ندوة نظَّمها مركز التميُّز في الإدارة بكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت: الجامعة، ٢٠٠١م، ١٨ ص.

٦١ ـ عبدالعظيم، حمدي، التنمية البشرية، طنطا: أكاديمية السادات

للعلوم الإدارية، ١٩٩٨م، ٣٢ص، (سلسلة إصدارات النهضة الإدارية؛ ٩).

٦٢ ـ عبدالمطّلب، ممدوح عبدالحميد، الاتّجار بالبشر، مجلّة البحوث الأمنية، ع ٣٤ (٨/ ١٤٢٧هـ ـ ٩/ ٢٠٠٦م)، ص ٨١ ـ ١٣١.

٦٣ ـ عبدالمعطي، عبدالباسط، محرِّر، العولمة والتحوُّلات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م، ٣٩٢ ص.

٦٤ ـ عبدالهادي، حسين، العولمة النيوليبرالية وخيار المستقبل، جدَّة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ٢٥٠ ص.

٦٥ ـ العبود، صالح بن عبدالله بن عبدالرحمن، المراد الشرعي بالجماعة وأثر تحقيقه في إثبات الهوية الإسلامية أمام عولمة الإرهاب والفتنة، (المدينة المنورة): دار المآثر، ١٤٢٣هـ، ١٢٧ ص.

٦٦ ـ العريان، سهير، منظَّمة العمل الدولية والإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل، القاهرة: مجلة العمل، ع ٥١٤ (يونيو ٢٠٠٢م)، (سلسلة كتاب العمل).

٦٧ ـ العفوري، عبدالواحد، العولمة والجات: التحدِّيات والفرص، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠م، ٤٨٠ ص.

٦٨ ـ عمَّار، حامد، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦م، ٢٧٩ص، (سلسلة مكتبة الأسرة).

٦٩ ـ عمارة، بثينة حسنين، العولمة وتحدِّيات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة: دار الأمين، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ١٢٨ ص.

٧٠ ـ الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الآثار المحتملة للعولمة الاقتصادية وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الاقتصاد الوطني. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس لرجال الأعمال السعوديين، الطائف، ١٥ ـ ١٦ رجب ١٤٢٢هـ/ ٢ ـ ٣ أكتوبر ٢٠٠١م، ٤٠ ص.

٧١ ـ الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، **مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية في ظل العولمة، (مع التطبيق على قطاع الصناعة)**، المؤتمر الخامس لرجال الأعمال السعوديين، الإدارة الاقتصادية والبحوث، الرياض، ٢٨ ـ ٣٠ رجب ١٤٢٠هـ/ ٦ ـ ٨ نوفمبر ١٩٩٩م، ٥٢ ص.

٧٢ ـ غروس، روبرت ي، محرِّر، **كلِّية ثندربيرد تبحث في إستراتيجية العولمة**/ تعريب إبراهيم يحيى الشهابي، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ٥١٠ ص.

٧٣ ـ غودي، جاك، **الإسلام في أوروبَّا**/ تعريب جوزف منصور، بيروت: عويدات، ٢٠٠٦م، ٢٢٣ ص.

٧٤ ـ الفارس، عبدالرزَّاق فارس، **العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون**، ص ١١٧ ـ ١٤١، في: مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

٧٥ ـ فان شربنبرغ، نورمان، **فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوَّة**/ تعريب حسين عمران، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ٣١٦ ص.

٧٦ ـ فرَّاج، عبدالمجيد، **استثمار التخلُّف في ظلِّ العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م، ١٢٠ ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٦٤).

٧٧ ـ فقيه، أسامة بن جعفر، **منظَّمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية**، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ٣٢ ص، (سلسلة كتيب المجلَّة العربية؛ ٣١).

٧٨ ـ فهمي، فاروق، التوجُّه الآخر للعولمة: المنظومية وتحدّيات الحاضر والمستقبل/ مراجعة محمود عارف، القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٢م، ٢٢٧ ص.

٧٩ ـ قطامش، حسن، العالم في عام: رصد رقمي لأحوال العالم، لندن: المنتدى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٠ ـ قويدر، إبراهيم، تنمية الموارد البشرية العربية وسياسات خلق فرص العمل، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠١م، ١٧٥ص، (سلسلة اقرأ؛ ٦٧٢).

٨١ ـ كاظم، نجاح، العرب وعصر العولمة: المعلومات؛ البعد الخامس، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢م، ٣٠٤ ص.

٨٢ ـ كسيكو، وداد أحمد، العولمة والتنمية الاقتصادية: نشأتها، تأثيرها، تطورها، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م، ١٦٧ ص.

٨٣ ـ كينج، أنتوني، العمارة ورأس المال وعولمة الثقافة، ص ٣٨٧ ـ ٤٠١، في: ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة/ إعداد مايك فيذرستون، ترجمة عبدالوهَّاب علون، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠م، ٤١١ ص.

٨٤ ـ اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، نشرة السكَّان والإحصاءات الحيوية في المنطقة العربية، ع ١٥، نيويورك: الأمم المتَّحدة، ٢٠١٢م.

٨٥ ـ مارتن، هانز ـ بيتر وهارولد شومان، فخُّ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية/ ترجمة عدنان عبَّاس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٤١٩ ص.

٨٦ ـ المؤسَّسة العامَّة للتعليم الفني والتدريب المهني، تقرير الإنجازات

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

السنوي ١٤٢٧ ـ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، الرياض: المؤسَّسة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٥٦ ص.

٨٧ ـ مجلة المستقبل العربي، تقرير عن ندوة المنتدى العالمي حول العولمة والتجارة العالمية، بيروت ٥ ـ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م، المستقبل العربي، ع ٢٧٤ مج ٢٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١م)، ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

٨٨ ـ المحص، عبدالجواد محمد، العولمة: ظاهرة العصر وموقف الإسلام منها، ص ٥٩ ـ ٦٧، في: العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها، أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر ٢٩ ـ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م، الإسكندرية: الدار المصرية، ٢٠٠٠م، ٢٧٣ ص.

٨٩ ـ المرطان، سعيد بن سعد، البعد الثقافي لمنظمة التجارة العالمية، ص ٤٦٥ ـ ٤٩٦، في: ندوة مستقبل الثقافة في العالم العربي، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ١١٩٠ص.

٩٠ ـ المزيني، إبراهيم بن محمد الحمد، العمل عند المسلمين: رؤية حضارية، الرياض: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١١٧ ص.

٩١ ـ المسدِّي، عبدالسلام، العولمة والعولمة المضادَّة، القاهرة: مجلة سطور، (١٩٩٩م)، ٤٨٠ ص.

٩٢ ـ مصطفى، أحمد سيد، تحدِّيات العولمة والتخطيط الإستراتيجي: رؤية مدير القرن الحادي والعشرين، ط ٤، د.م.: د.ن.، ٢٠٠٣م، ١٩٢ ص.

٩٣ ـ مصطفى، أحمد سيِّد، المدير وتحدِّيات العولمة: إدارة جديدة لعالم جديد، القاهرة: المؤلف، ٢٠٠١م، ٦٠٢ ص.

٩٤ ـ المعلّمي، عبدالله بن يحيى، **الاقتصاد والثقافة في الوطن العربي: نظرة مستقبلية**، ص ٤٩٧ ـ ٥١٨، في: **ندوة مستقبل الثقافة في العالم العربي**، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ١١٩٠ ص.

٩٥ ـ مقدادي، محمد، **العولمة: رقاب كثيرة وسيف واحد**، ط ٢، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م، ٣١٦ص.

٩٦ ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، **التقرير النهائي لأعمال ونتائج الندوة الإقليمية حول التشغيل في إطار تنمية الموارد البشرية بدول مجلس التعاون الخليجي**، المنامة: المكتب، ٦ ـ ٨ ديسمبر ١٩٩٧م، ١٠٦ص.

٩٧ ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية**، المنامة: المكتب، ١٩٩٣م، ١٦٦ص، (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ٢١).

٩٨ ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **توصيات ونتائج الندوة الإقليمية حول التشغيل في إطار تنمية الموارد البشرية بدول مجلس التعاون الخليجي**، المنامة: المكتب، ١٩٩٧م، ٥٠ ص.

٩٩ ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **نظم سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية**، المنامة: المكتب، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ٤٤٠ص، (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ٣٥).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٠٠ ـ منظَّمة العمل العربية، العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة: التحديات والآفاق، تونس: مؤتمر العمل العربي، الدورة الثلاثون، ٢٤ فبراير/ شباط ـ ٣ مارس/ آذار ٢٠٠٣م، ١٤٨ ص.

١٠١ ـ منظَّمة العمل العربية، العولمة وآثارها الاجتماعية، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول، القسم الأول، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والعشرون، الأُقصر: المنظمة، ١٩٩٨م، ٢١٥ ص.

١٠٢ ـ منظَّمة العمل العربية، الهجرة والعولمة: مناقشة عامة، البند التاسع، مؤتمر العمل العربي، القاهرة: المنظمة، ٢٠٠٢م، ٣٧ ص.

١٠٣ ـ مؤتمر العمل الدولي، قرار بشأن تدريب وتنمية الموارد البشرية، الدورة (٨٨)، جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٠م، ١٠ ص.

١٠٤ ـ الناصر، إبراهيم، العولمة: مقاومة واستثمار، الرياض: مجلَّة البيان، ١٤٢٦هـ، ٦٠ ص، (سلسلة كتاب البيان).

١٠٥ ـ النجَّار، باقر سلمان، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١م، ٢١٦ ص.

١٠٦ ـ نعوش، صباح، الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية، المستقبل العربي، ع ٢٨٢ مج ٢٥ (آب/ أغسطس ٢٠٠٢م)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

١٠٧ ـ النملة، علي بن إبراهيم، الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٠ ص.

١٠٨ ـ النملة، علي بن إبراهيم الحمد، التنصير: المفهوم ـ الوسائل ـ المواجهة، ط ٥، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٧٠ ص.

١٠٩ ـ النملة، علي بن إبراهيم، **السعوديون والخصوصية الدافعة: وقفات مع مظاهر التميُّز في زمن العولمة**، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٣١٢ ص.

١١٠ ـ النملة، علي بن إبراهيم، **الصراع العربي في الكويت: فرض الأفكار قسرًا**، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ١٥٠ ص.

١١١ ـ النملة، علي بن إبراهيم الحمد، **كُنه الاستشراق: المفهوم ـ الأهداف ـ الارتباطات**، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ٣٠٢ ص.

١١٢ ـ النملة، علي بن إبراهيم، **مناحي التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب**، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١٩٠ ص.

١١٣ ـ الهويمل، حسن بن فهد، **الثقافة وتحديات العولمة**، ص ٥٢٥ ـ ٥٥٤، في: **ندوة مستقبل الثقافة في العالم العربي**، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ١١٩٠ ص.

١١٤ ـ الوالي، عبدالجليل كاظم، **جدلية العولمة بين الاختيار والرفض**، المستقبل العربي، ع ٢٧٥ مج ٢٤ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢م)، ص ٥٨ ـ ٧٩.

١١٥ ـ ولد أباه، السيد، **اتِّجاهات العولمة: إشكالات الألفية الجديدة**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م، ١٩٢ ص.

١١٦ ـ ولد أباه، عبدالله السيد، **مستقبل الثقافة العربية بين تحدِّيات العولمة وانفصام الهوية**، ص ٤١٥ ـ ٤٤٦، في: **ندوة مستقبل الثقافة في العالم العربي**، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ١١٩٠ ص.

١١٧ ـ اليحيى، أحمد بن حمد، **العمل والعمال وتنمية الموارد البشرية**

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

خلال قرن في المملكة العربية السعودية، الرياض: المؤلف، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ٢٥٨ ص.

١١٨ ـ اليحياوي، يحيى، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة: مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٢م، ١٨٣ ص.

١١٩ ـ اليوسف، يوسف خليفة، العولمة واقتصاديات دول مجلس التعاون، ص ٧٥ ـ ٩٨، في: مركز دراسات الوحدة العربية. المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، بيروت: المركز، ٢٠٠٤م، ١٨٤ ص.

١٢٠ ـ اليوشع، أحمد هاشم، عولمة الاقتصاد الخليجي: قراءة للتجربة البحرينية، بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣م، ١٧٥ ص.

121 - International Labor Office. ***a Working Party on the Social Dimension of Globalization*** 283 rd Session, Geneva: March, 2002.

122 - Namlah, Ali I. ***Manpower Deficiency in Saudi Arabia: Its Effect on the Library and Information Profession.*** - *International Library Review* 14: 3 - 20 (1982).

123 - Stiglitz, Joseph E. ***Globization and its Discontents***. - New York: W. W. Norton & Company, 2002. - 282 p.

124 - Tuwaijrie, Abdul - Rahman. ***The New Economy Vision.*** - The Emirates Intemational From. - Dubai, April 2002. 6 p.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ملحق: المتاجرة بالتأشيرات في مقابل الاتِّجار بالبشر: الاتِّجار بالبشر: العلاج بالوقاية

ورقة عمل قُدِّمت للحلقة العلمية حول مكافحة الاتِّجار بالأطفال بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

محرَّم ١٤٢٧هـ/ فبراير ٢٠٠٦م

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حـــالـــة ١

نينا؛ فتاة عمرها ١٩ عامًا، من جنوب أوروبَّا، جُلبت إلى أوروبَّا الغربية لتعمل نادلة، لكنها تعرَّضت للاغتصاب والضرب والتخدير والعمل مومسًا. حاولت الهرب، لكن القوَّاد لحق بها واختطفها مرَّةً أخرى. وفي مداهمة الشرطة أحيلت لدار الرعاية، ووافقت على أنْ تشهد ضدَّ من جلبها، الذي هدَّدها بالقتل. وفي المحكمة كانت تجلس إلى جوار جالبيها، وكانت تتعرَّض للإهانة والتهزئة من القاضي نفسه، ومحامي الدفاع. إلا أنَّ المحكمة وجدت القوَّاد مذنبين، لكن أطلق سراحهم بكفالة! ولسلامة نينا وإنقاذًا لحياتها سُفِّرت إلى بلد آخر، وأعطيت هوية أخرى.

نينا هذه نموذج لمنطقة المصدَر التي تُعَدُّ مرتعًا لأكبر عمليات المتاجرة بالبشر، من حيث الحجمُ، ومن حيث الردودُ المتقدِّمةُ عليها، لاسيما الأطفال، ولأغراض المتاجرة بهن وبهم، فيما يُطلق عليه مُصطلح الرقيق الأبيض.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حـــالـــة ٢

جونه؛ طفل في العاشرة من عُمره من إحدى قرى سوري نام، وكانت بلاده تُعاني من حرب أهلية. جاء المتمرِّدون «الثوَّار» إلى قريته، واختطفوه. حاولت والدته الدفاع عنه، لكن المتمرِّدين قتلوها، بعد أنْ اغتصبوها. واقتادوا الطفل وبني قريته، مشيًا على الأقدام لأيَّام دون غذاء، وهم يحملون أمتعة المتمرِّدين الثقيلة. وعندما وصلوا إلى معسكر المتمرِّدين أخضعوا جونه ورفاقه للتدريب على القتل وتخريب القرى. حاول أحد رفاقه الهرب، إلاَّ أنَّ المتمرِّدين لحقوا به فقتلوه.

جونه الآن في السادسة عشرة من عمره. انتهت الحرب الأهلية، ونزل الفتى إلى الشارع، يبحث عن القوت، ولا مكان له ليذهب إليه. وتعمل حكومة هذا البلد، مع الهيئات الدولية، على معالجة هذا الوضع. فقد قامت، أخيراً بإعادة ٥,٢٠٠ طفل، كانوا يُعدُّون للقتال، بالإضافة إلى ٢,٣٦٣ طفلاً من غير المقاتلين، ممن سبق خطفهم. وتبحث شرطة هذه البلاد عن المزيد في هذه البلاد الإفريقية.

هاتان حالتان من ملايين الحالات حول العالم، الخاضعة لما

يشبه الرق في السخرة والدعارة، بحجج واهية، مثل الوعد بأعمال ذات شهرة ودخول كبيرة، كالتمثيل وعرض الأزياء بالنسبة للنساء، والعمل اللائق بالنسبة للأطفال، لا سيَّما في الدول الغربية، ومن بعض الدول التي تسعى إلى تطبيق النموذج الغربي، حيث تكثُر هذه المجالات. فأصبح الاتِّجار بالبشر من أعظم التحدِّيات التي تواجه العالم في الألفية الثالثة.

إنها حقًّا مشكلة اجتماعية أخلاقية إنسانية، لها تبعاتُها التي تمثِّل الوجه الوضيع للعولمة.

الذي يبدو أنَّ هذا التحدِّي في تزايُد على المستوى الدولي، بحيث يمكن تقسيم العالم، في مسألة التعاطي مع هذه الظاهرة أو التحدِّي، إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ المصدر، وغالبها دول غير متقدِّمة، أو دول تقلُّ فيها فُرص العمل اللائق، وأحيانًا العمل غير اللائق. ويكثُر فيها السكَّان، وتكثُر فيها القلاقل السياسية والاجتماعية والحروب، ويزداد فيها الفقر والجهل. وتالياً، فإن معدَّل البطالة فيها مرتفع، حيث تشير الإحصائيات إلى وصول البطالة، في العالم، إلى ما يزيد عن مليار وخمس مئة مليون (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عاطل عن العمل.[١] علمًا أنَّ منظَّمة

(١) يظهر من متابعة الإحصاءات الحديثة أنَّ هذا الرقم عالٍ جدًّا، إذ يشير أحد المواقع أنَّ عدد العاطلين من العمل يزيد عن مئتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) شخص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العمل الدولي تلجأ إلى النسب أكثر من لجوئها للأرقام. وتذكر في تقريرها الأخير (١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م) أنَّ عدد العاطلين عن العمل يزيد اليوم (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) عنه قبل أربع سنوات مضت.(١)

٢ ـ الناقل، وقد لا تكون دولاً قائمة بذاتها، وإنَّما هي تنظيمات في دول المصدر والمستقدم، مما يدخل في مفهوم الجريمة المنظَّمة، ذلك أن التعامُل مع هذه الظاهرة يعدُّ جريمةً في حقِّ الإنسانية.

٣ ـ المستقدم، وهي ـ غالبًا ـ دول غنية ومتقدِّمة، وتكثر فيها مشروعات التنمية البشرية، وتكثر فيها فُرص العمل اللائق، وأحيانًا غير اللائق، ويقلُّ فيها عدد السكَّان في مقابل توفُّر فرص العمل، أو يعفُّ سكَّانها عن العمل اللائق الشريف، ولكنه إلى الميدانية أقرب. وكل هذه المحاور الثلاثة تعاني، بطريق أو بآخر، من هذا التحدِّي.

في البلاد النامية التي تمثِّل المصدر تكثُر في الآونة الأخيرة السخرة بين النساء والأطفال داخل بلادهم، حيث تعمَد بعض الشركات عابرات القارَّات، ومقرَّاتها الرئيسة غالبًا، في الدول المستقدمة إلى إقامة مصانِع لها في البلاد الفقيرة؛ قصدًا إلى الإفادة من العمالة رخيصة الأجور، عن طريق السخرة، في ضوء ضعف الإجراءات الوقائية لهذا الأسلوب.

---

(١) صرَّح بهذا جاي رايدر مدير عام منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣م.

وقد عُقِد مؤتمر حول إستراتيجية كسر الحواجز في محاربة الاتِّجار الجنسي بالبشر في واشنطن العاصمة، في ٢٣ ـ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٣م، وخرج بستين توصية، هي «عصارة» معاناة ورش العمل التي قامت، خلال المؤتمر، جرى توزيعها إلى عشر ورش عمل على اعتبار إقليمي، بحيث ترجمت هذه التوصيات الستون جوانبَ المعالجة بالوقاية. وقد جرى توزيع التوصيات إلى ثلاث مجموعات رئيسة، هي:

١ ـ حماية الضحايا،

٢ ـ مقاضاة المشتغلين بالمتاجرة،

٣ ـ منع الانتهاكات في المستقبَل.

العمل على تفعيل هذه التوصيات الستين، كل بحسب إمكاناته، كفيل بأنْ يخفِّف من وطأة هذا التحدِّي. وهي توصيات واقعية وعملية، ومطوَّعة، روعيت فيها الظروف المحلية والإقليمية في مواطن المصدر والمستقدم.(١)

---

(١) تستفيد هوليوود من ظاهرة الاتِّجار بالرقيق الأبيض لتسيء ـ على عادتها ـ للعرب والمسلمين، فتصدر الأفلام التي تحكي مأساة بيع الفتيات الغربيات لأثرياء عرب، من مثل فلم المخطوفة/ المأخوذة taken الذي تبرز فيه الملابس العربية، بل ولوحة السيّارة التي تحمل اسم البلد بوضوح.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التهم الموجَّهة إلى الدول المستقدمة:

دول الخليج العربية، نموذجًا

يمكن رصد الاتِّهامات الموجَّهة إلى دول الخليج العربية حول مفهوم المتاجرة بالتأشيرات، التي نظر البعض إليها على أنها نوع من المتاجرة بالبشر. ويُلاحظ أنها متركِّزة على عمالة المنازل والحرفيين الميدانيين، ومنها الآتي:

١ ـ المتاجرة بتأشيرات العمل،

٢ ـ تحصيل مبالغ من العمَّال مقابل منحهم رخصة الإقامة، أو رخصة العمل، أو تجديدهما،

٣ ـ التأخير في دفع الأجور، وأحيانًا عدم دفعها،

٤ ـ الاستغلال المالي للعامل، مقابل السماح له بالانتقال إلى صاحب عمل آخر، أو السفر الخاص، أو أي خدمات أخرى،

٥ ـ الاعتداء على العمَّال بالضرب، أو الإساءة لهم، وإهانتهم، أو الاعتداء الجسدي والجنسي على بعض العاملات،

٦ ـ تسيُّب العمَّال الوافدين، ووجودهم من دون عمل، أو سكن، أو طعام.

٧ ـ برزت مشكلة تهريب الأطفال إلى البلاد الخليجية قصدًا إلى السؤال (التسوُّل)، وذلك بشكل منظَّم، لا يعود الريع فيه على الأطفال، بل على منظِّمي هذه الجريمة. وتطوَّر الوضع إلى تهريب كبار السنِّ، وسخرتهم للتسوُّل في المساجد والطرقات. ولم ينسَ هذا الفعل المشين النساء، لا سيَّما كبيرات السنِّ.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ممارسات يقوم بها بعض العمّال، من الجنسين، تسيء إليهم، وإلى المجتمع الذي يعملون فيه:

١ ـ الهروب من موقع العمل، لا سيَّما في بيئة المنازل،

٢ ـ الدخول إلى البلاد تسلُّلاً،

٣ ـ التخلُّف في البلاد، دون إقامة نظامية،

٤ ـ الإسهام، تالياً، في تفشِّي البطالة، حيث يزيد عدد العاطلين عن العمل من الوافدين، في منطقة الخليج العربية، على خمس مئة ألف (٥٠٠,٠٠٠) عامل،[١]

٥ ـ العمل، تالياً، بدخول متدنِّية،

٦ ـ تزوير الإجازات المهنية والشهادات الفنية من دولة المصدر، بما في ذلك المهن الحسَّاسة التي تتعامل مع الإنسان،[٢]

---

(١) وقد يكون هذا الرقم متحفِّظًا، إذ إنَّ بعض تصريحات المسؤولين تحصر هذا الرقم في بلد واحد، بل ربَّما حصرته في منطقة واحدة من مناطق البلد الواحد، كالمملكة العربية السعودية..

(٢) وتقوم الجهات المختصَّة بالمملكة العربية السعودية ـ مثلاً ـ بحملة طيِّبة للكشف عن ذوي الشهادات المزوَّرة من الوافدين، وتتَّخذ حيالها الإجراءات النظامية.

٧ ـ سرقة صاحب العمل، والإساءة إلى ممتلكاته الثابتة والمنقولة،

٨ ـ العمل على تهريب الممنوعات، من الخمور والمخدِّرات، والمنشِّطات الضارَّة،

٩ ـ تنظيم جرائم إيواء العمَّال الهاربين، من النساء والرجال، وتشغيلهم، والمساعدة في تحويل دخولهم المتدنِّية،

١٠ ـ انخراط بعض العاملات الهاربات، تالياً، في مواخير سرّية،

١١ ـ الانخراط في تنظيم جماعات السؤال (التسوُّل)،

١٢ ـ الإسهام في تهريب الأطفال والنساء من دول المصدر، قصدًا للسؤال (التسوُّل) في الشوارع والمساجد والمكاتب،

١٣ ـ الاعتداء على صاحب العمل، أو صاحبة العمل، أو أطفالهما جسميًّا، أو جنسيًّا، وقد يصل الاعتداء إلى القتل،[1]

١٤ ـ تنظيم مجموعات تزوير الوثائق الرسمية والأختام والعملات، وتزوير المنتجات الاستهلاكية،

١٥ ـ منافسة المواطن على سوق العمل، وتنفيره من الانخراط فيه، والتضييق عليه في ذلك، وتكوين جماعات لذلك، والسيطرة على الأسواق المحلِّية، لا سيَّما تجارة التجزئة،

---

(١) ويُخشى أنْ تكون هذه الحالات من قتل الأطفال والاعتداء على أرباب العمل قد وصلت إلى حدّ الظاهرة هذه الأيَّام، ما يستدعي سرعة التصرُّف في منحيين، منحى المستقدَمين، ومنحى المستقدِمين.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٦ ـ الإسهام، مع بعض المواطنين، في اتِّباع أسلوب التستُّر، وبذل المستحيل في سبيل الإبقاء على هذه الظاهرة، وتالياً تعريض العامل نفسه إلى الوقوع في مآزق مالية، لا تصل إلى المحاكم العمَّالية، والمحاكم العامَّة، بسبب أنها ممارسات غير نظامية ابتداءًا، وبسبب التواطؤ مع المواطن في هذا الأسلوب، الذي تحاربه جهود مكافحة التستُّر.

هذه الممارسات كلُّها لا تسوِّغ ولا تهوِّن من التعاطي مع ظاهرة المتاجرة، ولكنها تسهم في إعطاء صورة كاملة عن المشكلة المراد مكافحتها. واتِّباع الإجراءات الوقائية، والمعالجة للمشكلة معالجة حضارية تليق بسمعة المنطقة، وتؤكِّد على أبعادها السيادية في ضمان الأمن العام في البلاد، كفيلة في الإسهام في الحدِّ من هذه الممارسات.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الإجراءات الوقائية والمعالجة المحلية لمحاربة الاتِّجار بالبشر:

وتقترح هذه الورقة بعض الإجراءات الاحترازية التي تحدُّ من ظاهرة المتاجرة بالتأشيرات، فيما يعود بالمصلحة على الوطن والمواطن، ويعفي الحكومات والمجتمعات الخليجية من الملاحقات الحقوقية والقانونية، ومن هذه الإجراءات:

١ ـ توافُر الاقتناع والإرادة لدى الحكومات الخليجية والمواطنين الخليجيين في النظرة الجادَّة لمحاربة هذه الظاهرة أو التحدِّي. ولا يتوقَّع حلٌّ فاعلٌ لأي مشكلة اجتماعية من دون توفُّر هذين العنصرين.

٢ ـ عدم الإقرار دينيًّا، ومن ثمَّ رسميًّا وشعبيًّا بالمتاجرة بالتأشيرات، واعتبار هذا الأسلوب داخلاً في مفهوم المتاجرة بالبشر، والتوكيد على ذلك في كلِّ مناسبة، وعلى مختلف الصُّعُد. وتجريم التجارة بالبشر، ومعاقبة من يمارس ذلك.

٣ ـ الحدُّ من الاستقدام للقوى العاملة، وقصره على الحاجات الفعلية الضرورية، بعد الأخذ في الاعتبار وجود مواطنين يمكن أن يحلُّوا محلَّ الوافدين الموجودين، الذين فاق عددهم، في منطقة الخليج العربية واحدًا وعشرين مليونًا وأربع مئة ألف

(٢١,٤٠٠,٠٠٠) وافد، تزيد نسبتهم عن ٤٣٪ من عدد سكَّان المنطقة، يزاحمون المواطنين الذين وصل عددهم إلى واحد وثلاثين مليونًا وأربع مئة ألف (٣١,٤٠٠,٠٠٠) نسمة، وفيهم القادرون على العمل، الراغبون فيه، المؤهَّلون له. فيكون إجمالي عدد السكَّان واحد وخمسين مليونًا وثمان مئة ألف (٥١,٨٠٠,٠٠٠) نسمة بنهاية سنة ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٤ ـ تحديث الأنظمة (القوانين) ذات العلاقة، مثل نظام (قانون) العمل، ولائحة العمل، المنبثقة عن نظام (قانون) العمل للخدم وسائقي البيوت، ونظام (قانون) الإقامة. وتفعيل العقوبات الواردة فيها، أمام أيِّ مخالف لحقٍّ اجتماعي ومهني في استقدام العمَّال.

٥ ـ إصدار التعليمات والضوابط التي تقي من هذه الممارسات غير المقرَّة رسميًّا، من مثل:

أ ـ حرية التنقُّل للعامل داخل البلاد، ما دام يحمل إقامة سارية المفعول،

ب ـ عدم حجز جواز سفر العامل الوافد لدى صاحب العمل،

ج ـ منع مشاركة الأطفال، دون الثامنة عشرة، في سباقات الهجن،

د ـ التعاون مع الدول المصدِّرة للقضاء على ظاهرة الوسطاء غير النظاميين،

هـ ـ التشاوُر المستمرُّ مع سفارات الدول المصدِّرة، للتنسيق في ضمان حصول جميع العاملين والعاملات على حقوقهم،

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

و ـ تكوين لجنة من الجهات المعنية (وزارات الداخلية والخارجية والعمل) لدراسة السبُل المناسبة لإبلاغ الوافدين بالجهات المختصَّة للاتِّصال بها عند الحاجة.

٦ ـ قيام دور الإيواء الحكومية والأهلية من مؤسَّسات المجتمع المدني، حيث يوجد في هذه البلاد ثلاث دور إيوائية، في منطقة مكَّة المكرَّمة ومنطقة الرياض والمنطقة الشرقية، ترعاها وزارة الشؤون الاجتماعية. وتؤوي الجمعيات الخيرية من يتعرَّض للإيذاء من خدم المنازل. وتشمل هذه الرعاية الأطفال الذين يتمُّ تهريبهم إلى البلاد، قصدًا إلى السؤال (التسوُّل)، وهم الغالب، أو العمل، وهم قلَّة، حتَّى تتمَّ إعادتهم إلى بلادهم (المصدر).

٧ ـ التوعية عن طريق القنوات الآتية:

أ ـ خطباء المساجد، والوعَّاظ والدعاة،

ب ـ الإعلام، صحافةً وفضائياتٍ وإذاعة.

ج ـ النشرات التي توزَّع عند القدوم، بلغة القادمين، تبيَّن فيها الحقوق والواجبات، والأنماط الاجتماعية.

٨ ـ متابعة هذه الظاهرة عن طريق الاقتصار على مكاتب الاستقدام المعتمدة في المصدر والمستقدم، وتشديد العقوبات على غير المصرَّح لهم بالاستقدام في الجهتين.

٩ ـ تعميم مفهوم العقد الموحَّد، الذي يُحتكَم إليه عند الاستقدام، وعند الاختلاف.

١٠ ـ إيجاد مراكز التدريب، في دول المصدر، على المهن المراد شغلها، بالإضافة إلى التوجيه على الشأن الاجتماعي والثقافي في دول الاستقدام.

١١ ـ دعم قنصليات مواطني المصدر، في الدول المستقدمة، في التوكيد على تطبيق العقود، وعدم التعاطُف المطلق مع رعاياها، ونصرتهم ظالمين أو مظلومين، بما في ذلك إصدار وثائق السفر البديلة، مع وجود الأصول، بمعزل عن السلطات المحلية المعنية.

١٢ ـ اللجوء إلى الجهات الرسمية في التقاضي، مثل المحاكم، أو اللجان العمَّالية، التي ثبت أنها، بنظرها إلى القضايا العمَّالية، قد حكمت بما معدَّله (٩٠٪) من القضايا لصالح العمَّال. وينظر إلى هذه النسبة العالية من ثلاثة وجوه؛

الوجه الأول: الإنصاف الواضح، والعدل في التقاضي. وهذا مطلوب ومتوقَّع، على اعتبار أن هذه المحاكم واللجان العمَّالية تمارس دورها باستقلالية قضائية.

الوجه الثاني: أن العمَّال ـ غالبًا ـ على حق في القضايا التي تُعرض على هذه اللجان. وهذا يضيف إلى التحدِّي العامِّ تحدِّيًا آخر، يحتاج إلى المزيد من الجهود.

الوجه الثالث: أن عددًا من القضايا يمكن التعامُل معها من خلال مكاتب التسوية الموجودة في مكاتب العمل.

١٣ ـ ممارسة الاتِّحادات العمَّالية، ومؤسَّسات المجتمع المدني، غير الحكومية (NGO's) دورها الفنِّي في نصرة العامل، ذكرًا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كان أم أنثى، ومساعدة دولها الجادَّة في العلاج بالوقاية، ومصادرة أيِّ جهد جانبي، يَصرف هذه الاتِّحادات عن مهمَّتها التي قامت من أجلها. الأمر الذي يحتاج، أيضًا، إلى المزيد من الجهود.(١).

١٤ ـ منع عمل الأطفال دون سن الرشد (أو السن القانونية «١٥» سنة) من العمل، والتماشي في ذلك مع اتِّفاقيات منظَّمة العمل الدولية، والمنظَّمات الإقليمية، مثل منظَّمة العمل العربية.

وتنصُّ المادة ١٦٢، الباب العاشر من نظام (قانون) العمل الجديد في المملكة العربية السعودية على أنه: «١ ـ لا يجوز تشغيل أيِّ شخص لم يُتمَّ الخامسة عشرة من عمره، ولا يُسمح له بدخول أماكن العمل. وللوزير أن يرفع هذه السنَّ في بعض الصناعات، أو المناطق، أو بالنسبة لبعض فئات الأحداث، بقرار منه».

ولتشغيل الأحداث تفصيلٌ في نظام (قانون) العمل الجديد شغل سبع موادَّ (المادَّة ١٦١ ـ المادة ١٦٧). وكذلك منع استخدام الأطفال، لمن هم دون سن الثامنة عشرة، في سباقات الخيول والجمال (الهجن). (الأمر السامي ذو الرقم ١٣٠٠٠ والتاريخ ١٧/ ٤/ ١٤٢٣هـ).

١٥ ـ المصادقة على اتِّفاقيات منظَّمة العمل الدولية، والمنظَّمات الأخرى المعنية بحماية الأطفال من الإساءة، وذلك مثل الموافقة على اتِّفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم

---

(١) تقود المملكة العربية السعودية حملة جادَّة لتصحيح أوضاع العمالة الوافدة، بدأت مع مطلع عام ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، وتأجَّلت مرَّتين؛ لإعطاء الفرصة للتصحيح الذاتي، وانتهت المهلة مع نهاية العام الهجري ١٤٣٤هـ، الموافق ٣/ ١١/ ٢٠١٣م.

(١٨٢) من اتِّفاقية منظَّمة العمل الدولية. (المرسوم الملكي رقم م/ ٣ وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٢٢هـ).

القيام بهذه الجهود أسهم في نَقْل البلاد من المرتبة الثالثة، التي لا تتماشى حكوماتُها كلِّيًا مع المعايير الدنيا في محاربة ظاهرة الاتِّجار بالبشر، ولا تتَّخذ أي إجراءات، أو تقوم بأيِّ جهود ظاهرة للوصول لهذه المعايير، وذلك حسب تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الاتِّجار بالبشر ٢٠٠٢م، إلى المرتبة الثانية التي لا تتماشى حكوماتُها كلِّيًا مع المعايير الدنيا في محاربة ظاهرة الاتِّجار بالبشر، ولكنها تبذل جهودًا ظاهرة للالتزام بها.

جاء ذلك في تقرير وزارة الخارجية في الولايات المتحدة حول الاتِّجار بالبشر ٢٠٠٣م. وكانت المرتبة الثالثة تشمل من الدول العربية كلاًّ من: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتَّحدة والبحرين وقطر ولبنان والسودان. وكانت المرتبة الثانية تشمل من الدول العربية المغرب.

هذه النقلة النوعية في التعاطي مع هذه الظاهرة أو التحدِّي جاءت بسبب اتِّخاذ الحكومة ومؤسَّسات المجتمع المدني الإجراءات أعلاه.

ومع هذا تظلُّ هذه الدول تخضع للمتابعة؛ للتأكُّد من جدِّيتها في المضي قُدُمًا في الحدِّ من مشكلة الاتِّجار بالتأشيرات، وإلا تعرَّضت لنوع من أنواع المصادرة أو الحصار الاقتصادي، كما يبيِّن تقرير الرئيس الأمريكي ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥ م، حول الجهود التي تقوم بها الدول في التعاطي مع هذه الظاهرة أو التحدِّي.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفهرس

المدخل ٧
الوقفة الأولى: العولمة: المفهوم المضطرب ١٣
الوقفة الثانية: العولمة والقوَّة ١٩
الوقفة الثالثة: العولمة الإيجابية ٢٤
الوقفة الرابعة: سلبيات العولمة ٣٠
الوقفة الخامسة: التأقلُم مع العولمة ٣٥
الوقفة السادسة: العولمة الثقافية ٣٩
الوقفة السابعة: تنمية الموارد البشرية ٤٥
الوقفة الثامنة: العولمة الاقتصادية ٤٩
الوقفة التاسعة: العولمة ووحدة العالم ٥٣
الوقفة العاشرة: العولمة والاستثمار ٥٧
الوقفة الحادية عشرة: العولمة والثروة البشرية ٦١
الوقفة الثانية عشرة: العولمة والتأهيل ٦٥
الوقفة الثالثة عشرة: العولمة والتدريب ٦٩
الوقفة الرابعة عشرة: العولمة واللغة ٧٣
الوقفة الخامسة عشرة: العولمة والحماية الاجتماعية ٧٩
الوقفة السادسة عشرة: العولمة والعمَّال الوافدون ٨٣
الوقفة السابعة عشرة: الآثار الاجتماعية للعمَّال الوافدين ٩٣

الوقفة الثامنة عشرة: الآثار الاجتماعية لدولة المصدر ٩٩
الوقفة التاسعة عشرة: العزوف عن العمل ١٠٣
الوقفة العشرون: العولمة والبطالة ١٠٧
الوقفة الحادية والعشرون: العولمة والمعلومة العمّالية ١١٧
الوقفة الثانية والعشرون: العولمة والتهيئة ١٢٣
الوقفة الثالثة والعشرون: العولمة ومنظّمة العمل الدولية ١٢٧
الوقفة الرابعة والعشرون: العولمة والإلكترونية ١٣١
الوقفة الخامسة والعشرون: العولمة والواقع الخليجي ١٣٥
الوقفة السادسة والعشرون: العولمة والخصخصة ١٣٩
الوقفة السابعة والعشرون: العولمة وسوق القرية ١٤٣
الوقفة الثامنة والعشرون: العولمة والتنظيم العمّالي ١٤٧
الوقفة التاسعة والعشرون: العولمة والحقُّ في العمل ١٥٣
الوقفة الثلاثون: العولمة والعمل المؤقّت ١٥٥
الوقفة الحادية والثلاثون: الوافدون والإسهام في التنمية ١٥٩
قائمة بمراجع الوقفات ١٦٣
ملحق: المتاجرة بالتأشيرات في مقابل الاتّجار بالبشر ١٧٩
حالة ١ ..... ١٨١
حالة ٢ ..... ١٨٣
التهم الموجّهة إلى الدول المستقدمة ١٨٧
ممارسات يقوم بها بعض العمّال، من الجنسين، تسيء إليهم،
وإلى المجتمع الذي يعملون فيه ١٨٩
الإجراءات الوقائية والمعالجة المحلية لمحاربة الاتّجار بالبشر ١٩٣

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الباحث

- الاسم: علي بن إبراهيم الحمد النملة.
- مكان الميلاد: البكيرية بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية.
- تاريخ الميلاد: ١/ ٢/ ١٣٧٢هـ الموافق ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٢م.
- التعليم العام: الرياض ١٣٧٧ ـ ١٣٩٠هـ.
- الدراسة الجامعية: جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية. ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. التخصُّص: اللغة العربية.
- الماجستير: جامعة فلوريدا الحكومية بتالاهاسي في الولايات المتَّحدة الأمريكية. ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. التخصُّص: المكتبات والمعلومات.
- الدكتوراه: جامعة كيس وسترن رزرف بكليفلاند، أوهايو في الولايات المتَّحدة الأمريكية. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. التخصُّص: المعلومات والمكتبات.
- أستاذ: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- باحث في معهد العلوم العربية والإسلامية بفرانكفورت بألمانيا ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦م.
- مدير الشؤون الدراسية بالملحقية الثقافية السعودية في واشنطن، بالولايات المتَّحدة الأمريكية ١٤٠٩ ـ ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- مدير عام الهيئة العامَّة لجمع التبرُّعات للمجاهدين الأفغان ١٤١٠ ـ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢م.
- عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ ـ ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩م.

- وزير العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ ـ ١٤٢٥هـ/ ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤م.
- وزير الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية علوم الحاسب الآلي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- عضو عدد من جمعيات القطاع الثالث.
- باحث في الشأن الاستشراقي والتنصيري والعلاقات الفكرية والحضارية بين الشرق والغرب.

الأعمال العلمية:

أولاً: الكتب: (تمَّ حساب الطبعة الأولى فقط من كلِّ كتاب)

١ ـ **الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة**، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٤ ص.

٢ ـ **الاستشراق بين منحيين: النقد الجذري أم الإدانة**، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ٥٠ ص، (سلسلة كتيِّب المجلة؛ ١٢٠).

٣ ـ **الاستشراق في الأدبيَّات العربية: عرض للنظرات ورصدٌ وراقي للمكتوب**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٣٧٠ ص.

٤ ـ **الاستشراق والإسلام في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م. ـ ٢٢٤ ص.

٥ ـ **الاستشراق والدراسات الإسلامية: مصادر المستشرقين ومصدريَّتهم**، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م ـ ٢٦٢ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٣).

- **مصادر المستشرقين ومصدريتهم**، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ٣٠٩ ص.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٦ ـ الاستشراق وعلوم المسلمين في المراجع العربية، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٥٦ ص.

٧ ـ إسهامات المستشرقين في نشر التراث العربي الإسلامي: دراسة تحليلية، ونماذج من التحقيق والنشر والترجمة، الرياض: المؤلف، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. ـ ١٩٨ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٤).

٨ ـ إشكالية المصطلح في الفكر العربي: الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٤٨ ص.

٩ ـ الالتفاف على الاستشراق: محاولات التنصُّل من المصطلح، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامَّة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ١٨٢ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٥).

١٠ ـ تأمُّلات في طريق الدعوة: جولات في الزمان والمكان والتحدِّيات، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٢٥٠ ص.

١١ ـ التجسير الحضاري بين الأمم في ضوء تناقُل العلوم والآداب والفنون، الرياض: المؤلف، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ١١١ ص.

١٢ ـ التنصير في الأدبيَّات العربية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ٢٧٢ ص.

- التنصير في المراجع العربية: دراسة ورصد وراقي للمطبوع، ط ٢، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٤١٩ ص.

١٣ ـ التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، القاهرة: دار الصحوة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ١٢٠ ص.

- التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط ٢، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١٥٢ ص.
- التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط ٣، الرياض: المؤلِّف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١٦٧ ص.

- التنصير: مفهومه وأهدافه ووسائله وسبل مواجهته، ط ٤، الرياض: المؤلف: ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٤٨ ص.
- التنصير: المفهوم ـ الوسائل ـ المواجهة، ط ٥، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٧٠ ص.

١٤ ـ ثقافة العبث: سلوكيات عبثية في زمن الفاقة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٤٥ ص.

١٥ ـ الجهاد والمجاهدون في أفغانستان: وقفات تقويم، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ١٢٥ ص.

١٦ ـ السعوديون: الثبات والنماء، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٣١٤ ص.

١٧ ـ السعوديون والخصوصية الدافعة: وقفات مع مظاهر التميُّز في زمن العولمة، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٤٥ ص.

١٨ ـ الشرق والغرب: محدِّدات العلاقات ومؤثِّراتها، الرياض: المؤلف، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ٢٤٨ ص.
- الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدِّداتها، ط ٢، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥م.، ١٧٣ ص.
- الشرق والغرب: منطلقات العلاقات ومحدِّداتها، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٣٥٢ ص.

١٩ ـ الصراع العربي في الكويت: فرض الأفكار قسرًا، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ١٥٢ ص.

٢٠ ـ صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في افتعالها، دمشق: دار الفكر، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م، ١٧١ ص، (سلسلة نقد العقل المعاصر).

٢١ ـ ظاهرة الاستشراق: مناقشات في المفهوم والارتباطات، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٢١٠ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ١).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- كُنه الاستشراق: المفهوم ـ الأهداف ـ الارتباطات، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ٣٠٢ ص.

٢٢ ـ العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربية: التنظيم ـ التحدّيات ـ المواجهة، الرياض: المؤلّف، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٥٠ ص.

- العمل الاجتماعي الخيري: التنظيم ـ التحدّيات ـ المواجهة، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٣٢٠ ص.

٢٣ ـ الفكر بين العلم والسلطة: من التصادُم إلى التعايُش، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٧٧ ص.

- الفكر بين العلم والسلطة: من التصادُم إلى التعايُش، ط ٢، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٩٠ ص.

٢٤ ـ فكر الانتماء في زمن العولمة: وقفات مع المفهومات والتطبيقات، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٣٢٤ ص.

٢٥ ـ فكر التصدّي للإرهاب: وقفات مع المفهوم والأسباب والأوزار، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ١١٣ ص.

٢٦ ـ مجالات التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب، الرياض: المؤلّف، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ١٧٧ ص.

- مناحي التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١٨٧ ص.

٢٧ ـ مراكز الترجمة القديمة عند المسلمين، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ١٣٢ ص.

- مراكز النقل والترجمة في الحضارة الإسلامية، ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ٢٠٠ ص.

- النقل والترجمة في الحضارة الإسلامية، ط ٣، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٢٠٤ ص.

٢٨ ـ **المستشرقون والسنة والسيرة في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ١٥٧ ص.

٢٩ ـ **المستشرقون والقرآن الكريم في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٦٩ ص.

٣٠ ـ **المستشرقون ونشر التراث: دراسة تحليلية ونماذج من التحقيق والنشر**، ط ٢، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ١٩١ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٢).

٣١ ـ **مصادر المعلومات عن الاستشراق والمستشرقين: استقراء للمواقف**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٥٦ ص، (ضُمِّن في كتاب: الاستشراق والدراسات الإسلامية).

٣٢ ـ **المكتبات والمعلومات السعودية: وقفات صحفية**، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٢٨٤ ص.

٣٣ ـ **مصادر المعلومات عن الأدب الجاهلي: رصد وراقي**، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ٢٦٠ ص. (بالاشتراك مع: أ. د. عفيف محمد عبدالرحمن).

٣٤ ـ **المستشرقون والتنصير: دراسة للعلاقة بين ظاهرتين، مع نماذج من المستشرقين المنصِّرين**، الرياض: مكتبة التوبة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ١٧٨ ص، (موسوعة الدراسات الاستشراقية؛ ٤).

٣٥ ـ **مواجهة الفقر: المشكلة وجوانب المعالجة**، الرياض: المجلَّة العربية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ٣٩ ص، (سلسلة كُتيِّب المجلَّة العربية؛ ٩٠). (بالاشتراك مع: أ. د. صالح بن محمَّد الصغيِّر).

٣٦ ـ **موقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية بين الاستمداد والتأصيل**، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ٨٧ ص.

٣٧ ـ **نقد الاستشراق والمستشرقين في المراجع العربية**، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٣٠٣ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٣٨ ـ نقد الفكر الاستشراقي: الإسلام، القرآن الكريم، الرسالة، الرياض: المؤلف، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٧٩ ص.

● نقد الفكر الاستشراقي حول الإسلام والقرآن الكريم والرسالة، ط ٢، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٣٠٢ ص.

٣٩ ـ هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، الرياض: المؤلف، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ٢٣٠ ص.

● هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٤٥ ص.

٤٠ ـ وبشّر الصابرين: كلماتٌ في رجال تركوا أثرًا، الرياض: المؤلف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٤٠ ص.

● وبشّر الصابرين: كلماتٌ في رجال تركوا أثرًا، ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ٢٩٨ ص.

٤١ ـ الوراقة وأشهر أعلام الورّاقين: دراسة في النشر القديم ونقل المعلومات، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ١٩٠ ص.

٤٢ ـ الوراقة والورّاقون في الحضارة الإسلامية، ٤ ج، الرياض: ؟؟؟، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١١٥٥ ص.

٤٣ ـ وقفات حول العولمة وتهيئة الموارد البشرية، الرياض: المجلّة العربية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ٦٦ ص، (سلسلة كُتيِّب المجلّة العربية؛ ٧٣).

● وقفات حول العولمة وتنمية الموارد البشرية، القاهرة: مجلّة العمل، ٢٠٠٣م، ٤٦ ص. (سلسلة كتاب العمل؛ ٥٢٥).

● العولمة وتهيئة الموارد البشرية في منطقة الخليج العربية، ط ٢، الرياض: المؤلف، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ١٧٦ ص.

● تهيئة الموارد البشرية في زمن العولمة، ط ٣، بيروت: مكتبة بيسان، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ٢٢٧ ص.

٤٤ ـ **Infrastructure of Information Needs and Resources in the Country of Saudi Arabia:** an Assessment. - Ph. D. Dissertation. Cleveland, Ohio (USA): Matthew A. Baxter School of Information and Library Science, Case Western Reserve University, May 1984 280.

ثانيًا: مقالات وبحوث علمية: (مرتَّبةٌ هجائيًا)

١ ـ الاتِّجار بالبشر: العلاج بالوقاية، ورقة عمل مقدَّمة للحلقة العلمية حول مكافحة الاتِّجار بالأطفال بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض محرَّم ١٤٢٧هـ/ فبراير ٢٠٠٦م، ١٧ ص.

٢ ـ أثر الاستشراق في الحملة على رسول الله ﷺ، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ١٤٧ مج ٤٢ (١/ ١٤٣٠هـ ـ ديسمبر ٢٠٠٨م)، ص ١٦٥ ـ ٢٠٣.

٣ ـ أثر مؤسَّسات المجتمع المدني في التعامُل مع مؤتمرات المرأة، البحرين: الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية عن المرأة وآثارها على العالم الإسلامي، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٢٠ ص.

٤ ـ أدوار المؤسَّسات الوسيطة في تنمية العمل الخيري: ورقة قدِّمت في ملتقى المؤسَّسات الوسيطة: شراكة وتكامُل، الرياض: مؤسَّسة محمد وعبدالله ابني إبراهيم السبيعي الخيرية، ٢٨ ـ ٢٩/ ١٢/ ١٤٣٤هـ الموافق ٢ ـ ٣/ ١١/ ٢٠١٣م، ١٤ ص.

٥ ـ الإرهاب: المفهوم والهوية، الكويت: وزارة التعليم العالي، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦ ـ الاستثناء الثقافي في مواجهة الكونية: ثنائية الخصوصية والعولمة، القاهرة: مؤتمر اتِّحاد المؤرِّخين العرب، ٨/ ١١/ ١٤٢٩هـ ـ ٦/ ١١/ ٢٠٠٨م، ٣٨ ص.

٧ ـ الاستشراق مصدرًا من مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي: قضايا المسلمين المعاصرة، الصحوة «الأصولية»، في: ندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي»، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامَّة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ٣٤ ص.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٨ ـ الاستشراق والإسلام: مقدّمة لنقد وراقي «ببليوجرافي»، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٩ ـ الاستشراق والإعجاز في القرآن الكريم: دراسة في النقد الذاتي للاستشراق، ص ٢٥١١ ـ ٢٥٣٤، في: المؤتمر الدولي الثالث: العلوم الإسلامية والعربية وقضايا الإعجاز في القرآن والسنة بين التراث والمعاصرة ١٤ ـ ١٦ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ٤ ـ ٦ مارس ٢٠٠٧م، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٠ ـ الاستشراق والتنصير: دراسة للعلاقة بين ظاهرتين تؤثّران على فكر الشباب تلقّيًا وتفاعُلاً، في: المؤتمر السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي، عمّان: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ٢٦ ص.

١١ ـ الاستشراق والقرآن الكريم: مقدّمة لنقد وراقي «ببليوجرافي»، مجلة البحوث والدراسات القرآنية (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة)، ع ٣ (١/ ١٤٢٨هـ/ ١ ٢٠٠٧م)، ص ١٩٥ ـ ٢٢٩.

١٢ ـ الاستشراق مصدر من مصادر المعلومات عن التراث، في: دراسات إسلامية، بريدة: نادي القصيم الأدبي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص: ٦٩ ـ ٩٩.

١٣ ـ الاستشراق وأصالة علوم المسلمين: الفقه الإسلامي والقانون الروماني، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ، ٤٩ ص.

١٤ ـ إشكالية المصطلح المنقول للعربية: نظرة عامة ونماذج، (محاضرة) الدمام: منتدى الزامل، ٢٢/ ٥/ ١٤٣٠هـ ـ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩م.

١٥ ـ الإصلاح في المجال الاجتماعي في المملكة العربية السعودية: تحدّيات التطوير، ١٣ ص، في:

١٦ ـ **الإصلاح في دور الرعاية** (محاضرة): جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والغرفة التجارية الصناعية بجدة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ١٠ ص.

١٧ ـ **اضطراب المصطلح المنقول من الآخر: نماذج من مصطلحات قلقة**، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٣١هـ/ ٢٠٠٩م، ٣٧ ص.

١٨ ـ **الإعلام وآثاره الإيجابية والسلبية في حياة الأقليّات المسلمة**، في: ملتقى خادم الحرمين الشريفين الإسلامي الثقافي: فقه الأقليّات ٨ ـ ١٠/ ٤/ ١٤١٩هـ الموافق ٣١/ ٧ ـ ٢/ ٨/ ١٩٩٨م، ١٨ ص.

١٩ ـ **الإفادة من الوسائل الحديثة في الدعوة**، أدنبرة: جامع خادم الحرمين الشريفين بأدنبرة، بمناسبة افتتاح مركز خادم الحرمين الشريفين في أدنبرة، ٨ ـ ١٠/ ٤/ ١٤١٩هـ الموافق ٣١/ ٧ ـ ٢/ ٨/ ١٩٩٨م، (محاضرة).

٢٠ ـ **الالتفاف على الاستشراق: محاولة التنصُّل من المصطلح**، ص ٧٣٧ ـ ٧٧٥، في: المؤتمر الدولي الثاني: المستشرقون والدراسات العربية الإسلامية ٤ ـ ٦ صفر ١٤٢٧هـ الموافق ٤ ـ ٦ مارس ٢٠٠٦م، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ١٥٦١ ص.

٢١ ـ **أوقاف الكتب والمكتبات: مدى استمرارها، ومعوّقات الإفادة منها**، العقيق، ع ٢٧ ـ ٢٨ (رمضان ـ ذو الحجَّة ١٤٢٠هـ/ ديسمبر ١٩٩٩ ـ مارس ٢٠٠٠م)، ص ٢٥١ ـ ٢٧٢.

- ونشرت في: بحوث ندوة المكتبات الوقفية في المملكة العربية السعودية المنعقدة في المدينة المنوَّرة في المدَّة من ٢٥ ـ ٢٧ محرَّم ١٤٢٠هـ، الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٥٤٥ ـ ٥٧٠.

٢٢ ـ **البطالة والفقر في البلاد العربية وأثرهما على الخطَّة الأمنية العربية**، ورقة مقدَّمة في: ملتقى الإستراتيجيات الأمنية العربية: الواقع

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والتطلُّعات الذي عقدته ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالخرطوم من ٣ ـ ٦/ ١/ ١٤٣١هـ ـ ٢١ ـ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩م، ٤٣ ص. (نشرتها الجامعة في كتيِّب، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م).

٢٣ ـ **البنية الأساسية لنظام وطنيّ للمعلومات**، مكتبة الإدارة، مج ١٣ ع ١ (محرَّم ١٤٠٦هـ/ أكتوبر ١٩٨٥م)، ص ٢٦٣ ـ ٢٨١.

٢٤ ـ **التجهيزات الأساسية للمعلومات**، مكتبة الإدارة، مج ١٢، ع ٢ (جمادي الأولى ١٤٠٥هـ/ يناير ـ فبراير ١٩٨٥م)، ص ٢٣ ـ ٣٨.

٢٥ ـ **التجّار والمسؤولية الاجتماعية**، القصيم، ع ١١٤ (٣/ ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢٠٠٧م)، ص ١٠ ـ ١١.

٢٦ ـ **التحالُف العربي الياباني في ضوء خصوصية الثقافات**: البعثات التعليمية بين التأثُّر والتأثير في ندوة حوار الحضارات بين اليابان والعالم الإسلامي، المعهد الدبلوماسي/ الرياض: الاثنين ١٦/ ٣/ ١٤٢٩هـ/ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٨م، ٢٨ ص.

٢٧ ـ **التنصير القسري وأثره في التعدي على الحريات الدينية**، الرياض: هيئة حقوق الإنسان، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٠ ص.

٢٨ ـ **تنمية العمل الاجتماعي: تحقيق المسؤولية الاجتماعية (محاضرة)**، الدمام: مجلس الحصيني، ١٠/ ٥/ ١٤٣٠هـ ـ ٥/ ٥/ ٢٠٠٩م، ٢٤ ص.

٢٩ ـ **تنمية العمل الخيري**، الدوحة: مؤسَّسة عيد بن محمد آل ثاني الخيرية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٠ ـ **تنمية العمل الاجتماعي في دول الخليج العربية بين الواقع وتطلُّعات المستقبل**، لندن: مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٤٣ ص.

٣١ ـ **الثوابت والإستراتيجيات في الإعلام السعودي**، في: وزارة الإعلام، مسيرة الإعلام السعودي، الرياض: الوزارة، ١٤١٩هـ (١٩٩٩م)، ص ١٠١ ـ ١١٧.

٣٢ ـ الحوار الحضاري بين الأمم: إسهام الحضارة الإسلامية في بناء حضارة الأمم من خلال نقل العلوم وصقلها، المنيا: كلية دار العلوم، ٤٧ ص.

٣٣ ـ خدمات المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية: عرض لما كُتب باللغة الإنجليزية، حولية المكتبات والمعلومات (قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض)، ع ١ (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ١٠٣ ـ ١٢٩.

٣٤ ـ الخدمات المكتبية للمعاقين في المناطق الصناعية، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مج ٦ ع ٢ (٨/ ١٤٠٦هـ ـ ٤/ ١٩٨٦م)، ص ٥٥ ـ ٦٤.

٣٥ ـ خواطر حول إدارة العمل العمل الاجتماعي، الرياض: كلية اليمامة، (يوم الاثنين ٢٢/ ١٠/ ١٤٢٧هـ الموافق ١٣/ ١١/ ٢٠٠٦م)، ١٤ ص.

٣٦ ـ دار الوراقة الخليجية، عالم الكتب.

٣٧ ـ رحلات المستشرقين مصدرًا من مصادر المعلومات عن العرب والمسلمين، مجلّة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ١ ع ١ (محرَّم ـ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/ يوليو ـ ديسمبر ١٩٩٥م)، ص ٣٩ ـ ٨١.

٣٨ ـ العجز في القوى العاملة وتأثيره على خدمة الكتاب، عالم الكتب، مج ٥ ع ٣ (١/ ١٤٠٥هـ ـ ١٠/ ١٩٨٤)، ص ٤٨٣ ـ ٤٩٢.

٣٩ ـ علي كُراع النمل، مجلّة الحرس الوطني، مج ؟؟ ع ؟ (؟؟/ ؟؟/ ؟؟١٤هـ ـ ١٩٨؟م)، ص ؟؟؟ ـ ؟؟؟.

٤٠ ـ العمل الاجتماعي والتحدّيات المعاصرة، المدينة المنوَّرة: الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، (محاضرة).

٤١ ـ العمل التطوعي، الخبر: الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، ١/ ٢/ ١٤٣٠هـ ـ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩م، (محاضرة).

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٤٢ ـ عوامل يلزم اعتبارها عند التخطيط لبرامج المكتبات والمعلومات في المناطق النامية، عالم الكتب، مج ٣ ع ١ (٧/ ١٤٠٢هـ ـ ٤/ ١٩٨٢م)، ص ٦ ـ ١٠.

٤٣ ـ العولمة الفكرية، دارين الثقافية، ع ١١ (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، ص ١٦ ـ ٢٢.

٤٤ ـ العولمة وتهيئة الموارد البشرية، الدوحة: وزارة الطاقة والصناعة في ٢٣ ـ ٢٥/ ٢/ ١٤٢٣هـ الموافق ٦/ ٨/ ٢٠٠٢م. ٣٠ ص. (محاضرة).

٤٥ ـ الفكر والعلم والسلطة، ورقة مقدَّمة في ملتقى الأستاذ معتوق شلبي يوم الجمعة ٢٢/ ٨/ ١٤٢٧هـ الموافق ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦م، ١٠٩ ص.

٤٦ ـ كتاب الفوائد النفيسة الباهرة في بيان حكم شوارع القاهرة في مذاهب الأئمة الأربعة لأبي حامد المقدسي (٨١٩ ـ ٨٨٨) (تحقيق ونشر)، العصور، مج ٣ ع ٢ (١١/ ١٤٠٨هـ ـ ٧/ ١٩٨٨م)، ص ٣١٣ ـ ٣٥٨.

٤٧ ـ كُنه الاستشراق: مناقشات في التعريف والنشأة والدوافع والأهداف، في: دراسات استشراقية وحضارية: كتاب دوري محكَّم، ع ١، المدينة المنوَّرة: كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص ٢٢ ـ ٦٠.

٤٨ ـ مراصد «بنوك» المعلومات والجامعات العربية، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، مج ٨ ع ٣ (١١/ ١٤٠٩هـ ـ ٧/ ١٩٨٨م، ص ٥ ـ ٢٨.

٤٩ ـ مستقبل الكتاب المطبوع، عالم الكتب، مج ٣ ع ٢ (١٠/ ١٤٠٢هـ ـ ٧/ ١٩٨٢م)، ص ١٦٢ ـ ١٧٠.

٥٠ ـ المسؤولية الاجتماعية: شمولية المفهوم وحداثة المصطلح، (محاضرة).

٥١ ـ المسؤولية الاجتماعية للجامعات في مجال تطوير القطاع الثالث:

تطوير العمل الخيري، ورقة مقدَّمة لحلقة النقاش حول تطوير العمل الخيري بكرسي الشيخ عبدالرحمن الراجحي وعائلته لتطوير العمل الخيري بجامعة الملك سعود، الثلاثاء ١٥/ ١١/ ١٤٣٠هـ ـ ٣/ ١١/ ٢٠٠٩م، ١٥ ص.

٥٢ ـ **المسؤولية الاجتماعية وشباب الأعمال**، بريدة: الغرفة التجارية الصناعية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ٢٤ ص. (محاضرة).

٥٣ ـ **المكتبة الافتراضية والتراث العربي**، الدار البيضاء: الاتِّحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ٨ ص.

٥٤ ـ **مناهج التأثُّر والتأثير بين الثقافات: المثاقفة بين شرق وغرب**، أبها: النادي الأدبي بعسير، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٣٨ ص. (محاضرة).

● ونشرت في مجلة بيادر الصادرة عن النادي الأدبي بعسير.

٥٥ ـ **منهج التأثُّر والتأثير في العلاقات الثقافية بين الشرق والغرب: حال العرب والألمان**، ص ٣١١ ـ ٣٣٦، في: المؤتمر الدولي الرابع: الثقافة العربية الإسلامية: الوحدة والتنوُّع، ١ ـ ٣ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ٩ ـ ١١ مارس ٢٠٠٨م، المنيا: كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٥٦ ـ **منطلقات ثقافية لحقوق الإنسان وإشكالية المصطلح**، باريس: اليونسكو، ٥/ ١٢/ ١٤٢٩هـ ـ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م، ٢٧ ص.

٥٧ ـ **الموسوعة الفِكرِيَّةُ عَبدُالوهاب المسِيري**، (محاضرة) النادي الأدبي بالرياض (السبت ٢٠/ ٦/ ١٤٣٠هـ الموافق ١٣/ ٦/ ٢٠٠٩م)، ٨٠ ص، ونشرتها المجلَّة العربية في ملحقها الشهري بصورة كتاب).

٥٨ ـ **نظرة المستشرقين للملك عبدالعزيز وجهوده في توحيد المملكة العربية السعودية**، في: المملكة العربية السعودية في مئة عام: بحوث ودراسات، ١٥ مج، الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٨هـ، ٤: ٣٨٣ ـ ٤٢٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

٥٩ ـ نقد الاستشراق: مقدّمة لرصد وراقي «بيليوجرافي»، مجلة جامعة الإمام محمد الإسلامية، ع (١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م). ص.

٦٠ ـ وقفات حول العولمة وتهيئة الموارد البشرية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي (الدوحة)، ع ٨٩ (يوليو ٢٠٠٢م)، ص ٥٨ ـ ٧٥.

٦١ ـ **Cultural Issues in Human Rights and the Vagueness of Terminology.** - Perth, Australia: Center for Studies of Muslim States and Societies, University of Western Australia, 2009. 20 p.

٦٢ ـ **Index of Information Utilizaion Potencial** (IUP) as an Information Measure, Arab Journal for Librarianship & Information Science.- v. 7, no. 3 (7/1987).- p. 4 -14.

٦٣ ـ **Manpower Deficiency in Saudi Arabia:** Its Effect on the Library and Information Profession.- International Library Review 14: 3 - 20 (1982).

٦٤ ـ **Principles for Planning Library Education Programs in the Muslim World,** Journal of Muslim Social Scientists, 1982. 18 p.

٦٥ ـ **Principles for Planning Library Education Programs in the Muslim World.-** 2 Presented in the First Conference of Muslim Librarians and Information Scientists. Sponsored by the Muslim Students' Association. West Lafayette, Indiana: Purdue University, 1982. 18 p.